جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2008

الخرطوم

يوليو (تموز) 2009

التقديم

تواصل المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتمامها بمتابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي لما لها من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية في دول الوطن العربي، خاصة في ظل المتغيرات التجارية والاقتصادية المعاصرة على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي تؤكد أهمية رصد ومتابعة تطورات أوضاع إنتاج واستهلاك وتجارة السلع الغذائية، كما تؤكد أهمية تعبئة وحشد الجهود العربية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي والوصول لغايات التكامل الزراعي العربي.

وتشمل أهداف التقرير الذي عملت المنظمة على إصداره سنويا منذ عام 1986 متابعة ورصد تطورات إنتاج واستهلاك وتجارة السلع الغذائية في الدول العربية، وتسليط الضوء على جهود الدول العربية في مجال توفير السلع الغذائية وإتاحتها للمستهلكين وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي منها. واستمرارا لنهجها في تحديث وتطوير برامج عملها وأنشطتها المتنوعة، تسعى المنظمة دوما لتطوير محتوى هذا التقرير بما يساعد على رسم السياسات ووضع البرامج اللازمة لدفع مسيرة الأمن الغذائي في الوطن العربي. وتمثل قواعد بيانات المنظمة والتقارير القطرية التي يعدها الخبراء المختصون في الدول العربية أهم المصادر التي تعتمد عليها المنظمة في إعداد بيانات التقرير.

يمثل هذا التقرير الإصدارة العشرين من سلسلة إصدارات التقرير السنوية التي تعدها الإدارة العامة للمنظمة. ويتم من خلالها استعراض مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في الوطن العربي بما فيها مؤشرات عرض السلع الغذائية، المؤشرات التغذوية، مؤشرات الفجوة التجارية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية. بجانب استعراض القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي ومن أهمها تطورات أسعار السلع الغذائية، اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية، الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية، تغير المناخ والأمن الغذائي العربي، سياسات الأمن الغذائي بالدول العربية، وأزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي وما صدر حولها من توصيات وبرامج وتدابير تؤكد أهمية تعبئة وحشد الجهود العربية لتعزيز مسارات الأمن الغذائي والوصول لغايات التكامل الزراعي العربي، بخاصة وأن العالم يشهد في الوقت الراهن العديد من الأزمات المتلاحقة والمترابطة ومن أهمها أزمة الغذاء وأزمة الطاقة، والأزمة المالية، بجانب المتغيرات الطبيعية المؤثرة على مسارات الأمن الغذائي العربي.

وتأمل المنظمة بإصدارها لهذا التقرير أن تساهم في رصد كافة المتغيرات والقضايا المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي بما يساعد على تفعيل الجهود المبذولة على المستويات القطرية والمستوى القومي لتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

وتود المنظمة في الختام أن تتقدم بخالص الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب، ووزراء الاقتصاد والمال والتجارة العرب، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، لدعمهم المتواصل للمنظمة. والشكر موصول للخبراء العرب وخبراء الإدارة العامة للمنظمة الذين تعاونوا في إعداد هذه الإصدارة من التقرير.

والله ولي التوفيق ،،

الدكتور طارق بن موسى الزدجالي
المـــدير العـــام

المحتويات

الموضوعـــات	الصفحة
التقديم	أ
المحتويات	ب
الملخص التنفيذي	1
الجزء الأول مؤشرات الأمن الغذائي العربي	13
1-1 مؤشرات عرض السلع الغذائية	13
1-1 - 1 مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	13
1-1 - 2 مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	18
1-1 - 3 المتاح من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	23
2-1 المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية	24
2-1 - 1 متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	24
2-1 - 2 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي	26
2-1 - 3 مؤشرات نقص التغذية	28
3-1 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	30
3-1 - 1 تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية	30
3-1 - 2 التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية	32
3-1 - 3 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	33
الجزء الثاني القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي	35
1-2 التطورات في العوامل المؤثرة على عرض السلع الغذائية	36
1-1-2 المتغيرات الطبيعية	36
2-1-2 المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية موسم 2008/2007	38
3-1-2 توفير مستلزمات الإنتاج	38
4-1-2 تطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة	43
2-2 مستويات أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم	46
3-2 الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم	52
4-2 العوامل المؤثرة على أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم	56
5-2 توقعات أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم	57
6-2 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية	58
7-2 السياسات والبرامج المقترحة لاستقرار أسعار السلع الغذائية بالدول العربية	61
8-2 الحركة في حجم المحزون من السلع الغذائية	63
9-2 تغير المناخ والأمن الغذائي العربي	65
10-2 أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي	69
11-2 سياسات الأمن الغذائي بالدول العربية	71

الموضوعـــات	الصفحة
2-11-1 سياسات بناء المخزونات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية	72
2-11-2 سياسات توزيع الغذاء	73
2-11-3 سياسة تجارة السلع الغذائية	74
2-11-4 سياسات الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية والخدمية	75

قائمة الجداول

الجداول	الصفحة
جدول (1-1): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	14
جدول (1-2): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	15
جدول (1-3): إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	17
جدول (1-4): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2007-2008	20
جدول (1-5): المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	23
جدول (1-6): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	25
جدول (1-7): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2004 – 2006	27
جدول (1-8): أعداد ناقصي التغذية في الدول العربية خلال الفترة 1990 – 2005	28
جدول (1-9) قيمة الفجوة التجارية الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	30
جدول (1-10) التوزيع النسبي لمساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الإجمالية لفجوتها التجارية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	32
جدول (1-11): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	34
جدول (2-1): المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية موسم 2008/2007	38
جدول (2-2): تطور الأرقام القياسية لأسعار مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2006-2008	54
جدول (2-3): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2006 - 2008	58
جدول (2-4): تطور إنتاج استخدام الحبوب والحركة في حجم مخزونها على المستوى العالمي خلال الفترة 2005 – 2008	64
جدول (2-5): أسعار التصدير للقمح، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة والأرز عامي 2007 و2008	65
جدول (2-6): بعض التغيرات المناخية خلال القرن العشرين المؤثرة على الوطن العربي	66
جدول (2-7): تأثير التغير والتقلب المناخي على الصحة	67

قائمة الأشكال

الأشكال	الصفحة
شكل (1-1): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب في الإنتاج العالمي عام 2008	14
شكل(1-2): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من مجموعة السلع الغذائية النباتية في الإنتاج العالمي عام 2008	16
شكل (1-3): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الإنتاج العالمي عام 2008	17
شكل (1-4): تطور إجمالي قيمة الصادرات والواردات العربية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية خلال الفترة 2004 – 2008	21
شكل (1-5): تطور قيمة الواردات العربية من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2004 – 2008	21
شكل (1-6): تطور قيمة الواردات العربية من بعض مجموعات السلع الغذائية خلال الفترة 2004 – 2008	22
شكل (1-7): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من بعض مجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008	26
شكل (1-8): أثر ارتفاع الأسعار على الأحوال التغذوية	29
شكل (1-9): التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008	33
شكل (1-10): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008	34
شكل (2-1): تطور الأسعار الاسمية العالمية لسلع القمح والأرز والذرة الرفيعة والذرة الشامية خلال الفترة 2007 -2009	47
شكل (2-2): التغير النسبي للأسعار الاسمية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي 2007-2008	48
شكل (2-3) التغيرات النسبية لأسعار المجموعات الغذائية في بعض الدول العربية بين عامي 2007 و2008	49
شكل (2-4): تطور الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2006 - 2008	53
شكل (2-5): تطور الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في العالم خلال الفترة 2006-2009	53
شكل(2-6): تطور تكاليف إنتاج محاصيل القمح المروي والقمح المطري والشعير والذرة الرفيعة في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	59
شكل (2-7): تطور تكاليف إنتاج محاصيل البقوليات والدرنات في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	60
شكل (2-8): تطور تكاليف إنتاج محاصيل الطماطم والبصل في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008	61
شكل (2-9): إنتاج واستخدام الحبوب على المستوى العالمي خلال الفترة 2005 – 2008	64

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

الجزء الأول: مؤشرات الأمن الغذائي العربي:

1-1 مؤشرات عرض السلع الغذائية:

1-1-1 مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تأثر الإنتاج العربي من مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية عام 2007م بسبب موجة الجفاف التي واكبت الموسم الزراعي في بعض الدول العربية خاصة سوريا وبعض دول المغرب العربي، حيث تراجع الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب من حوالي 59.6 مليون طن عام 2006م إلى نحو 50.1 مليون طن عام 2007م بانخفاض نسبي يقدر بنحو 16 %، إلا أنه يتوقع أن يعاود ارتفاعه عام 2008م ليحقق نحو 56.4 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 12.6 % عن عام 2007م تمثل حوالي 2.3 % من حجم الإنتاج العالمي.

وقد شهدت محاصيل هذه المجموعة فيما عدا الأرز - الذي يزرع في الأراضي المروية- تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2006 – 2007م، ثم عاودت ارتفاعها مرة أخرى عام 2008م مع تحسن الظروف المناخية الملائمة للإنتاج الزراعي، ويقدر الإنتاج العربي من مختلف محاصيل الحبوب عام 2008م بنحو 26.5 مليون طن قمح، ونحو 8.0 مليون طن من الذرة الشامية، ونحو 7.6 مليون طن أرز، وحوالي 5.2 مليون طن من الشعير، ونحو 8.5 مليون طن من الذرة الرفيعة والدخن، تمثل حوالي 4.3 %، 1.0 %، 1.1 %، 3.7 %، 8.7 % من حجم الإنتاج العالمي لكل منها على الترتيب.

كما تراجع الإنتاج العربي من مجموعات البقوليات والبطاطس (البطاطا) والفاكهة عام 2007م مقارنة بما كان عليه عام 2006م وبانخفاض نسبي قدر بنحو 1.3 %، 6.7 %، 2.8 % لكل منها على الترتيب، إلا أن الإنتاج عاود ارتفاعه عام 2008م. وقد بلغ حجم الإنتاج العربي نحو 1.42 مليون طن من مجموعة البقوليات و9.72 مليون طن من البطاطس، ونحو 30.82 مليون طن من والفاكهة، وهو إنتاج يعادل نحو 2.3 %، 3.0 %، 6.0 % من حجم الإنتاج العالمي لكل منها على الترتيب.

وفي الجانب الآخر شهد الإنتاج العربي تزايداً ملحوظاً بين عامي 2006 و2007م لكل من مجموعات الخضر والزيوت النباتية والسكر، وقد حقق الإنتاج العربي من هذه المجموعات عام 2008م حوالي 50.61 مليون طن من الخضر، ونحو 3.06 مليون طن من السكر الخام، وبارتفاع نسبي قدر بنحو 0.9 % للخضر، ونحو 1.3 % للسكر الخام، مقارنة بإنتاج عام 2007م. بينما حقق الإنتاج العربي من الزيوت النباتية عام 2008م حوالي 1.61 مليون طن متراجعاً بنحو 2.3 % عن حجم إنتاجها عام 2007م.

وشهدت المجموعات السلعية من المنتجات الحيوانية والسمكية استقراراً نسبياً في حجم المنتج منها عامي 2006 و2007 فيما عدا لحوم الدواجن التي ارتفع إنتاجها بنحو 9.2 % بين هذين العامين، وقد قدر حجم الإنتاج العربي من هذه المجموعات عام 2008م بنحو 4.27 مليون طن من اللحوم الحمراء بزيادة 1.5 % عن إنتاج عام 2007، ونحو 2.80 مليون طن من لحوم الدواجن وهو نفس مستوى إنتاج عام 2007م، وارتفع الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها إلى نحو 25.83 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 5% عن مستوى الإنتاج في عام 2006م. وشهد الإنتاج العربي من مجموعة الأسماك استقراراً نسبياً في السنوات الثلاث عند حوالي 3.47 مليون طن يمثل نحو 2.35 % من حجم الإنتاج العالمي.

2-1-1 مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أوضحت مؤشرات التجارة الخارجية لمجموعات السلع الغذائية النباتية وفي مقدمتها مجموعتا الحبوب والبقوليات، أنها تأثرت بتراجع المنتج منها وبارتفاع أسعارها العالمية عام 2007م، حيث ارتفعت قيمة التجارة الخارجية (الواردات + الصادرات) من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 36.4 مليار دولار عام 2006م إلى حوالي 42.1 مليار دولار عام 2007م بزيادة نسبية تقدر بنحو 16% وقدرت بنحو 6.34 مليار دولار عام 2008م على الرغم من تراجع أسعار المحاصيل الزراعية عام 2008م.

وقد ارتفعت قيمة الصادرات العربية من تلك المجموعات من حوالي 9.09 مليار دولار عام 2006م إلى حوالي

9.47 مليار دولار عام 2007م بزيادة نسبية تُقدر بنحو 4.2 %، واستمرت في ارتفاعها لتصل عام 2008م لحوالي 10.58 مليار دولار بزيادة تقدر بنحو 11.8 %، واتجهت أيضاً الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية إلى الارتفاع المستمر من حوالي 27.28 مليار دولار عام 2006م إلى 32.70 مليار دولار عام 2007م، ثم إلى حوالي 33.04 مليار دولار عام 2008م.

وتشير التحليلات الإحصائية لتجارة مجموعة الحبوب إلى أنه بالرغم من تراجع كميات الصادر منها من حوالي 3.37 مليون طن عام 2006م إلى حوالي 3.29 مليون طن عام 2007م إرتفعت إلى حوالي 3.46 مليون طن عام 2008م، إلا أن قيمة هذه الصادرات تأخذ اتجاه تصاعدي، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 703 مليون دولار عام 2006م إلى حوالي 867 مليون دولار عامي 2007 و2008م. وفي جانب تجارة الواردات من الحبوب، فقد ارتفعت كمياتها من حوالي 52.34 مليون طن عام 2006م إلى حوالي 55.54 مليون طن عام 2007م وإلى حوالي 54.94 مليون طن عام 2008م، وفي المقابل ارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 10.17 مليار دولار عام 2006م إلى حوالي 13.36 مليار دولار عام 2007م ونحو 12.83 مليار عام 2008م.

وتوضح مؤشرات تجارة باقي سلع المجموعات النباتية أن كمية وقيمة الصادر منها بين عامي 2006 – 2007م قد شهد ارتفاعاً نسبياً بمعدلات متفاوتة - فيما عدا مجموعة محاصيل الفاكهة التي تراجعت كميات الصادر منها برغم ارتفاع قيمته - وارتفعت كميات وقيمة صادراتها بين عامي 2007 – 2008م فيما عدا البطاطس. وفي جانب الواردات شهدت هذه المجموعات تبايناً واضحاً فيما بينها خلال الفترة 2006 – 2008م، فقد تراجعت كمية صادرات البطاطس (البطاطا) من حوالي 708 ألف طن عام 2007م لحوالي 704 ألف طن عام 2008م، بينما ارتفعت صادرات باقي المجموعات الأخرى حيث ارتفع الصادر من البقوليات من نحو 444 ألف طن عام 2007م إلى نحو 463 ألف طن عام 2008م، وارتفعت صادرات الخضر من 3.31 مليون طن إلى 3.53 مليون طن، وصادرات الفاكهة من 2.12 مليون طن إلى 2.27 مليون طن، كما ارتفعت صادرات السكر المكرر من 1.35 مليون طن إلى 1.45 مليون طن، وصادرات مجموعة الزيوت النباتية من 1.28 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 1.29 مليون طن عام 2008م.

وفي جانب الواردات العربية من هذه المجموعات، فقد تراجعت كمية الواردات من البطاطس (البطاطا) من حوالي 787 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 722 ألف طن عام 2008م، كما تراجعت واردات السكر المكرر من حوالي 8.66 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 8.53 مليون طن عام 2008م. وارتفعت كذلك كمية الواردات من باقي المجموعات النباتية، حيث ارتفعت واردات البقوليات من 1.21 مليون طن إلى حوالي 1.35 مليون طن، وارتفعت واردات الخضر من 2.46 مليون طن إلى حوالي 2.53 مليون طن، وواردات الفاكهة من 3.25 مليون طن إلى نحو 3.40 مليون طن، كما ارتفعت واردات مجموعة الزيوت النباتية من حوالي 3.98 مليون طن عام 2007م إلى حوالي 4.98 مليون طن عام 2008م.

وأوضحت مؤشرات تجارة مجموعة المنتجات الحيوانية والسمكية ارتفاع كميات وقيم صادراتها وارداتها فيما بين عامي 2007 – 2008م، حيث ارتفعت صادرات اللحوم الحمراء من 35.4 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 38 ألف طن عام 2008م، وصادرات لحوم الدواجن من حوالي 54.8 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 59.2 ألف طن، ومجموعة الألبان ومنتجاتها من حوالي 1.94 مليون طن إلى حوالي 2.28 مليون طن، كما ارتفعت صادرات الأسماك العربية من حوالي 810 ألف طن عام 2007م إلى حوالي 869 ألف طن عام 2008م. أما في جانب الواردات العربية من هذه المجموعات، فقد ارتفعت واردات اللحوم الحمراء من نحو 840 ألف طن عام 2007م إلى نحو 905 ألف طن عام 2008م، وارتفعت واردات لحوم الدواجن من نحو 998 ألف طن إلى نحو 1075 ألف طن، والواردات من الألبان ومنتجاتها من حوالي 12.57 مليون طن إلى حوالي 13.42 مليون طن، بينما ارتفعت الواردات العربية من الأسماك من نحو 650 ألف طن عام 2007م إلى نحو 718 ألف طن عام 2008م.

3-1-1 المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يمثل المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة حصيلة العملية التجارية للصادرات والواردات مضافاً إليها

الإنتاج الكلي من هذه المجموعات الغذائية. وقد أوضح هذا المؤشر ارتفاع المتاح للاستهلاك بين عامي 2007 و2008 لكافة المجموعات الغذائية الرئيسية فيما عدا مجموعتي البطاطس (البطاطا) والسكر المكرر، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب من حوالي 102.4 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 107.9 مليون طن عام 2008، ويأتي القمح ودقيقه في مقدمة هذه المجموعة، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من حوالي 48.1 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 50.9 مليون طن عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 5.8 %.

وفيما بين هذين العامين ارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة البقوليات من نحو 10.1 مليون طن إلى حوالي 10.6 مليون طن بزيادة نسبية قدرت بنحو 4.6 %، وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الخضر من حوالي 47.5 مليون طن إلى حوالي 49.6 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 4.4 %، وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الفاكهة من نحو 31.3 مليون طن إلى نحو 32.0 مليون طن بزيادة 2%، وارتفع المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية من 4.34 مليون طن عام 2007 إلى نحو 5.30 مليون طن عام 2008. بينما تراجع المتاح للاستهلاك من البطاطس (البطاطا) من حوالي 1.52 مليون طن لحوالي 1.44 مليون طن.

وشهد المتاح للاستهلاك من المنتجات الحيوانية والسمكية ارتفاعات ملحوظة بين عامي 2007 و2008 نتيجة زيادة الإنتاج والواردات من هذه المجموعات، حيث قدرت الزيادة النسبية للمتاح للاستهلاك بين هذين العامين من اللحوم الحمراء بنحو 2.8 %، ومن لحوم الدواجن بنحو 8.3 %، ومن الألبان ومنتجاتها بنحو 2.2 %، ومن مجموعة الأسماك بنحو 7.9 %.

2-1 المؤشرات الاستهلاكية والتغذوية:

1-2-1 متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يرتبط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية المختلفة بما هو متاح منها للاستهلاك، والذي يتأثر بدوره بحجم المنتج منها إضافة لحصيلة الصادر والوارد. وتتزايد معدلات استهلاك الغذاء عادةً متأثرة بارتفاع معدلات النمو السكاني وتطورات مستويات الدخول وارتفاع مستوى معيشة السكان. وفيما بين عامي 2007 و2008 ارتفع نصيب الفرد من المجموعات الغذائية الرئيسية المختلفة، بينما تراجع متوسط نصيب الفرد من السكر المكرر والفاكهة فقط.

وقد أوضحت التحليلات ارتفاع نصيب الفرد من مجموعة الحبوب من حوالي 307 كيلوجرام عام 2007م إلى حوالي 317 كيلوجراماً عام 2008م بزيادة نسبية تقدر بنحو 3.3 %، ومن هذه المجموعة ارتفع نصيب الفرد من القمح من حوالي 144 كيلوجراماً عام 2007م إلى حوالي 150 كيلوجراماً عام 2008. وارتفع متوسط نصيب الفرد من باقي المجموعات بمعدلات متباينة، حيث ارتفع نصيب الفرد من مجموعة البقوليات من 6.6 كيلوجرام إلى 6.8 كيلوجرام، ومن البطاطس من 28.4 كيلوجرام إلى نحو 28.6 كيلوجرام، ومن الخضر من حوالي 143 كيلوجراماً إلى حوالي 146 كيلوجراماً، ومن مجموعة الزيوت النباتية من نحو 13 كيلوجراماً إلى 61 كيلوجراماً، بينما استقر نصيب الفرد من مجموعة الفاكهة عند حوالي 94 كيلوجراماً، وتراجع نصيب الفرد من السكر المكرر من حوالي 31 كيلوجراماً إلى حوالي 30 كيلوجراماً.

وتشير متوسطات نصيب الفرد من سلع المنتجات الحيوانية إلى استقرار نصيب الفرد من اللحوم الحمراء عامي 2007 – 2008م حوالي 15.2 كيلوجرام، كما استقر نصيب الفرد من مجموعة الألبان ومنتجاتها عند حوالي 106 كيلوجرام. هذا بينما ارتفع نصيب الفرد من لحوم الدواجن من حوالي 11.3 كيلوجرام عام 2007م إلى حوالي 12 كيلوجراماً عام 2008م، وارتفع نصيب الفرد من الأسماك من حوالي 9.9 كيلوجرام عام 2007 إلى حوالي 10.4 كيلوجرام عام 2008م.

2-2-1 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

يقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية خلال الفترة 2003 2005- بنحو 2844 سعراً حرارياً مقارنة بنحو 2770 سعراً حرارياً على المستوى العالمي. ومقارنة بمتوسط الفترة 1990 - 1992 فقد ازدادت تلك الكميات بنحو 4% على المستوى العربي وبنحو 5% على المستوى العالمي. ويقدر المتوسط اليومي على المستوى العربي بحوالي 79 جراماً مقارنة بنحو 76 جراماً على المستوى العالمي. أما بالنسبة للدهون فإن المتوسط

العربي المقدر بنحو 74 جراماً يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 جراماً.

وتتفاوت الدول العربية فيما يتصل بكميات نصيب الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون. ففيما يتصل بالسعرات الحرارية فهناك مجموعة من الدول تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية المتوسط العام للوطن العربي وللعالم، وتشمل تلك الدول: الإمارات، تونس، الجزائر، والسعودية، سوريا، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، والمغرب. وبصفة عامة يعتمد المستهلك في الوطن العربي على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 68.3 من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5 % و31.7 % و30.2 % من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون، على الترتيب. أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنة بالوطن العربي حيث توفر نحو 16.7 % من السعرات الحرارية ونحو 38.1 % من البروتين وحوالي 44.9 % من الدهون.

3-2-1 مؤشرات نقص التغذية:

أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم. وتظهر التقديرات أن عدد من يعانون الجوع المزمن قد زاد في عام 2007 بنحو 75 مليون شخص، إضافة إلى أن عدد ناقصي التغذية في الفترة 2003 – 2005 بلغ 848 مليون شخص، حيث تعزى معظم هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وبهذا وصل عدد من يعانون نقص التغذية في العالم في 2007 إلى 329 مليون شخص.

وتشير الإحصاءات إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية قد تسبب في زيادة نسبة من يعانون من نقص التغذية في العالم إلى 17%. وبالتالي، فقد شهد التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً انتكاسة خطيرة، سواء من حيث عدد من يعانون نقص التغذية أو انتشار الجوع.

وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات إلى أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار. ومن المرجح أن الارتفاع المتواصل الذي شهدته أسعار المواد الغذائية خلال الأعوام الماضية أدى إلى تفاقم حالات سوء التغذية الناتج عن نقص الطاقة والبروتين. فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الدخول الفعلية للأفراد وبخاصة للأفراد منخفضي الدخول وذوي الدخول المتوسطة. ويؤدي ذلك إلى استهلاك الأغذية منخفضة الأسعار (وهي السلع الأساسية النشوية)، وإلى تقليل استهلاك الأغذية الأساسية مرتفعة الأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المتناول من الطاقة والبروتين مما يؤدي بالتالي إلى الإصابة بالأمراض وسوء التغذية الناتج عن نقص الطاقة والبروتين.

3-1 مؤشرات الفجوة التجارية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

1-3-1 مؤشرات الفجوة التجارية للسلع الغذائية الرئيسية:

شهدت قيمة الفجوة التجارية الكلية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعاً ملحوظاً بين عامي 2006 و2007م متأثرة بتراجع الإنتاج من مجموعتي الحبوب والبقوليات وزيادة الواردات منها، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من حوالي 18.2 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 23.2 مليار دولار عام 2007م، وتراجعت قليلاً عام 2008م لتصل إلى نحو 22.5 مليار دولار. وكانت أكثر المجموعات الغذائية تأثراً مجموعة الحبوب التي ارتفعت قيمة فجوتها التجارية من حوالي 9.5 مليار دولار عام 2006م إلى حوالي 12.5 مليار دولار عام 2007م ثم تراجعت لنحو 12.0 مليار دولار عام 2008م.

وفيما بين عامي 2007 و2008م ارتفعت قيمة الفجوة التجارية للمجموعات الغذائية النباتية، حيث ارتفعت للبقوليات من حوالي 384 مليون دولار إلى حوالي 391 مليون دولار، وللزيوت النباتية من حوالي 2.02 مليار دولار إلى حوالي 2.26 مليار دولار. بينما تراجعت قيمة الفجوة التجارية لكل من البطاطس (البطاطا) من نحو 196 مليون دولار إلى نحو 149 مليون دولار، ومجموعة الفاكهة من حوالي 522 مليون دولار إلى حوالي 460 مليون دولار، وقيمة فجوة السكر المكرر من نحو 2.95 مليار دولار إلى نحو 2.88 مليار دولار. وضمن هذه المجموعات تحقق مجموعة الخضر وحدها فائضاً تجارياً تصديرياً ارتفع من حوالي 949 مليون دولار عام 2007 إلى حوالي 1.46 مليار دولار عام 2008.

وضمن مجموعات سلع المنتجات الحيوانية، تنفرد مجموعة الأسماك بأنها تحقق أيضاً فائضاً تجارياً تصديرياً، ارتفع من حوالي 1.41 مليار دولار عام 2007م إلى حوالي 1.73 مليار دولار عام 2008م. هذا بينما تتجه قيمة الفجوة التجارية إلى الارتفاع لباقي سلع هذه المنتجات، حيث ارتفعت قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء من نحو 1.68 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 1.78 مليار دولار عام 2008، كما ارتفعت قيمة فجوة لحوم الدواجن من نحو 1.25 مليار دولار إلى نحو 1.35 مليار دولار، وارتفعت قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الألبان ومنتجاتها من نحو 3.95 مليار دولار عام 2007م إلى نحو 3.98 مليار دولار عام 2008م.

1-3-2 التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية:

تساهم مجموعة الحبوب وحدها بحوالي 46.6 % من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية التي تحقق عجزاً تجارياً عام 2008، ويساهم القمح وحده بنحو 22.1 % من قيمة العجز التجاري لهذه المجموعات الغذائية، وتأتي في المرتبة التالية مجموعة الألبان ومنتجاتها التي تساهم بنحو 15.5 % من إجمالي العجز التجاري لمجموعات سلع الغذاء، ويأتي بعدها بالترتيب كل من السكر المكرر ويساهم في العجز التجاري بنحو 11.2 % ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 10 %، ثم الذرة الشامية بنحو 9.7 %، والشعير بنحو 7.8 %، واللحوم الحمراء بنحو 7%، ثم الأرز بنحو 6.3 %، ولحوم الدواجن بنحو 5.3 %، وتتراجع مساهمة مجموعة الفاكهة إلى نحو 1.8 % ومجموعة البقوليات إلى نحو 1.5 % وذلك نسبة لمساهمة كل منها في قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية التي تحقق عجزاً تجارياً.

وهناك مجموعتان غذائيتان فقط تحققان فائضاً تجارياً تصديرياً وهما مجموعتا الأسماك والخضر، حيث تساهم الأسماك بنحو 54.2 % من قيمة الفائض، بينما تساهم الخضر بنحو 45.8 %.

1-3-3 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يمكن تقسيم مجموعات سلع الغذاء الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها عام 2008م على النحو التالي:

- مجموعات تحقق معدلات اكتفاء ذاتي كاملة أو مرتفعة، وتشمل مجموعات الأسماك والخضر والبطاطس (البطاطا) والفاكهة، وتحقق هذه المجموعات مستويات من الاكتفاء الذاتي تصل إلى 104.2%، 102 %، 99.8 %، 96.4 %، على الترتيب.
- مجموعات تحقق معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة، وتشمل مجموعات المنتجات الحيوانية من اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن ومجموعة الألبان ومنتجاتها، وتحقق معدلات اكتفاء ذاتي تقدر بنحو 83.2 %، 75 %، 69.1 %، لكل منها على الترتيب.
- مجموعات تحقق معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة، وتشمل مجموعات البقوليات، والحبوب، والسكر المكرر، والزيوت النباتية، وتحقق هذه المجموعات معدلات للاكتفاء الذاتي تقدر بنحو 61.6 %، 52.3 %، 30.2 %، 30.3 %، لكل منها على الترتيب.

الجزء الثاني: القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي:

2-1 العوامل المرتبطة بتوفير السلع الغذائية (عرض الغذاء) في الدول العربية خلال عامي 2007 و2008:

تأثر إنتاج السلع الغذائية بالدول العربية بالعديد من العوامل الطبيعية التي أثرت بشكل مباشر على المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية، وعلى إنتاجية تلك المحاصيل. هذا بجانب تأثر الإنتاج بمدى توفير مستلزمات الإنتاج من الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، وتطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة.

وفي عام 2007 تأثرت أجزاء واسعة من الوطن العربي بتغيرات المناخ والتي تمثلت في تأخر الأمطار بالإضافة إلى قلتها وسوء توزيعها مما أثر سلباً على إنتاجها الزراعي. وقد اشتملت تلك التغيرات على موجات البرد والصقيع التي اجتاحت بعض الدول العربية مثل سوريا، إضافة إلى انخفاض الهطول المطري عن معدلاته الطبيعية وعدم انتظام توزيعه كما هو الحال في تونس وسوريا والسودان ومناطق جنوب الضفة الغربية بفلسطين والعراق والمغرب واليمن. كما أدت

الإصابة ببعض الآفات والأمراض التي سببتها الظروف البيئية والجوية إلى انخفاض كميات الإنتاج كما في سوريا، حيث أدت إصابة القمح بالنقطة السوداء والنيماتودا إلى تراجع الإنتاج بنسبة تتراوح بين 15-20 % في بعض المحافظات. ويعتبر انخفاض كفاءة أساليب الري المتبعة في العديد من الدول العربية من العوامل التي تؤثر سلباً على إنتاجية المحاصيل الغذائية.

وقد أدت قلة الأمطار وسوء توزيعها في عام 2007 في معظم البلدان العربية إلى تناقص المساحات المحصودة من مجموعات الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات بالقطاع المطري. ويقدر ذلك الانخفاض بنحو 21% لمحاصيل الحبوب، 32% للبقوليات، 30% للبذور الزيتية.

وفيما يتصل بمستلزمات الإنتاج فيزداد اهتمام الدول العربية بتوفيرها في إطار ما تتبناه من سياسات لرفع الإنتاجية الرأسية للمحاصيل الرئيسية، وتشجيعها لتبني استخدام التقانات الحديثة بما فيها البذور المحسنة والأسمدة. وعلى مستوى الوطن العربي فقد سعت الدول إلى توفير الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة للمزارعين من مصادر محلية ومصادر خارجية، كما أن بعض الدول العربية عملت على وضع سياسات سعرية وتجارية لتسهيل وصول هذه المستلزمات الإنتاجية بأسعار مخفضة للمزارعين. إلا أن ارتفاع تكاليف استخدام هذه التقنيات وعدم مصاحبتها ببرامج دعم إرشادي أدى إلى ضعف تبني هذه التقانات.

وفي حالات بعض الدول العربية شملت الصعوبات الأساسية التي تواجه المزارعين في استخدام الأسمدة، تراكم آثارها في التربة الزراعية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الإنتاج بسبب الآثار السمية لهذه الأسمدة في حال ارتفاع تركيزها في التربة.

وبالنسبة لتطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة تعمل الدول العربية على زيادة إمكانية استغلال هذه الموارد بصورة كفئة للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين أوضاع الأمن الغذائي وذلك من خلال برامج مخصصة وموجهة. حيث تختلف طبيعة الموارد غير المتجددة من دولة إلى أخرى. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد صيانة الأراضي والتربة والمحافظة على موارد الثروة السمكية وتنميتها، وتنمية الموارد المائية وترشيد استخداماتها.

2-2 تطورات أسعار السلع الغذائية:

شهد العالم زيادة غير مسبوقة في أسعار الأغذية إذ وصلت الأسعار الاسمية لجميع السلع الغذائية الرئيسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008 أعلى مستوياتها في خمسين عاماً، بينما وصلت الأسعار بالقيمة الحقيقية إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثين عاماً تقريباً. وقد بلغ متوسط الزيادة في أسعار سلعة القمح بين عامي 2006 و2008 نحو 72%، بينما سجلت أسعار القمح انخفاضاً في الربع الأول من عام 2009 عن مستويات الأسعار في 2008 ولكنها أعلى بحوالي 24% عن مستويات الأسعار في عام 2006. كما أن متوسط أسعار سلعة الأرز سجل ارتفاعاً بلغ 123 % في عام 2008 مقارنة بمتوسط أسعار عام 2006، واستمرت أسعار الأرز في الزيادة حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأسعار في الربع الأول من عام 2009 حوالي 99% مقارنة بأسعار 2006. ويثير ارتفاع أسعار السلع الغذائية صعوبات شديدة، فارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يكون مدمراً بالنسبة للعديد من السكان الذين يزيد عددهم على 800 مليون نسمة حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة من الذين يعانون من الجوع. ويمثل كذلك ضغطاً كبيراً على موازين المدفوعات في الدول النامية والدول العربية المستوردة للغذاء.

وفي الوطن العربي تشير الإحصاءات إلى استمرار ارتفاع مستويات أسعار معظم السلع الغذائية بين عامي 2007 و2008، وارتفاعها أيضاً مقارنة بالسنوات الماضية. وقد تراوحت الزيادة في الأسعار الاسمية في الوطن العربي بين عامي 2007 و2008 في المتوسط بين 24.3 % للحبوب، 17.3 % للزيوت النباتية، 6.8 % للدرنات، 15.1 % للبقوليات، 2.8 % للسكر، 15.8 % للأسماك، 13.1 % للألبان، 11.8 % للحوم الحمراء و15.8 % للحوم البيضاء. وقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع بين عامي 2007 و2008 تبايناً واضحاً بين الدول العربية، وقد سجلت أعلى نسب زيادة في أسعار مجموعة الحبوب، وسجلت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية. واشتملت السلع التي ازدادت أسعارها الدرنات والبقوليات واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء. أما أسعار الأسماك والسكر فقد شهدت ارتفاعاً في بعض الدول العربية وانخفاضاً أو استقراراً في البعض الآخر من تلك الدول.

وتعكس التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بصورة مجملة في العالم خلال الفترة 2006-2008 زيادات غير مسبوقة إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء الإجمالي 213 % في منتصف عام 2008 وتراوح بين نحو 200 % و150 %.

أما على المستوى القطري في الوطن العربي فقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع بين عامي 2007 و2008.

فقد سجلت أعلى نسب الزيادة في أسعار مجموعة الحبوب حيث سجلت نسبة 55.2 % في فلسطين تلتها قطر بنسبة زيادة قدرها 84% ثم البحرين بنسبة 45.9 % أما في سلطنة عمان وسوريا والعراق ومصر فقد بلغت نسبة الزيادة في أسعار الحبوب 38.3%، 26.5 %، 32% و12% على التوالي.

وسجلت مجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية حيث سجلت أعلى مستوى ارتفاع لها في قطر بنسبة زيادة قدرها 38.9 % تلتها السعودية بنسبة زيادة قدرها 37.1 % بينما بلغت الزيادة 30.6 %، 02% و61% في كل من البحرين والعراق وفلسطين على التوالي.

بينما شهدت الأسعار في مجموعة السكر تغيرات متفاوتة تارة بالزيادة كما في دولة قطر (40%). ومرة أخرى بالنقصان كما في موريتانيا (-12.5%) بينما لم تسجل أي تغير في دول البحرين وتونس وسوريا والسودان والعراق. كما سجلت مجموعة اللحوم الحمراء ارتفاعاً في معظم الدول العربية بلغ أقصاه 35% في سوريا بينما سُجل أدني ارتفاع لها 3.6 % في تونس، ولم تطرأ على أسعارها زيادة تذكر في كل من السودان وموريتانيا. أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد كان أكبر نسب التغير ارتفاعاً 38.6 % في سلطنة عمان تلتها 34% في دولة البحرين ثم فلسطين وسوريا والسعودية بنسب 30.1 % و18.5 % 12.7 % على التوالي.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الدرنات في كل من البحرين، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، قطر ومصر. بينما انخفضت في السعودية. أما مجموعة البقوليات فقد سجلت ارتفاعاً في كل من البحرين والسعودية والعراق وسلطنة عمان بنسب 35 %، 33% و33% و14% على التوالي.

ويعود ارتفاع أسعار السلع الغذائية في عام 2008 على المستوى العربي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً باعتبار أن الدول العربية مستوردة للغذاء، بالإضافة إلى عدة عوامل مرتبطة بالوطن العربي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء فيها ومنها: انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة في موسم 2008/2007 كما في الجزائر، المغرب، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين وموريتانيا. هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وخاصة المستورد منها، وارتفاع تكاليف النقل، بجانب إتباع بعض الدول العربية لسياسات تصديرية دون التحري من الاحتياجات الداخلية بسبب ضعف آليات التنبؤ بالإنتاج.

3-2 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

تؤثر تكاليف إنتاج السلع الغذائية على المعروض منها، حيث إن زيادة تكاليف الإنتاج تؤدى إلى قلة المعروض منها بانتقال منحنى عرضها إلى اليسار. ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج في عام 2008 هي زيادة تكاليف الوقود التي أثرت على زيادة أسعار الأسمدة بأكثر من 160% في بداية عام 2008 مقارنة بنفس الفترة من عام 2007. كما تؤثر زيادة أسعار الوقود على الزيادة في تكاليف إنتاج السلع الغذائية التي تستخدم الآلات في إنتاجها بالإضافة إلى الزيادة في تكاليف التسويق التي تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل.

أما على مستوى الوطن العربي فقد شهدت تكاليف المحاصيل ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ازدادت تكاليف إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات في عام 2008 عن العام 2007 بنسب 3% و19 % و19 % و10% على التوالي بينما زادت تكاليف إنتاج الدرنات والسكر والخضر بنسب 22 % و45 % و72% على التوالي عن العام 2007.

ومن أهم العوامل التي أثرت على أسعار السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج الاستخدامات البديلة للسلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي، آثار التغييرات المناخية السالبة، إتباع الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية لسياسات تجارية حمائية تتمثل في فرض رسوم جمركية عالية وقيود على الصادرات الزراعية، الانخفاض في حركة المخزون العالمي من الحبوب، والتباطؤ الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة المالية العالمية. هذا بجانب العوامل المؤثرة على جانب طلب السلع الغذائية في العالم والتي أثرت على ارتفاع أسعار الغذاء العالمي ومنها: ارتفاع أسعار البترول، ارتفاع معدلات النمو ومستويات المعيشة في الاقتصاديات الناشئة.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى اتجاه الأسعار نحو الانخفاض: انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الدولار وانخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار مما أدى إلى تراجع أسعار العديد من السلع بشكل ملموس عام 2008. هذا بجانب استمرار التباطؤ في الاقتصاد العالمي مما أدى إلى انخفاض في الطلب على السلع الغذائية، وتكريس الجهود والسياسات العربية والعالمية لزيادة إنتاج الغذاء حيث وضعت سياسات عديدة في إطار البرامج والإعلانات العربية والدولية ذات العلاقة مثل إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية في أبريل 2008، وبيان مؤتمر الغذاء

العالمي بروما في يونيو 2008. وكذلك مؤتمر قمة الـ 20 في لندن الذي عقد لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وإعلان مؤتمر القمة العربية الاقتصادية التنموية الاجتماعية بالكويت في فبراير 2009 والذي تضمن إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.

وفيما يتصل بتوقعات أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم فإنه وبالرغم من أن أسعار الغذاء اتجهت تدريجياً نحو الانخفاض أو الاستقرار في الربع الأخير من العام 2008 والربع الأول من العام 2009، إلا أن التوقعات تشير إلى أن أسعار الغذاء سوف تظل مرتفعة، وذلك بسبب قلة الاستثمارات المتوقعة الموجهة إلى قطاع الزراعة في العالم والناجمة عن الأزمة المالية العالمية الحالية ودورة الكساد الاقتصادي العالمي الراهنة. ولكن من المتوقع أن تظل الأسعار أعلى من مستوياتها في عام 2004 لمعظم مجموعات السلع الغذائية، خاصة وأن الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي سوف تستمر في تخصيص المزيد من تلك السلع للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي، كما يتوقع أن تستمر في تبني السياسات الرامية إلى تقليل حجم الصادرات من تلك السلع، وزيادة الضرائب المفروضة على الصادرات منها، حيث تؤكد التعاملات الحالية في بورصة شيكاغو للتجارة أن أسعار التعاقدات المستقبلية للذرة وفول الصويا والقمح سوف تظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة. كما أنه من المتوقع أن يساهم تراجع المخزون العالمي من الحبوب والمحاصيل الغذائية، واستمرار الأسعار العالمية للنفط الخام عند مستوياتٍ مرتفعةٍ، إلى إحداث تقلبات سعرية في السوق العالمي للسلع الزراعية.

وفيما يتصل بالسياسات والبرامج المقترحة لاستقرار أسعار السلع الغذائية بالدول العربية، وفي إطار الجهود العربية المشتركة، أصدر أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسئولون عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في أبريل 2008 - من خلال إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية مجموعة من التدابير والآليات من بينها:

- مبادرة البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي بهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً.
- تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه، وسوف يعمل هذا البرنامج على توفير الدعم المباشر على أساس الحالات العاجلة مع توفير موارد عامة في نفس الوقت وتصميم سياسات لاستعادة نشاط الزراعة وتنشيط الاقتصاد الريفي في الأجل المتوسط.

وقد شرعت المنظمة في تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بالتنسيق مع الدول العربية، وفقاً لقرار القمة العربية الاقتصادية التنموية الاجتماعية التي عقدت بالكويت خلال الفترة 19-20 يناير 2009. وتتعاون المنظمة في ذلك مع كافة شركاء التنفيذ. وقد اقترحت المنظمة آلية تنفيذ البرنامج.

كما تقوم المنظمة بالاتصال بالدول العربية لإعداد مشروعات استثمارية مقترحة لزيادة إنتاج محاصيل العجز الرئيسية بالوطن العربي وهي: الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل السكرية. كما سيتم في إطار ذات البرنامج إعداد مشروعات استثمارية لتطوير إنتاج سلع غذائية إستراتيجية تتمتع الدول العربية في إنتاجها وتسويقها بمزايا نسبية وتنافسية، بجانب أهميتها الغذائية. وتشمل تلك السلع التمور والأسماك.

4-2 الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية:

يرتبط المخزون من السلع الغذائية والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطاً وثيقاً بالمعروض من الغذاء. وتعكس الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها. وبذلك تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تراجعاً شديداً ومستمراً في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب والبذور الزيتية نتيجةً لانخفاض إنتاجها وتنامي الطلب عليها. ونتيجة لارتفاع الطلب ونقص إنتاج الحبوب بالمقارنة مع احتياجات مختلف استخدامات الحبوب فإن مخزونات العالم من الحبوب قدرت بنحو 405 مليون طن فقط في عام 2008، بانخفاض 22 مليون طن (5%) عن العام السابق، وهو أدنى مستوى للمخزون العالمي من الحبوب منذ

عام 1982. وتقدر مخزونات العالم من القمح في عام 2008 بنحو 147 مليون طن بانخفاض 15 مليون طن عن العام السابق.

وعلى مستوى الدول العربية يزداد الاهتمام بالمخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ، ويشمل سلعاً عديدةً بجانب سلع الحبوب، منها السكر والألبان والزيوت النباتية. وعادة ما يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي حاجة الدولة لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. ونسبة للمتغيرات المعاصرة في أوضاع التجارة الدولية للسلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب، والتي أدت إلى تقلص حجم مخزونها العالمي وزيادة أسعارها وقلة عرضها، تسعى الدول العربية لتطوير نظم المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية الرئيسية، خاصة وأن هناك العديد من حالات الدول التي انخفض فيها حجم المخزون من سلع الحبوب خلال الأعوام الماضية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المقترحات المتصلة بالتصدي لقضايا ارتفاع أسعار محاصيل الحبوب ونقص مخزوناتها على المستوى العالمي تشتمل على إنشاء شبكة دولية من احتياطي الغذاء تكون جزءاً من إطار متعدد الأطراف يسهل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمواد الغذائية الضرورية على الصعيدين المحلي والوطني، ويدعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع العائلية. فالاحتياطي الغذائي الدولي وإدارة العرض والسياسات يمكن أن يلعبا دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار الأسعار للسلع الغذائية الرئيسية.

أما على المستوى العربي فتجدر الإشارة إلى أن أهم المقترحات المتصلة بالتصدي لقضايا ارتفاع أسعار محاصيل الحبوب ونقص مخزوناتها، هي تنفيذ التدابير التي تضمنها إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، وبخاصة تلك المتصلة بتبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره، والبرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي الذي يستهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي. هذا إلى جانب أهمية تطوير نظم المخزون الإستراتيجي ومخزونات الطوارئ للسلع الغذائية بالوطن العربي.

5-2 تغير المناخ والأمن الغذائي العربي:

بالرغم من أن البلدان المتقدمة هي المسؤولة عن ثلاثة أرباع انبعاثات الغازات الدفيئة، وبالتالي عن التغيرات المناخية في العالم، إلا أن أشد الناس فقراً في العالم هم الأكثر تأثراً بتلك التغيرات. وتعتبر البلدان النامية أكثر عرضة لخطر تغير وتقلب المناخ من البلدان الصناعية الكبرى للعديد من الأسباب أهمها عدم الاهتمام بقضايا التغير المناخي بالدول النامية. ويرتبط التغير والتقلب المناخي بنوعين من الوسائل لمجابهته والتقليل من آثاره الضارة؛ تعتمد الوسيلة الأولى على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة فيما يعرف بالتخفيف. وتعتمد الوسيلة الثانية على التكيف أو معايشة التغير والتقلبات المناخية للتخفيف من آثارها الضارة قدر الإمكان. ومن أهم التغيرات المناخية المرصودة خلال القرن العشرين تزايد المتوسط العالمي لدرجة الحرارة السطحية، وارتفاع مستوى سطح البحر.

وبما أن معظم أجزاء المنطقة العربية يقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، فإن التحدي الأكبر يقع على الموارد المائية وإدارتها، نسبة للتراجع المتوقع في الموارد المائية بسبب تغير المناخ. كما أن ازدياد وتيرة الجفاف مع ازدياد ظواهر الأمطار المتطرفة ستؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة والصحة، مما يهدد مسيرة التنمية المستدامة في هذه المناطق لانعكاساتها على كل القطاعات.

وتشير الدراسات إلى أنه يتوقع تناقص الهطول المطري في العديد من الدول العربية، وأن درجات الحرارة المرتفعة والتغيرات في أنماط المجاري المائية ستؤثر على تدفق الأنهار التي تعتمد عليها الدول في المنطقة، مع احتمالات حدوث انخفاض جوهري في غلات المحاصيل الرئيسة (القمح والذرة)، وتآكل بعض الشواطئ وتدهور في بعض النظم البيئية نتيجة التحول المناخي.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول تلك المتغيرات قد اقترحت بعض التوصيات في مجال التكيف مع التغير المناخي، وفي مجال التخفيف منه.

وتتمثل التوصيات في مجال التكيف مع التغير المناخي في تدريب الكوادر العربية في مجال القيام بإسقاطات لنماذج الدوران العالمي لأهم المناطق التي يتوقع أن تتأثر بالتغير والتقلبات المناخية بكل دولة لبلورة المشاهد على المدى القصير والمتوسط والطويل للمساعدة في اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف معها وتقليل آثارها الضارة والاستفادة من الايجابيات. وتدريب الكوادر البحثية والتقنية بالوطن العربي على استخدام نماذج محاكاة نمو وإنتاج المحاصيل المختلفة بما يساعد على بلورة وفهم تداعيات التحولات والتغيرات المناخية وتأثيرها على المحاصيل الزراعية المختلفة، هذا بجانب إجراء دراسات

مفصلة عن آثار التغير والتقلبات المناخية على الدول العربية بما يتناسق مع القطاعات الحيوية بكل دولة وبالاستفادة من الكوادر التي يتم تدريبها، ودعم الدول للبحوث الخاصة بتأثيرات التغير والتقلبات المناخية على الموارد الحيوية من مياه وزراعة وصحة وتوفير الميزانيات والمعينات اللازمة لذلك. وإنشاء ودعم أجهزة الإنذار المبكر والمخزون الإستراتيجي وتفعيل دورها في مواجهة الكوارث الطبيعية.

أما في مجال التخفيف من التغير والتقلبات المناخية فتتمثل التوصيات في إجراء دراسات حول السبل والوسائل التكنولوجية الحديثة التي من شأنها تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة وجدواها الاقتصادية وملاءمتها للمنطقة. وتدعيم البرامج البحثية وتوفير المعينات لدراسات انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية لدعم مواقفها التفاوضية، مع ضرورة متابعة موقف الدول من الاتفاقات الدولية في هذا المجال، وإمكانية بلورة موقف عربي موحد يحتوي على سياسات وتدابير تنسجم مع تطلعات الشعوب العربية للتنمية وحفظ مصالحها المشتركة.

6-2 أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي:

لا يزال العالم يشهد ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وتعتبر الدول العربية من الدول التي تأثر فيها المستهلكون تأثراً واضحاً، وازدادت معاناة المواطنين فيها خاصة في الدول الأقل نمواً. ومن أهم مظاهر تلك الأزمة: ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء، انخفاض الاحتياطي الغذائي العالمي إلى أدنى مستوياته على مدى 30 سنة، سرعة التقلبات في أسواق السلع نتيجة للمضاربات، نقص خطير في الكميات المتاحة للتجارة (حالة الأرز). ومن أهم أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي والغذائي، زيادة تكلفة الشحن البحري للمواد الغذائية، التوسع في إنتاج الوقود الحيوي باستخدام المنتجات الزراعية. هذا إلى جانب زيادة الطلب على الغذاء في الاقتصاديات الصاعدة، الظروف المناخية غير الملائمة، المضاربة في أسواق السلع، وتناقص مخزونات الغذاء العالمية. وقد أثرت الأزمة على أوضاع الأمن الغذائي العربي من خلال تأثيراتها السالبة على إتاحة السلع الغذائية والمخزونات العالمية من الغذاء، وقدرة الدول العربية على استيراد الغذاء، هذا بالإضافة لآثارها السالبة على إمكانية الحصول على الغذاء واستدامة الأمن الغذائي وعلى اقتصاديات الدول العربية.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المنظمة قد شاركت في إعداد ورقة عمل حول "تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي". وقد شارك في إعداد الورقة بجانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية كل من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، والإتحاد العربي للأسمدة. وتمت إعادة صياغة بعض أجزاء الورقة ومقترحاتها بناءً على مقترحات وملاحظات الدول العربية. وقد تمثلت أهم توصيات الورقة فيما يلي:

1 - تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي ومنها: مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية، المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الزراعي، وصناديق التمويل الوطنية.
2 - دراسة إحداث صندوق عربي لتمويل مشاريع الأمن الغذائي.
3 - تطوير وتنسيق السياسات الزراعية.
4 - تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية، ومنها:

- دعم مستلزمات الإنتاج، ودعم الاستثمار الزراعي، وإعداد برامج مساعدة صغار المزارعين وتحسين مستويات إنتاجيتهم، وتوفير التمويل الصغير، والخدمات الإرشادية، والمساعدات الغذائية المحلية، التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي، والخدمات الزراعية المساندة.
- تبني سياسات وبرامج لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن حظر صادرات المواد الغذائية من قبل الدول المصدرة، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة، وكذا الدعم في البلدان المتقدمة.
- سياسات ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء.
- السياسات التسويقية والتجارية بما في ذلك التعاقد على استيراد الحبوب بأسعار تفضيلية، ومراقبة

الأسعار.

5 - تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، من خلال:

- تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي.
- إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وإدارته.
- تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين.

من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار البرامج طويلة الأمد الوصول إلى الحلول الجذرية والمستدامة للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتقلبات إمدادات الغذاء. ويقترح أن تشمل تلك البرامج:

- إعداد وتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة واستقرار إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، بما في ذلك إنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة وتطوير التصنيع الزراعي الغذائي.
- دعم وتطوير البحوث الزراعية في الوطن العربي، وتشجيع البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- إعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، بما في ذلك دراسات وبرامج ومشروعات حصاد المياه.
- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات دراسة سبل أقلمة قطاع الزراعة العربية للتغير المناخي لضمان وزيادة إنتاج الغذاء.

7-2 سياسات الأمن الغذائي بالدول العربية:

تقوم الدول العربية بوضع سياسات اقتصادية وزراعية تهدف إلى المساهمة في تحقيق أمنها الغذائي وتشمل هذه السياسات، سياسات بناء المخزونات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة وسياسات توزيع الغذاء، وسياسات تجارة السلع الغذائية بالإضافة إلى سياسات الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي.

ونسبة لاتصاف السلع الغذائية الزراعية بموسمية إنتاجها وتناقص المخزونات العالمية، تعمل الدول على تخزين المواد الغذائية لضمان أمنها الغذائي، حيث تهدف عملية بناء المخزون من السلع الغذائية إلى سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول العام تحسباً لأي أزمات تحدث في السوق العالمية أو المحلية. كما يعمل المخزون على استقرار الأسعار للسلع الزراعية من خلال ديناميكية التوازن بين العرض والطلب التي يؤمنها المخزون الإستراتيجي. ولمواجهة أزمة الغذاء الحالية أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً بتطوير بناء المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب.

وتعمل سياسات توزيع الغذاء بالدول العربية على المساعدة في توفير الغذاء، وضمان انسياب السلع الغذائية إلى جميع المناطق الجغرافية وضمان استقرار أسعار الغذاء. وقد عملت الدول العربية في هذا الإطار على إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسية، وإنشاء الطرق الحديثة لتسهيل نقل السلع الزراعية بين جميع المناطق، وتقديم قروض لشراء سيارات النقل المبردة، وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في توزيع المنتجات الغذائية وتطوير نظمها التسويقية. كما يتم توزيع الغذاء في بعض الدول العربية من خلال مؤسسات عامة.

ويزداد اهتمام الدول العربية بتطوير سياسات الاستثمار، وتقوم تلك الدول بتشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، حيث تبذل معظم الدول العربية الجهود لتحسين استثماراتها في القطاع الزراعي لتشمل قطاعات الإنتاج النباتي والسمكي والحيواني، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع البُنى التحتية في مجالات الري واستصلاح الأراضي وكذلك شمل الاستثمار مجالات مشروعات الأمن الغذائي التسويقية والخدمية.

كما قامت بعض الدول العربية بالاستثمار المباشر خارج حدودها في قطاع الزراعة في بعض الدول ذات الإمكانيات الإنتاجية الزراعية في داخل الوطن العربي وفي خارجه. وتسير هذه السياسة جنباً إلى جنب مع سياسة الاستيراد العادية للسلع الغذائية إلا أن سياسات تشجيع الاستثمار الزراعي تساعد على ضمان توفر السلع الغذائية الزراعية في البلدان العربية بأسعار مناسبة، وبالتالي ضمان الحصول عليها.

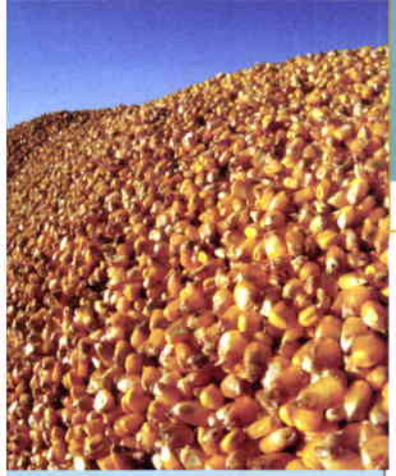

الجزء الأول
مؤشرات الأمن الغذائي

1-1 مؤشرات عرض السلع الغذائية:

1-1-1 مؤشرات إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أ- التغير النسبي لإنتاج مجموعة الحبوب:

تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المجموعات الغذائية للمستهلك العربي إذ تشكل الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم هذه المجموعة في المنطقة العربية القمح، الذرة الشامية، الأرز، الشعير والذرة الرفيعة. ويوضح الجدول (1-1) أن الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب شهد تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2006 – 2007، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 59.6 مليون طن عام 2006 إلى نحو 50.1 مليون طن عام 2007 بانخفاض يقدر بنحو 15.9 %، ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الجفاف التي أثرت بشدة على موسم الإنتاج الزراعي في سوريا والتي تمثل أحد المنتجين الرئيسيين لمجموعة الحبوب في المنطقة، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي تعرضت لها دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر. ومن المتوقع أن يعاود الإنتاج العربي من الحبوب ارتفاعه عام 2008 ليصل إلى نحو 56.4 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 12.6 % عن عام 2007. ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 2.4 % من الإنتاج العالمي لهذه المجموعة والذي قدر عام 2006 بنحو 2228 مليون طن ارتفع إلى نحو 2342 مليون طن عام 2007 بارتفاع قدر بنحو 5.1 %، ويتوقع أن يصل إلى نحو 2457 مليون طن عام 2008 بارتفاع يقدر بنحو 4.9 %.

ويعتبر القمح المحصول الرئيس في مجموعة الحبوب، حيث يمثل إنتاجه ما بين 45% - 50% من إنتاج الحبوب، وقد تراجع المنتج منه عربياً من حوالي 29.3 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 22.9 مليون طن عام 2007 بانخفاض قدر بنحو 21.8 %، ومن المتوقع ارتفاع إنتاجه عام 2008 إلى نحو 26.5 مليون طن بزيادة تقدر بنحو 15.3 % عن عام 2007، وهو يمثل نحو 4.3 % من حجم الإنتاج العالمي من القمح الذي يقدر عام 2008 بنحو 622 مليون طن.

تأثر أيضاً إنتاج محصول الشعير على المستوى العربي نتيجة تراجع إنتاجه بشدة في بعض الدول المنتجة الرئيسية خاصة المغرب وسوريا، حيث انخفض إنتاجه من نحو 6.63 مليون طن عام 2006 إلى نحو 4.42 مليون طن عام 2007 أي بنحو 33.3 %، ويتوقع أن يرتفع إنتاجه مرة أخرى عام 2008 ليصل إلى نحو 5.18 مليون طن عام 2008، ويمثل الإنتاج العربي من الشعير حوالي 4% من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 138.4 مليون طن.

كما تراجع الإنتاج العربي من محصول الذرة الشامية من حوالي 7.65 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 7.53 مليون طن عام 2007 بانخفاض قدر بنحو 1.6 %، ومن المتوقع أن يعاود ارتفاعه عام 2008 ليحقق إنتاج يقدر بنحو 7.97 مليون طن يعادل نحو 1% من حجم الإنتاج العالمي الذي يقدر عام 2008 بنحو 794.7 مليون طن.

وفيما بين عامي 2006 و2007 ارتفع الإنتاج العربي من محصول الأرز الذي يزرع بشكل رئيسي في الأراضي المروية خاصة في مصر التي تعتبر المنتج الرئيس له في المنطقة، حيث ارتفع إنتاجه عربياً من نحو 7.27 مليون طن عام 2006 إلى 34.7 مليون طن عام 2007، ويتوقع ارتفاعه إلى حوالي 7.59 مليون طن عام 2008، يمثل نحو 1.1 % من حجم الناتج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 663.6 مليون طن.

كما ارتفع الناتج العربي من الذرة الرفيعة من حوالي 7.71 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 7.79 مليون طن عام 2007، ويتوقع أن يرتفع إلى نحو 8.47 مليون طن عام 2008 يمثل نحو 8.6 % من حجم الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 97.9 مليون طن.

ويوضح الشكل (1-1) نسبة مساهمة الإنتاج العربي من محاصيل مجموعة الحبوب في الإنتاج العالمي عام 2008.

جدول (1-1): إنتاج مجموعة الحبوب في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

(بالألف طن)

المجموعة السلعية	2006	2007	*2008	معدل التغير بين 2007-2006	معدل التغير بين 2008-2007
الحبوب:					
الوطن العربي	59581.4	50127.4	56430.5	-15.87	12.57
العالم	2228040.6	2342427.0	2456813.4	5.13	4.88
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	2.67	2.14	2.30		
القمح:					
الوطن العربي	29324.1	22939.7	26456.5	-21.77	15.33
العالم	598440.6	607045.7	622136.8	1.44	2.49
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	4.90	3.78	4.25		
الشعير:					
الوطن العربي	6634.0	4422.8	5178.8	-33.33	17.09
العالم	139056.6	136209.2	138421.5	-2.05	1.62
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	4.77	3.25	3.74		
الذرة الشامية:					
الوطن العربي	7652.4	7533.1	7970.5	-1.56	5.81
العالم	699285.4	784786.6	794713.0	12.23	1.26
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	1.09	0.96	1.00		
الأرز:					
الوطن العربي	7271.5	7430.4	7586.5	2.18	2.10
العالم	644116.1	651742.6	663642.5	1.18	1.83
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	1.13	1.14	1.14		
الذرة الرفيعة والدخن:					
الوطن العربي	7711.2	7792.3	8471.4	1.05	8.72
العالم	90376.8	96465.1	97932.6	6.74	1.52
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	8.53	8.08	8.65		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

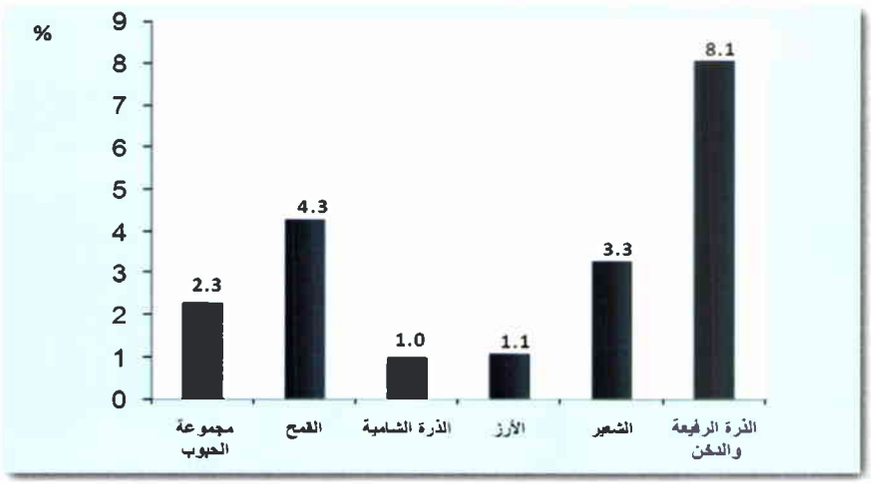

شكل (1-1): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب في الإنتاج العالمي عام 2008

ب- التغير النسبي لإنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى:

وهي المجموعات الغذائية النباتية الرئيسية التي تدخل في مكونات الغذاء للمواطن العربي، ويوضح الجدول (1-2) أنه فيما بين عامي 2006 و2007 تراجع إنتاج كل من البقوليات والبطاطس (البطاطا) والفاكهة بمعدلات مختلفة، حيث تراجع إنتاج مجموعة البقوليات من حوالي 1.46 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 1.44 مليون طن عام 2007، ويتوقع أن يستمر هذا التراجع ليصل إلى نحو 1.42 مليون طن عام 2008 أي بانخفاض سنوي يقدر بنحو 1.28 % خلال تلك الفترة، ولا يمثل الإنتاج العربي من هذه المجموعة سوى نحو 2.3 % من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 62.3 مليون طن.

كما تراجع الإنتاج العربي من البطاطا(البطاطس) من حوالي 10.05 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 9.37 مليون طن عام 2007 بانخفاض يقدر بنحو 6.7 %، إلا أنه من المتوقع أن يعاود ارتفاعه عام 2008 ليصل إلى نحو 9.72 مليون طن بزيادة 3.7 % عن الإنتاج عام 2007، ويمثل الإنتاج العربي من هذا المحصول حوالي 3.0 % من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 322.8 مليون طن.

جدول (1-2): إنتاج مجموعات السلع الغذائية النباتية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

(بالألف طن)

المجموعة السلعية	2006	2007	*2008	معدل التغير بين 2006 و2007	معدل التغير بين 2007 و2008
البقوليات:					
الوطن العربي	1460.0	1441.2	1422.7	-1.28	-1.29
العالم	59465.1	61341.5	62256.8	3.16	1.49
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	2.46	2.35	2.29		
البطاطس (البطاطا):					
الوطن العربي	10051.1	9373.7	9718.6	-6.74	3.68
العالم	315061.5	321736.5	322762.6	2.12	0.32
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	3.19	2.91	3.01		
الخضر:					
الوطن العربي	47934.9	48368.2	50607.4	0.90	4.63
العالم	889742.6	893432.5	932538.1	0.41	4.38
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	5.39	5.41	5.43		
الفاكهة:					
الوطن العربي	31094.1	30212.3	30821.7	-2.84	2.02
العالم	496351.4	499711.3	509887.1	0.68	2.04
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	6.26	6.05	6.04		
الزيوت النباتية:					
الوطن العربي	1572.3	1642.9	1605.8	4.49	-2.26
العالم	125622.8	129115.2	137281.3	2.78	6.32
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	1.25	1.27	1.17		
السكر (الخام):					
الوطن العربي	2995.4	3034.3	3059.8	1.30	0.84
العالم	155385.8	152716.6	152993.8	-1.72	0.18
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	1.93	1.99	2.00		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، صفحة المنظمة بالشبكة الدولية.

وشهد أيضاً الإنتاج العربي من مجموعة محاصيل الفاكهة تراجعاً بين عامي 2006 و2007 بنحو 2.8 %، ومن حوالي 31.1 مليون طن إلى حوالي 30.2 مليون طن، ويتوقع معاودة ارتفاع إنتاج محاصيل الفاكهة عام 2008 ليحقق نحو 30.8 مليون طن تمثل نحو 6.0 % من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة المقدر في نفس العام بنحو 509.9 مليون طن.

وضمن هذه المجموعات السلعية ارتفع الإنتاج العربي بين عامي 2006 و2007 من محاصيل الخضر بنحو 0.9 %، حيث ارتفع من حوالي 47.9 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 48.4 مليون طن عام 2007 ويتوقع استمرار ارتفاعه ليصل لنحو 50.6 مليون طن عام 2008 بارتفاع يقدر بنحو 4.6 % عن إنتاج عام 2007، ويمثل الإنتاج العربي من الخضر نحو 5.4 % من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 932.5 مليون طن.

كما استمر ارتفاع الإنتاج العربي من مجموعتي الزيوت النباتية والسكر الخام، حيث ارتفع الإنتاج العربي من الزيوت النباتية من حوالي 1.57 مليون طن عام 2006 إلى نحو 1.64 مليون طن عام 2007 بزيادة تقدر بنحو 4.5 %، إلا أنه يتوقع انخفاض هذا الإنتاج بنحو 2.3 % عام 2008 ليصل لنحو 1.61 مليون طن تعادل نحو 1.2 % فقط من حجم الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 137.3 مليون طن.

وارتفع الإنتاج العربي من السكر الخام من حوالي 3.00 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.03 مليون طن عام 2007، ويتوقع أن يصل إلى نحو 3.06 مليون طن عام 2008، وهو ما يعادل نحو 2% من الإنتاج العالمي من السكر الخام المقدر في نفس العام بنحو 153 مليون طن، ويوضح الشكل (1-2) نسبة مساهمة الإنتاج العربي من هذه المجموعات الغذائية في الإنتاج العالمي.

شكل(1-2): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من مجموعة السلع الغذائية النباتية في الإنتاج العالمي عام 2008

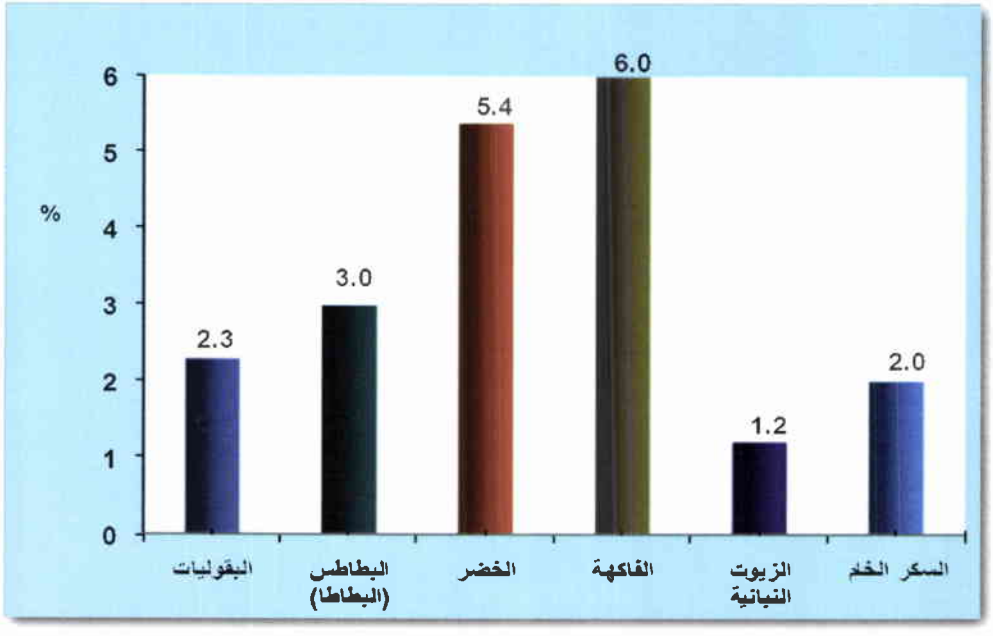

ج- التغير النسبي لإنتاج سلع المنتجات الحيوانية والسمكية:

تعتبر هذه المجموعات الغذائية من أهم مصادر البروتين الحيواني والطاقة للمواطن العربي، ويوضح الجدول (1-3) أن إنتاج هذه المجموعات قد شهد استقراراً نسبياً عامي 2006 و2007، وقد استقر إنتاج اللحوم الحمراء بين هذين العامين في حدود 4.24 مليون طن ازداد إلى حوالي 4.3 مليون طن عام 2007، ترتفع إلى نحو 4.27 مليون طن عام 2008، وهو ما يعادل نحو 5.3 % من الإنتاج العالمي المقدر بنحو 81.4 مليون طن في نفس العام.

وبينما ارتفع الإنتاج العربي من لحوم الدواجن بنحو 9.2 % بين عامي 2006 و2007 ليصل إلى نحو 2.81 مليون طن في عام 2007، فإنه يتوقع أن يستقر هذا الحجم من الإنتاج عام 2008 والذي يعادل نحو 3.7 % من الإنتاج العالمي في نفس العام والمقدر بنحو 76.5 مليون طن.

مليو

2

حجم

جدول (1-3): إنتاج مجموعات سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

(بالألف طن)

	2006	2007	*2008	معدل التغير بين 2006 و2007	معدل التغير بين 2007 و2008
اللحوم الحمراء:					
الوطن العربي		4211.4	4273.9	-0.56	1.48
العالم		79434.8	81365.3		2.43
نسبة الوطن العربي للعالم (%)		5.30	5.25		
لحوم الدواجن:					
الوطن العربي	2573.5	2810.1	2801.7	9.20	-0.30
العالم	73088.3	74290.4	76476.7	1.64	2.94
نسبة (%)	3.52		3.66		
الألبان ومنتجاتها:					
الوطن العربي			25827.7	0.86	4.96
العالم	664421.8	671307.1	687695.5	1.04	2.44
نسبة (%)	3.67		3.76		
الأسماك:					
الوطن العربي	3459.0	3451.7	3481.9	-0.21	0.87
العالم	143233.3	146422.2	149055.6	2.23	1.80
نسبة الوطن العربي للعالم (%)	2.41	2.36	2.34		

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

لشبكة

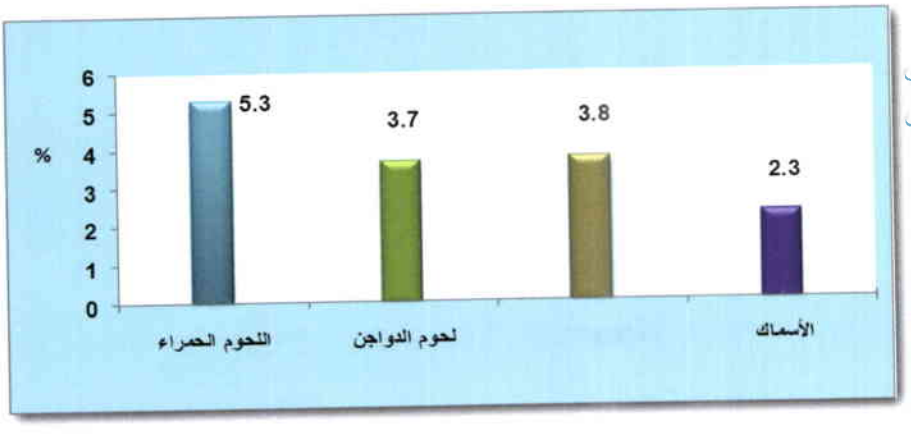

شكل (1-3): نسبة مساهمة الإنتاج العربي من سلع المنتجات الحيوانية والسمكية في الإنتاج العالمي عام 2008

2-1-1 مؤشرات تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

أدى استخدام بعض المحاصيل الزراعية الغذائية في إنتاج الوقود الحيوي إلى ارتفاع أسعار تلك المحاصيل خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تأثرت قيمة التجارة الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية بهذا الارتفاع، حيث ارتفعت قيمتها من نحو 36.37 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 42.17 مليار دولار عام 2007 بزيادة تقدر بنحو 16 %، ويقدر أن ترتفع إلى نحو 43.64 مليار دولار عام 2008 بزيادة تقدر بنحو 3.5 %.

وبينما ارتفعت قيمة الصادرات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 9.09 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 9.47 مليار دولار عام 2007 بارتفاع يقدر بنحو 4.2 %، إلا أن قيمة الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية ارتفع بنحو 19.8 %، حيث ارتفعت قيمتها من نحو 27.28 مليار دولار إلى نحو 32.70 مليار دولار، ويتوقع ارتفاع قيمة الصادرات عام 2008 إلى نحو 10.58 مليار دولار مقابل 33.04 مليار دولار للواردات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة في نفس العام، جدول (1-4). كما يوضح الشكل (1-4) اتجاه قيمة الصادرات والواردات العربية من هذه المجموعات خلال الفترة 2004 – 2008.

أ- التغير النسبي لتجارة مجموعة الحبوب:

تشير إحصاءات المنظمة إلى أنه على الرغم من تراجع كمية الصادرات العربية من مجموعة الحبوب من حوالي 3.37 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 3.29 مليون طن عام 2007، فإن قيمة هذه الصادرات ارتفعت من نحو 703 مليون دولار إلى نحو 867 مليون دولار عام 2007، متأثرة بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الزراعية الذي شهده العالم خلال عام 2007، وتشير توقعات عام 2008 إلى ارتفاع في كمية الصادرات إلى نحو 3.46 مليون طن مع ثبات نسبي في قيمتها عند نحو 867 مليون دولار.

أما جانب الواردات العربية من مجموعة الحبوب فتشير الإحصاءات إلى ارتفاع كميتها من حوالي 52.34 مليون طن عام 2006 إلى نحو 55.54 مليون طن عام 2007 وذلك بسبب انخفاض الإنتاج في العام الأخير نتيجة موسم الجفاف الذي ساد في كل من سوريا وبعض دول المغرب العربي، كما ارتفعت قيمة هذه الواردات من حوالي 10.17 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 13.36 مليار دولار عام 2007، ويتوقع تراجع كمية الواردات عام 2008 إلى نحو 54.94 مليون طن بقيمة تصل إلى نحو 12.83 مليار دولار، جدول (1-4).

ويعتبر القمح السلعة الغذائية الرئيسية في هذه المجموعة، حيث قدرت صادراته عام 2006 بنحو 1.96 مليون طن بقيمة تصل إلى نحو 293 مليون دولار، بينما تراجعت كمية صادراته عام 2007 إلى نحو 1.55 مليون طن إلا أن قيمتها ارتفعت إلى نحو 319 مليون دولار، ويتوقع معاودة الصادرات ارتفاعها عام 2008 لتصل إلى نحو 1.81 مليون طن بقيمة تصل إلى نحو 308 مليون دولار. وتمثل صادرات القمح ودقيقه نحو 38% من كمية صادرات مجموعة الحبوب والدقيق في المتوسط للفترة 2006 – 2008. وفي جانب الواردات من القمح ودقيقه فقد ارتفعت كميتها من حوالي 23.42 مليون طن بقيمة تصل نحو 4.60 مليار دولار عام 2006، إلى نحو 26.27 مليون طن تصل قيمتها إلى نحو 6.52 مليار دولار عام 2007، ويتوقع تراجع بطئ لكمية وقيمة الواردات عام 2008 لتصل إلى نحو 25.86 مليون طن تصل قيمتها لنحو 5.98 مليار دولار، وتمثل قيمة واردات القمح والدقيق نحو 46.9 % من قيمة واردات مجموعة الحبوب والدقيق كمتوسط للفترة 2006 – 2008.

ويأتي محصول الذرة الشامية في المرتبة الثانية في هذه المجموعة من حيث كمية الواردات، حيث ارتفعت كمية الواردات من حوالي 12.33 مليون طن بقيمة 1.88 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 13.42 مليون طن بقيمة تقدر بنحو 2.60 مليار دولار عام 2007، وانخفضت عام 2008 إلى نحو 13.25 مليون طن بقيمة قدرت بنحو 2.48 مليار دولار. علماً بأن الصادرات العربية من الذرة الشامية تتسم بالضعف وعدم الثبات في كميتها وقيمتها.

ويعتبر محصول الأرز أحد المحاصيل المهمة في مجموعة الحبوب من حيث صادراته وارداته، حيث بلغت كمية صادرات الأرز عام 2006 نحو 1.04 مليون طن ارتفعت لنحو 1.31 مليون طن عام 2007 ثم إلى نحو 1.33 مليون طن عام 2008 وارتفعت قيمتها أيضاً من نحو 342 مليون دولار عام 2006 إلى نحو 456 مليون دولار عام 2007 ثم إلى نحو 471 مليون دولار عام 2008. كما ارتفعت كمية وقيمة واردات الأرز من حوالي 3.58 مليون طن بقيمة 1.78 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 3.70 مليون طن بقيمة 1.91 مليار دولار عام 2007 وإلى نحو 67.3 مليون طن تصل قيمتها لنحو 2.08 مليار دولار عام 2008.

جدول (1-4): الصادرات والواردات العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية عامي 2007-2008

(الكمية: ألف طن - القيمة: مليون دولار)

المجموعة السلعية	2007				2008*				معدل التغير النسبي للصادرات بين 2008-2007		معدل التغير النسبي للواردات بين 2007-2008	
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات					
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	3292.1	866.5	55544.7	13361.0	3463.0	867.5	54938.3	12827.4	5.19	0.11	-1.09	-3.99
القمح والدقيق	1553.2	318.5	26265.5	6520.1	1805.2	307.5	25862.1	5978.0	16.22	-3.47	-1.54	-8.31
الذرة الشامية	26.3	5.7	13419.1	2603.9	6.4	3.3	13251.9	2482.5	-75.81	-42.24	-1.25	-4.66
الأرز	1309.5	455.9	3701.6	1911.8	1331.8	471.4	3763.6	2079.5	1.70	3.40	1.68	8.77
الشعير	3.2	0.5	10472.4	1951.6	29.4	0.9	11110.5	1994.0	829.54	89.13	6.09	2.17
الذرة الرفيعة والدخن	128.5	21.2	334.1	57.1	80.8	15.2	435.4	68.4	-37.10	-28.46	30.33	19.82
البطاطس	708.4	200.3	786.9	377.3	704.4	194.5	721.7	332.9	-0.57	-2.93	-8.29	-11.78
البقوليات	443.9	214.3	1208.6	598.3	462.8	218.4	1348.2	608.9	4.25	1.93	11.56	1.77
الخضر	3313.7	1824.0	2464.2	875.1	3530.8	2366.5	2526.1	905.7	6.55	29.74	2.51	3.50
الفاكهة	2117.3	1154.2	3250.2	1676.6	2267.0	1262.6	3402.2	1722.6	7.07	9.39	4.68	2.74
السكر المكرر	1345.3	441.7	8658.9	3391.7	1448.1	528.6	8530.7	3410.6	7.64	19.66	-1.48	0.56
الزيوت النباتية	1278.5	1613.6	3975.0	3630.6	1289.7	1539.0	4983.5	4103.8	0.88	-4.62	25.37	13.04
جملة اللحوم	90.2	170.2	1837.5	3106.2	97.2	189.1	1979.7	3317.4	7.84	11.11	7.74	6.80
لحوم حمراء	35.4	74.1	840.0	1756.9	38.0	81.1	905.1	1861.7	7.33	9.47	7.75	5.97
لحوم دواجن	54.8	96.1	997.5	1349.4	59.2	108.0	1074.6	1455.7	8.18	12.37	7.73	7.88
أسماك	809.6	2397.5	649.5	991.1	868.5	2762.0	717.9	1032.0	7.28	15.20	10.53	4.13
بيض	17.2	23.7	74.0	157.9	17.9	28.7	80.9	171.2	3.96	21.28	9.27	8.43
الألبان ومنتجاتها	1942.0	561.3	12572.3	4513.9	2282.5	627.9	13415.1	4611.3	17.53	11.87	6.70	2.16
إجمالي		9467.4		32679.7		10584.7		33043.9		11.80		1.11

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

وتتسم تجارة الصادر من الشعير بالتفاوت الشديد من عام لآخر، إلا أن قيمة وارداته تمثل نحو 15% من قيمة الواردات العربية من مجموعة الحبوب في المتوسط، وترتفع كمية الواردات من نحو 10.22 مليون طن عام 2006 إلى نحو 10.47 مليون طن عام 2007 ونحو 11.11 مليون طن عام 2008، ارتفعت قيمتها من نحو 1.64 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 1.95 مليار دولار عام 2007 ونحو 1.99 مليار دولار عام 2008. ويوضح الشكل (1-5) تطور قيمة الواردات العربية من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2004 - 2008 .

ب- التغير النسبي لتجارة مجموعات السلع النباتية الأخرى:

توضح مؤشرات التغير النسبي للتجارة الخارجية لهذه المجموعات السلعية والموضحة بالجدول (1-4) تبايناً نسبياً في كمية وقيمة صادراتها وواردتها بين عامي 2007 و2008م، فبينما شهد محصول البطاطس (البطاطا) وحده في هذه المجموعات تراجعاً نسبياً في كمية وقيمة صادراته بين هذين العامين، حيث انخفضت الصادرات من نحو 708 ألف طن إلى نحو 704 ألف طن بتراجع نسبي قدر بنحو 0.6 %، وانخفضت قيمتها من نحو 200 مليون دولار إلى نحو 195 مليون دولار بتراجع نسبي قدر بنحو 2.9 %. إلا أن باقي المجموعات السلعية شهدت ارتفاعاً نسبياً في كمية وقيمة صادراتها، حيث ارتفعت صادرات البقوليات من حوالي 444 ألف طن عام 2007 إلى حوالي 463 ألف طن عام 2008 أي بزيادة تقدر بنحو 4.2 % وارتفعت قيمتها من نحو 214 مليون دولار إلى نحو 218 مليون دولار بزيادة تقدر بنحو 1.9 %. وارتفعت أيضاً الصادرات العربية من مجموعة الخضر من نحو 3.31 مليون طن بلغت قيمتها 1.82 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 3.53 مليون طن بقيمة تقدر بنحو 2.37 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية للكمية تقدر بنحو 6.6 % وللقيمة بنحو 29.7 %. وارتفعت صادرات الفاكهة من حوالي 2.12 مليون طن بلغت قيمتها 1.15 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 2.27 مليون طن بقيمة تقدر بنحو 1.26 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية للكمية تقدر بنحو 7.1 % وللقيمة بنحو 9.6 %.

كما ارتفعت كمية وقيمة الصادرات العربية من السكر المكرر بين عامي 2007 و2008م، حيث ارتفعت كمية الصادرات بنحو 7.4 % وذلك من نحو 1.35 مليون طن إلى نحو 1.45 مليون طن، وارتفعت قيمتها بنحو 2.4 % وذلك من نحو 1.68 مليار دولار إلى نحو 1.72 مليار دولار. وبينما ارتفعت كمية صادرات الزيوت النباتية من نحو 1.28 مليون طن إلى نحو 1.29 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 0.8 %، فإن قيمتها تراجعت من نحو 1.61 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 1.54 مليار دولار عام 2008 بانخفاض نسبي قدر بنحو 4.4 %.

وفي جانب الواردات العربية من هذه المجموعات السلعية، شهد محصول البطاطس وحده تراجعاً نسبياً في كمية الواردات بنحو 8.3 % وفي قيمتها بنحو 11.8 %، بينما شهدت المجموعات الأخرى ارتفاعاً نسبياً في كمية وقيمة وارداتها بين عامي 2007 و2008م بمعدلات متفاوتة، فقد ارتفعت كمية واردات البقوليات بين عامي 2007 و2008م بنحو 11.6 % وذلك من حوالي 1.21 مليون طن إلى حوالي 1.35 مليون طن، ارتفعت قيمتها بنحو 1.8 % فقط، حيث ارتفعت من 598 مليون دولار إلى حوالي 609 مليون دولار. وارتفعت كمية الواردات من مجموعة الخضر من 2.46 مليون طن إلى نحو 2.53 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 2.8 % ارتفعت قيمتها من 875 مليون دولار إلى نحو 906 مليون دولار بزيادة نسبية تقدر بنحو 3.5 %، وشهدت الواردات العربية من السكر المكرر استقراراً نسبياً في كميتها وقيمتها عند حوالي 8.6 مليون طن بقيمة تقدر بنحو 3.4 مليار دولار، بينما ارتفعت بشدة الواردات العربية من الزيوت النباتية، حيث ارتفعت كمية الواردات من حوالي 3.98 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 4.98 مليون طن عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 25.1 %، وارتفعت قيمتها من حوالي 3.63 مليار دولار إلى حوالي 4.10 مليار دولار بارتفاع نسبي يقدر بنحو 13.0 %.

شكل (1-4): تطور إجمالي قيمة الصادرات والواردات العربية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية خلال الفترة 2004 -- 2008

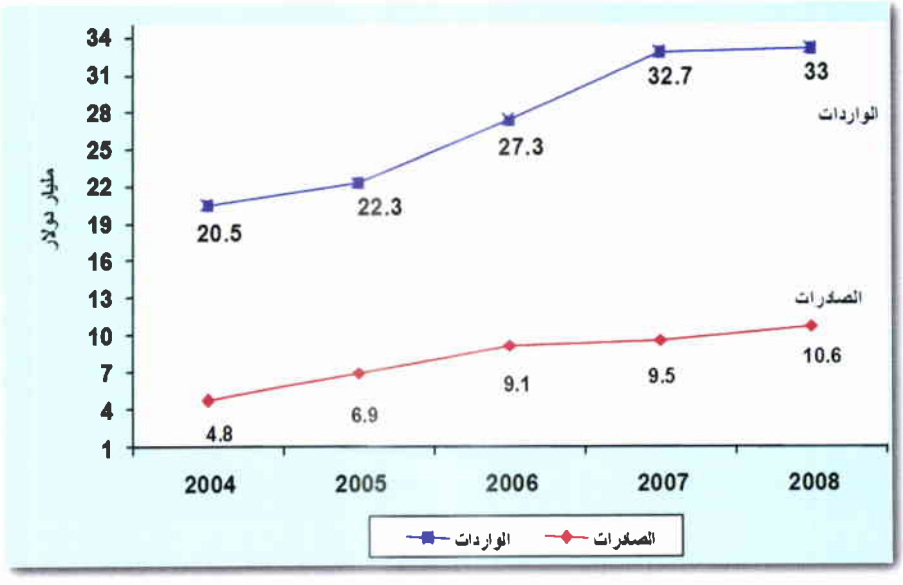

شكل (1-5): تطور قيمة الواردات العربية من محاصيل الحبوب خلال الفترة 2004 – 2008

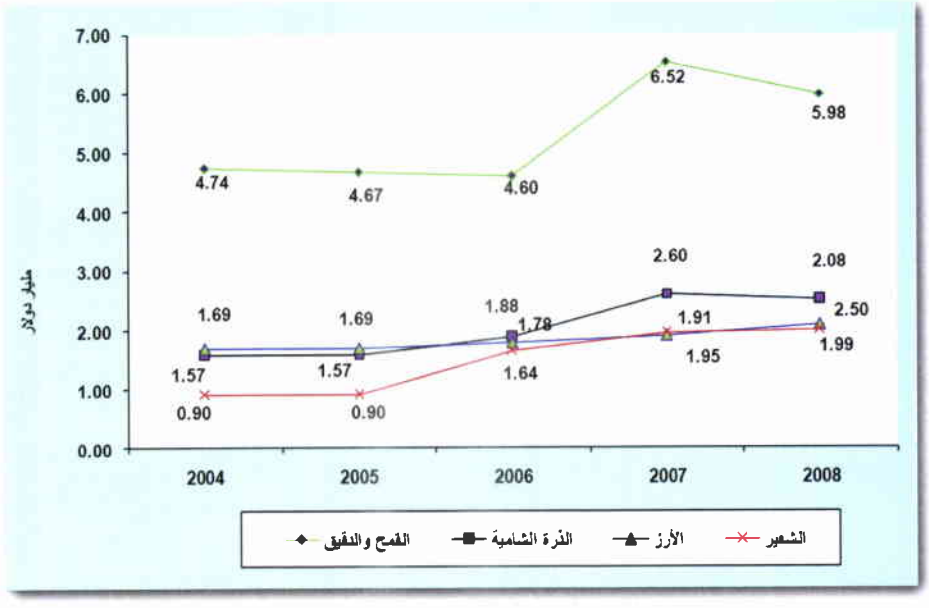

جـ - التغير النسبي لتجارة سلع المنتجات الحيوانية والسمكية:

شهدت تجارة هذه المجموعات السلعية ارتفاعاً نسبياً في السنوات الأخيرة كما يوضحه الجدول (1-4)، ففي جانب الصادرات ارتفعت صادرات اللحوم الحمراء من حوالي 35.4 ألف طن عام 2007 إلى حوالي 38 ألف طن عام 2008 بزيادة تقدر بنحو 7.3 % وهي كميات لا تتناسب مع حجم ما تمتلكه المنطقة العربية من الثروة الحيوانية، وفي نفس الوقت ارتفعت الواردات العربية من اللحوم الحمراء بين نفس العامين من حوالي 840 ألف طن إلى نحو 905 ألف طن بارتفاع نسبي يقدر بنحو 7.8 % يقابلها ارتفاع نسبي في قيمتها يقدر بنحو 5.7 %، حيث ارتفعت قيمتها من 1.76 مليار دولار إلى نحو 1.86 مليار دولار.

وارتفعت أيضاً الصادرات والواردات العربية من لحوم الدواجن بين عامي 2007 و2008م، حيث ارتفعت كمية الصادرات من حوالي 54.8 ألف طن إلى حوالي 59.2 ألف طن بارتفاع نسبي يقدر بنحو 8.01 %، يقابلها ارتفاع نسبي في قيمتها يقدر بنحو 12.4 %. كما شهدت كمية الواردات ارتفاع من حوالي 998 ألف طن عام 2007 إلى حوالي 1075 ألف طن عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 7.7 % تقابلها زيادة نسبية في قيمتها تصل لنحو 7.9 %. وتمثل

تجارة مجموعة الألبان ومنتجاتها وزناً نسبياً مقدراً في تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية، حيث تقدر الصادرات العربية من هذه المجموعة عام 2007 بحوالي 1.94 مليون طن ترتفع عام 2008 إلى حوالي 2.28 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بحوالي 17.5 % مقابل ارتفاع نسبي في قيمة هذه الصادرات تقدر بنحو 11.9 %. كما ارتفعت الواردات العربية من هذه المجموعة من حوالي 12.57 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 13.42 مليون طن عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 6.7 %، بينما ارتفعت قيمتها بنسبة 2.2 % فقط.

وتشير التغيرات النسبية في تجارة مجموعة الأسماك إلى ارتفاع ملحوظ في حجم الصادرات والواردات بين عامي 2007 و2008م، حيث ارتفعت الصادرات العربية من حوالي 810 ألف طن عام 2007 إلى حوالي 869 ألف طن عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 7.3 % تقابلها زيادة نسبية في قيمتها تقدر بنحو 15.2 %. وارتفعت كمية الواردات العربية من مجموعة الأسماك من حوالي 650 ألف طن عام 2007 إلى حوالي 718 ألف طن عام 2008 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 10.5%، إلا أن قيمة هذه الواردات ارتفعت بنسبة 4.1 %. ويوضح الشكل (1-6) تطور قيمة الواردات العربية من بعض مجموعات السلع الغذائية خلال الفترة 2004-2008.

شكل (1-6): تطور قيمة الواردات العربية من بعض مجموعات السلع الغذائية خلال الفترة 2004 – 2008

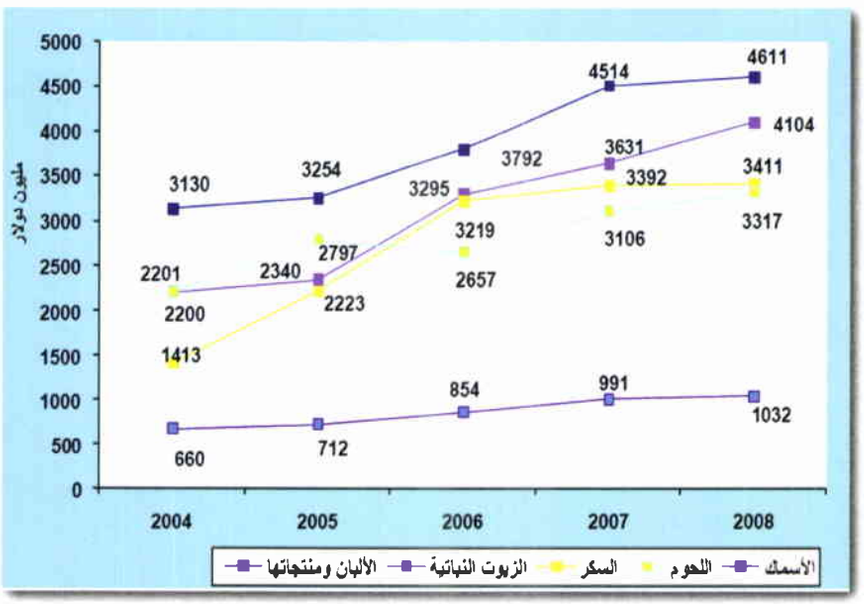

1-1-3 المتاح من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يشير المتاح للاستهلاك في صورته البسيطة إلى محصلة العمليات التجارية للواردات والصادرات من المجموعات الغذائية مضافاً إليها الإنتاج الكلي من تلك المجموعات. ولكن في صورته الأكثر دقة يدخل في حسابه حركة المخزون منها والكميات المستخدمة في التصنيع أو كتقاوي للزراعة والفاقد من المحصول. ولأغراض التحليل استخدمت الصورة المبسطة لحساب المتاح للاستهلاك من هذه المجموعات في العرض التالي:

أ- المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب:

تمثل مجموعة الحبوب المكون الرئيس لسلة الغذاء في الوطن العربي والعنصر الأساس في منظومة الأمن الغذائي العربي، ويوضح الجدول (1-5) التباين الواضح للمتاح للاستهلاك من عام لآخر كمحصلة لحجم الإنتاج وحجم التجارة الخارجية، حيث تراجع المتاح للاستهلاك من القمح ودقيقه من حوالي 50.9 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 48.1 مليون طن عام 2007 ويتوقع معاودة ارتفاعه عام 2008 إلى نحو 50.8 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 5.8 % عن مستواه عام 2007. كما ارتفع المتاح للاستهلاك من باقي مجموعة الحبوب بين عامي 2007 و2008م بمعدلات متباينة، حيث ارتفع المتاح للاستهلاك من الذرة الشامية من حوالي 20.9 مليون طن إلى حوالي 21.2 مليون طن بزيادة نسبية

تقدر بنحو 5.8 %. وارتفع المتاح للاستهلاك من محصول الأرز من حوالي 9.8 مليون طن إلى حوالي 10.0 مليون طن أي بنحو 2.0 %. وارتفع المتاح للاستهلاك من الشعير من حوالي 14.9 مليون طن إلى حوالي 16.3 مليون طن أي بنسبة 9.18 %، بينما ارتفع المتاح للاستهلاك من الذرة الرفيعة بين نفس العامين بنحو 10.36 %.

ب- المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع النباتية:

يوضح الجدول (1-5) أن المتاح للاستهلاك من هذه المجموعات السلعية قد شهد ارتفاعاً نسبياً بين عامي 2007 و2008 لكل من مجموعات البقوليات والخضر والفاكهة والزيوت النباتية، ويرجع ذلك أساساً لزيادة إنتاج هذه المجموعات بين هذين العامين فيما عدا الزيوت النباتية التي يرجع زيادة المتاح للاستهلاك منها إلى الزيادة الملحوظة في حجم وارداتها، بينما تراجع المتاح للاستهلاك في كل من البطاطس (البطاطا) والسكر المكرر.

جدول (1-5): المتاح للاستهلاك من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

(بالألف طن)

السلعة	2006	2007	2008 *	التغير النسبي للمتاح بين 2006 و2007	التغير النسبي للمتاح بين 2007 و2008
الحبوب والدقيق	108550.5	102380.0	107905.8	-5.68	5.40
القمح والدقيق	50926.8	48071.8	50860.8	-5.61	5.80
الذرة الشامية	19950.1	20925.9	21216.0	4.89	1.39
الأرز	9807.5	9822.4	10018.3	0.15	1.99
الشعير	16848.0	14892.1	16259.9	-11.61	9.18
الذرة الرفيعة والدخن	8074.8	7997.8	8826.0	-0.95	10.36
البطاطس	1390.2	1519.8	1440.0	9.32	-5.25
البقوليات	11049.6	10138.3	10604.1	-8.25	4.59
الخضر	47269.0	47518.7	49602.7	0.53	4.39
الفاكهة	31965.8	31345.3	31957.0	-1.94	1.95
السكر المكرر	9792.7	10347.9	10142.4	5.67	-1.99
الزيوت النباتية	5496.6	4339.5	5299.7	-21.05	22.13
جملة اللحوم	8406.1	8768.8	9218.8	4.31	5.13
لحوم حمراء	4957.0	5015.9	5154.3	1.19	2.76
لحوم الدواجن	3449.1	3752.9	4064.5	8.81	8.30
الأسماك	3364.6	3291.6	3552.8	-2.17	7.93
الألبان ومنتجاتها	34938.0	35237.0	35994.7	0.86	2.15

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

ويتبين من الجدول السابق ارتفاع المتاح للاستهلاك فيما بين عامي 2007-2008 من مجموعة البقوليات من حوالي 10.1 مليون طن إلى حوالي 10.6 مليون طن بارتفاع نسبي قدر بنحو 4.6 %، وارتفع أيضاً المتاح للاستهلاك من مجموعة الخضر من حوالي 47.5 مليون طن إلى حوالي 49.6 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 4.4 %، وارتفع المتاح للاستهلاك من مجموعة الفاكهة من حوالي 31.3 مليون طن إلى حوالي 32.0 مليون طن بزيادة نسبية تقدر بنحو 1.95 ارتفع المتاح للاستهلاك من الزيوت النباتية من حوالي 4.34 مليون طن لحوالي 5.30 مليون طن بزيادة نسبية تصل لنحو 22.1 % نتيجة للارتفاع الملحوظ في حجم وارداتها.

وعلى الجانب الآخر تراجع المتاح للاستهلاك من البطاطس (البطاطا) من حوالي 1.52 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 1.44 مليون طن عام 2008، بانخفاض نسبي يُقدر بنحو 5.3 %، كما تراجع المتاح للاستهلاك من السكر المكرر من حوالي 10.35 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 10.14 مليون طن عام 2008 بانخفاض نسبي يقدر بنحو 2.0 %.

جدول (1-6): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

(كيلوجرام/للفرد)

المجموعة السلعية	2006	2007	2008*	التغير النسبي بين 2007-2006	التغير النسبي بين 2008-2007
الحبوب والدقيق	334.2	307.3	317.3	-8.05	3.27
القمح والدقيق	157.6	144.2	149.7	-8.50	3.83
الذرة الشامية	61.4	62.8	62.4	2.26	-0.66
الارز	30.2	29.5	29.5	-2.36	0.07-
الشعير	51.9	44.7	47.8	-13.82	6.98
الذرة الرفيعة والدخن	24.9	24.0	26.0	-3.44	8.12
البقوليات	7.6	6.6	6.8	-12.52	2.52
البطاطس	30.7	28.4	28.6	-7.68	0.92
الخضر	145.5	142.6	145.9	-1.99	2.27
الفاكهة	98.4	94.1	94.0	-4.40	-0.11
السكر المكرر	30.1	31.1	29.8	3.02	-3.97
الزيوت النباتية	16.9	13.0	15.6	-23.03	19.66
اللحوم الحمراء	15.3	15.1	15.2	-1.35	0.68
لحوم الدواجن	10.6	11.3	12.0	6.08	6.11
الألبان ومنتجاتها	107.6	105.8	105.8	-1.67	0.08
الأسماك	10.4	9.9	10.4	-4.62	5.75

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

ويستخدم الشعير في الوطن العربي بصفة رئيسية في المنطقة العربية كغذاء للحيوان وبنسبة تصل لأكثر من 90% من الكميات المتاحة للاستهلاك. وفي بعض المناطق الريفية بالدول العربية تصل الكميات المستهلكة منه كغذاء للإنسان بنحو 20% من الكميات المتاحة للاستهلاك. ويشير الجدول السابق إلى أن متوسط نصيب الفرد من الشعير يقدر بنحو 51.9 كيلوجرام للفرد عام 2006، ولكنه تأثر بانخفاض الإنتاج عام 2007 ليصل إلى نحو 44.7 كيلوجرام، وارتفع عام 2008 بنحو 7% ليصل إلى نحو 47.8 كيلوجرام. وقدر نصيب الفرد من الذرة الرفيعة عام 2006 بنحو 24.9 كيلوجرام تراجع لنحو 24 كيلوجراماً عام 2007، ثم ارتفع إلى نحو 26 كيلوجراماً للفرد عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 8.1 %.

ب- متوسط نصيب الفرد من مجموعات السلع النباتية الأخرى:

يوضح جدول (1-6) أن متوسط نصيب الفرد من معظم مجموعات السلع النباتية الأخرى قد شهد انخفاضاً ملحوظاً عام 2007 مقارنة بما كان عليه عام 2006 نتيجة تأثر الإنتاج بظروف الجفاف التي مرت بها العديد من الدول العربية خلال عام 2007، حيث تراجع نصيب الفرد من مجموعة البقوليات من حوالي 7.6 كيلوجرام للفرد إلى حوالي 6.6 كيلوجرام عام 2007، وارتفع عام 2008 إلى نحو 6.8 كيلوجرام للفرد. وتراجع نصيب الفرد من البطاطس (البطاطا) من حوالي 30.7 كيلوجرام عام 2006 ليستقر عند حوالي 28.4 كيلوجرام بين عامي 2007 و2008م. وكما شهد نصيب الفرد من مجموعة الخضر تراجعاً نسبياً بنحو 2 % بين عامي 2007 و2008م، حيث انخفض من حوالي 145.5 كيلوجرام إلى حوالي 142.6 كيلوجرام، ثم ارتفع مرة أخرى عام 2008 ليصل إلى نحو 145.9 كيلوجرام وبارتفاع نسبي قدر بنحو 2.3 %، كما انخفض نصيب الفرد من الفاكهة من حوالي 98.4 كيلوجرام عام 2006 ليستقر عند حوالي 94 كيلوجراماً عامي 2007 و2008.

بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من السكر خلال تلك الفترة، فقد ارتفع من حوالي 30.1 كيلوجرام عام 2006 إلى حوالي 31.1 كيلوجرام عام 2007، إلا أنه تراجع لنحو 29.8 كيلوجرام عام 2007، كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية عام 2007 ليصل إلى نحو 13 كيلوجراماً فقط مقارنة بنحو 16.9 كيلوجرام عام 2006، إلا أنه عاود الارتفاع عام 2008 بمعدل 19.7 % ليصل إلى نحو 15.6 كيلوجرام للفرد. ويوضح الشكل (1-7) متوسط نصيب الفرد

من المتاح للاستهلاك من بعض سلع الحبوب والمجموعات الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عام 2008.

شكل (1-7): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من بعض مجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008

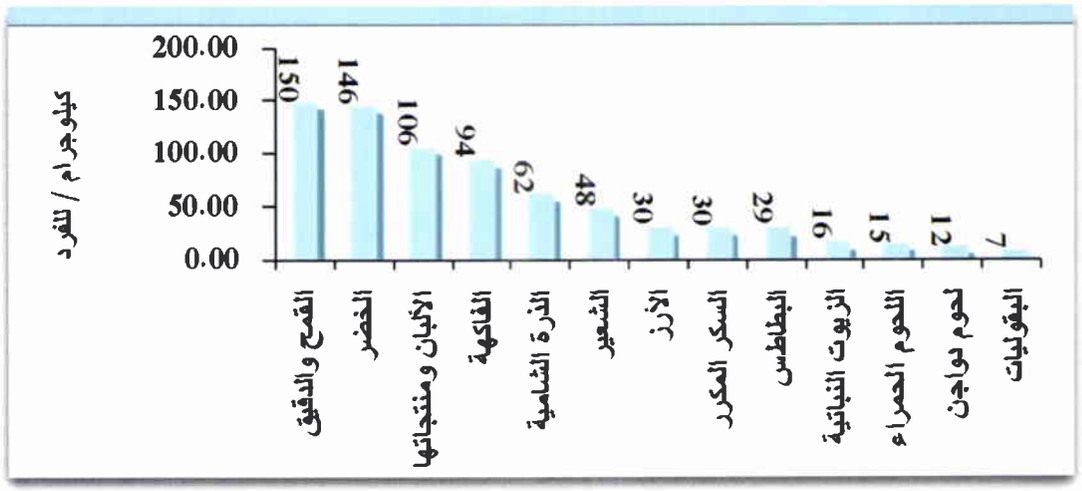

ج - متوسط نصيب الفرد من مجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

تشمل هذه المجموعات اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن والألبان ومنتجاتها والأسماك، وتشير بيانات الجدول (1-6) إلى أن متوسط نصيب الفرد من لحوم الدواجن شهد وحده ارتفاعاً مقدراً بلغ نحو 6.1 % سنوياً خلال تلك الفترة، حيث ارتفع من حوالي 10.6 كيلوجرام عام 2006، وإلى نحو 11.3 كيلوجرام عام 2007، وإلى نحو 12.0 كيلوجرام عام 2008.

شهد متوسط نصيب الفرد من باقي المجموعات انخفاضاً ملحوظاً بين عامي 2006 و2007 ثم عاود الارتفاع عام 2008 أو الاستقرار النسبي عند مستوى عام 2007. فقد تراجع قليلاً متوسط نصيب الفرد من اللحوم الحمراء من 15.3 كيلوجرام عام 2006 إلى حوالي 15.1 كيلوجرام عام 2007 وارتفع لنحو 15.2 كيلوجرام عام 2008. وتراجع متوسط نصيب الفرد من مجموعة الألبان ومنتجاتها من حوالي 107.6 كيلوجرام عام 2006، لينخفض إلى حوالي 105.8 كيلوجرام للفرد خلال عامي 2007 و2008، وبنحو 1.7 %.

وعلى الرغم من انخفاض نصيب الفرد من الأسماك من حوالي 10.4 كيلوجرام عام 2006 إلى نحو 9.9 % عام 2007 بتراجع نسبي قدر بنحو 4.6 %، إلا أنه عاد لنفس مستواه عند 10.4 كيلوجرام للفرد عام 2008 بزيادة نسبية قدرت بنحو 5.8 %.

1-2-2 معدلات استهلاك الفرد من مكونات الطاقة والبروتين والدهون في الوطن العربي:

يقدر المتوسط اليومي لنصيب الفرد العربي من السعرات الحرارية خلال الفترة 2003-2005 بنحو 2844 سعراً حرارياً مقارنة بنحو 2770 سعراً حرارياً على المستوى العالمي. ومقارنة بمتوسط الفترة 1990 - 1992 فقد ازدادت تلك الكميات بنحو 4% على المستوى العربي وبنحو 5% على المستوى العالمي، جدول (1-7). ويقدر المتوسط اليومي على المستوى العربي بحوالي 79 جراماً مقارنة بنحو 76 جراماً على المستوى العالمي. أما بالنسبة للدهون فإن المتوسط العربي المقدر بنحو 74 جراماً يقل عن نظيره العالمي البالغ نحو 78 جراماً.

وتشير بيانات الجدول إلى تفاوت الدول العربية فيما يتصل بكميات نصيب الفرد اليومية من السعرات الحرارية والبروتين والدهون. ففيما يتصل بالسعرات الحرارية فهناك مجموعة من الدول تجاوز فيها متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية المتوسط العام للوطن العربي وللعالم، وتشمل تلك الدول الإمارات، تونس، الجزائر، والسعودية، سوريا، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، والمغرب.

وبصفة عامة يعتمد المستهلك في الوطن العربي على المصادر النباتية لتوفير نحو 84.5% من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية، ونحو 68.3 من احتياجاته من البروتين، وحوالي 69.8% من احتياجاته من الدهون. وتوفر المصادر الحيوانية نحو 15.5 % و31.7 % و30.2 % من احتياجاته اليومية من السعرات الحرارية والبروتين

والدهون، على الترتيب. أما على المستوى العالمي فترتفع مساهمة المصادر الحيوانية في توفير الغذاء مقارنةً بالوطن العربي حيث توفر نحو 16.7 % من السعرات الحرارية ونحو 38.1 % من البروتين وحوالي 44.9 % من الدهون.

جدول (1-7): متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والدهون في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 1990 – 2005

الدولة	السعرات الحرارية			البروتين (جرام للفرد/ اليوم)			الدهون (جرام للفرد/ اليوم)		
	1992 – 1990	1997 – 1995	2005 – 2003	1992 – 1990	1997 – 1995	2005 – 2003	1992 – 1990	1997 – 1995	2005 – 2003
الأردن	2840	2690	2820	76	71	73	74	76	87
الإمارات	3200	3260	3040	103	107	101	109	110	81
تونس	3140	3210	3280	85	87	90	83	86	93
الجزائر	2890	2880	3100	78	78	86	72	68	67
جيبوتي	1720	1860	2170	40	41	49	38	54	62
السعودية	2850	2930	3060	78	81	84	82	76	85
السودان	2070	2200	2290	64	70	75	57	65	68
سوريا	2830	2980	3000	71	72	79	85	99	101
فلسطين		2350	2180		65	61		67	63
الكويت	2340	3020	3070	70	94	87	76	98	111
لبنان	3000	3000	3160	76	80	86	98	98	113
ليبيا	3260	3250	3020	80	80	74	100	100	98
مصر	3240	3390	3320	86	93	94	58	58	58
موريتانيا	2670	2770	2790	83	80	83	66	69	75
المغرب	3000	3040	3190	84	81	88	57	60	59
اليمن	1980	1980	2010	54	53	53	39	36	46
الوطن العربي	2735	2801	2844	75	77	79	73	76	74
العالم	2640	2700	2770	70	74	76	67	71	78

المصدر: التقارير القطرية لأوضاع الأمن الغذائي 2008.
* بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – موقع المنظمة على الشبكة الدولية(2009).

3-2-1 مؤشرات نقص التغذية:

أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى زيادة معدلات الجوع في كافة أرجاء العالم. وتظهر التقديرات أن عدد من يعانون الجوع المزمن قد زاد في عام 2007 بنحو 75 مليون شخص، إضافة إلى أن عدد ناقصي التغذية في الفترة 2003 – 2005 بلغ 848 مليون شخص، حيث تعزى معظم هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الأغذية. وبهذا وصل عدد من يعانون نقص التغذية في العالم في عام 2007 إلى نحو 923 مليون شخص. وتشير الإحصاءات إلى أن الارتفاع المتواصل والشديد في أسعار الحبوب الغذائية الأساسية والمحاصيل الزيتية حتى الربع الأول من عام 2008 قد أدى إلى زيادة أعداد من يعانون الجوع المزمن.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن عدد من يعانون نقص التغذية في عام 2007 زاد بأكثر من 80 مليون شخص عما كان عليه الوضع في الفترة 1990 – 1992، وهي فترة الأساس لهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المتعلق

بتخفيض الجوع. ويزيد هذا الأمر من صعوبة مهمة تخفيض عدد من يعانون نقص التغذية إلى 420 مليون بحلول عام 2015، خاصة في ظل بيئة أسعار الأغذية المرتفعة.

كما تشير الإحصاءات إلى أن ارتفاع أسعار الأغذية قد تسبب في زيادة نسبة من يعانون من نقص التغذية في العالم إلى 17%. وبالتالي، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً شهد انتكاسة خطيرة، سواء من حيث عدد من يعانون نقص التغذية أو انتشار الجوع.

وعلى مستوى الوطن العربي تشير البيانات أن هناك العديد من الدول العربية تقدمت تقدماً ملحوظاً تجاه تخفيض ناقصي التغذية، غير أنه لا تزال أعداد ناقصي التغذية مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية التي تأثرت الأوضاع التغذوية فيها سلباً إما بارتفاع الأسعار أو الكوارث الطبيعية أو بالصراعات وعدم الاستقرار، جدول (1-8). ومن المرجح أن الارتفاع المتواصل الذي شهدته أسعار المواد الغذائية خلال الأعوام الماضية أدى إلى تفاقم حالات سوء التغذية الناتج عن نقص الطاقة والبروتين. وكما هو مبين بالشكل (1-8) فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الدخول الفعلية للأفراد وبخاصة للأفراد منخفضي الدخول وذوي الدخول المتوسطة. ويؤدي ذلك إلى استهلاك الأغذية منخفضة الأسعار وهي السلع الأساسية النشوية، وإلى تقليل استهلاك الأغذية الأساسية مرتفعة الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى تقليل المتناول من الطاقة والبروتين المتناول ويؤدي بالتالي إلى الإصابة بالأمراض وسوء التغذية الناتج عن نقص الطاقة والبروتين.

جدول (1-8): أعداد ناقصي التغذية في الدول العربية خلال الفترة 1990 - 2005

الدولة	أعداد ناقصي التغذية (مليون نسمة)				ناقصو التغذية (نسبة منوية من مجموع السكان)			
	1992 - 1990	1997 - 1995	2003 - 2001	2004 - 2002	1992 - 1990	1997 - 1995	2003 - 2001	2005 - 2003
الأردن	0.1	0.3	0.4	0.3	4	7	7	< 5
الإمارات	0.1	0.1			4			< 5
تونس	0.1	0.1						< 5
الجزائر	1.3	1.7	1.7	1.4	5	6	5	< 5
جيبوتي	0	0.2	0.2	0.2	53	38	26	32
السعودية	0.7	0.8	0.9	1	4	4	4	< 5
السودان	8	6.6	8.5	8.7	32	23	27	21
سوريا	0.7	0.6	0.6	0.6	5	4	4	< 5
الصومال					67	73	71	
العراق					7	25	27	
الكويت	0.5	0.1	0.1	0.1	23	5	5	< 5
لبنان	0.1	0.1	0.1	0.1	4	3	3	< 5
ليبيا	0	0						< 5
مصر	0.3	2.2	2.4	2.6	4	3	3	4

الدولة	أعداد ناقصي التغذية (مليون نسمة)				ناقصو التغذية (نسبة مئوية من مجموع السكان)			
	1992 - 1990	1997 - 1995	2003 - 2001	2004 - 2002	1992 - 1990	1997 - 1995	2003 - 2001	2005 - 2003
المغرب	1.5	1.7	1.9	1.8	6	6	6	< 5
موريتانيا	0.3	0.3	0.3	0.3	15	11	10	8
اليمن	4.2	5.7	7.1	7.6	34	36	37	32
المجموع	17.9	20.5	24.2	24.7	17.8	17.43	16.78	16.12

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (موقع المنظمة على الشبكة الدولية) 2009.

3-1 مؤشرات الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تشير الفجوة التجارية الغذائية إلى الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات من المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، بينما تشير معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية إلى مساهمة الإنتاج الإجمالي من هذه المجموعات السلعية في حجم المتاح للاستهلاك منها.

1-3-1 تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تأثرت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسية عام 2007 بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية في هذا العام، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من حوالي 18.2 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 23.2 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 27.6 %، ويتوقع تراجعها قليلاً إلى نحو 22.5 مليار دولار عام 2008 بانخفاض نسبي يقدر بنحو 3.2 % عما كانت عليه عام 2007. ويقدم العرض التالي تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية.

شكل (1-8): أثر ارتفاع الأسعار على الأحوال التغذوية

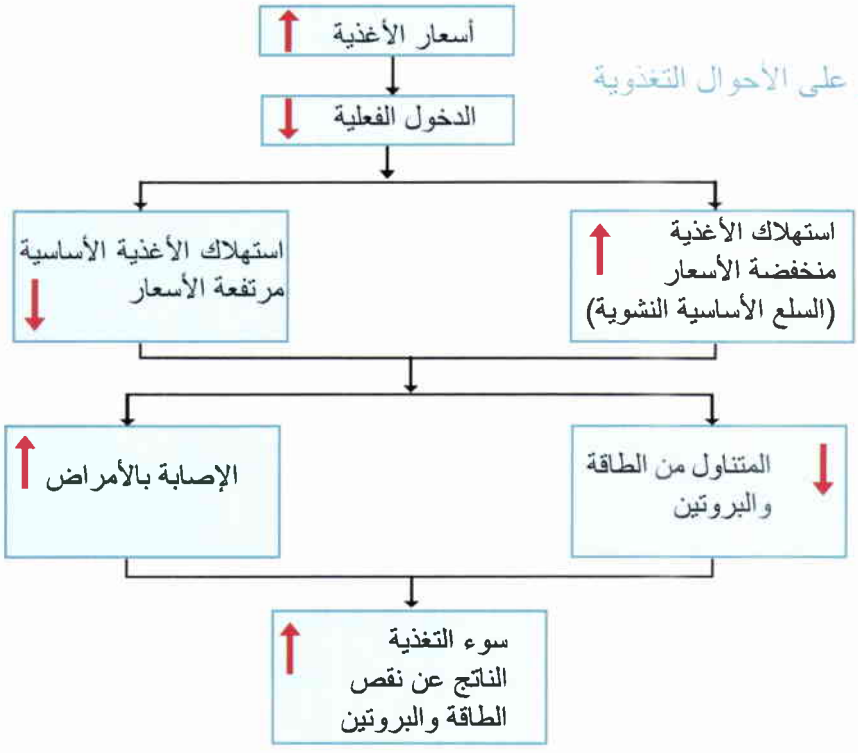

أ- الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب:

أدت ظروف الجفاف إلى تراجع إنتاج مجموعة الحبوب من حوالي 59.6 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 51.1 مليون طن عام 2007، مما أدى لزيادة الواردات العربية من الحبوب وانخفاض الصادر منها، وقد انعكس ذلك في ارتفاع قيمة الفجوة التجارية من هذه المجموعة من حوالي 9.47 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 12.49 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية تقدر بنحو 32 %، وتتراجع قيمة هذه الفجوة بنحو 4.3 % عام 2008 لتصل قيمتها إلى نحو 11.96 مليار دولار، وذلك كما يوضحه الجدول (1-9).

يتحمل القمح ودقيقه نحو 47.5 % من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب، حيث ارتفعت قيمة فجوته التجارية من حوالي 4.31 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 6.20 مليار دولار عام 2007 بزيادة نسبية قدرت بنحو 44 %، وتراجعت عام 2008 إلى حوالي 5.67 مليار دولار بانخفاض نسبي عن عام 2008 يقدر بنحو 8.6 %. ويلي القمح ودقيقه محصول الذرة الشامية، حيث تمثل قيمة فجوته التجارية نحو 20.4 % من القيمة الكلية لفجوة مجموعة الحبوب، والتي ارتفعت أيضاً من نحو 1.88 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 2.60 مليار دولار عام 2007 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 38.6 %، ثم انخفضت قليلاً عام 2008 وبنحو 4.6 % لتصل قيمتها لنحو 2.48 مليار دولار. ويأتي الشعير في المرتبة الثالثة، حيث يتحمل نحو 16.5 % من قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الحبوب، وتشير بيانات الجدول (1-9) إلى ارتفاع قيمة فجوته التجارية من حوالي 1.64 مليار دولار عام 2006 لتصل عامي 2007 و2008 إلى نحو 2 مليار دولار. كما يوضح الجدول السابق استمرار ارتفاع قيمة الفجوة التجارية من الأرز، حيث ارتفعت من حوالي 1.45 مليار دولار عامي 2006 و2007 لتصل إلى نحو 1.61 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 10.5 %.

جدول (1-9) قيمة الفجوة التجارية الغذائية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

(بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	2006	2007	*2008	التغير النسبي للمتاح 2007-2006	التغير النسبي للمتاح 2008-2007
الحبوب والدقيق	9468.6	12494.5	11959.9	31.96	-4.28
القمح والدقيق	4305.9	6201.6	5670.5	44.03	-8.56
الذرة الشامية	1875.3	2598.2	2479.2	38.55	-4.58
الأرز	1438.1	1455.9	1608.2	1.24	10.46
الشعير	1636.9	1951.2	1993.1	19.20	2.15
الذرة الرفيعة والدخن	54.4	35.9	53.3	-33.91	48.31
البقوليات	411.1	384.0	390.5	-6.60	1.68
البطاطس	97.7	196.0	149.2	100.69	-23.84
الخضر	-1640.4	-949.0	-1460.7	-42.15	53.93
الفاكهة	497.7	522.4	460.1	4.96	-11.94
السكر المكرر	2819.8	2950.0	2882.0	4.62	-2.31
الزيوت النباتية	1732.9	2017.0	2564.8	16.39	27.16
اللحوم الحمراء	1393.0	1682.8	1780.6	20.80	5.81
لحوم الدواجن	1104.6	1253.3	1347.7	13.46	7.53
الألبان ومنتجاتها	3314.8	3952.6	3983.4	19.24	0.78
الأسماك	-1132.4	-1406.5	-1730.0	24.20	23.00
الإجمالي	18193.94	23212.3	22459.1	27.58	-3.24

ملحوظة: الإشارة (-) تعني وجود فائض تجاري.

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

ب- الفجوة التجارية لمجموعات السلع الغذائية النباتية الأخرى:

يوضح جدول (1-9) تطور قيمة الفجوة التجارية لمجموعات السلع النباتية الأخرى والتي تأتي في مقدمتها من حيث نسبة المساهمة في قيمة الفجوة الكلية مجموعتا السكر المكرر والزيوت النباتية، إذ تراوحت قيمة الفجوة التجارية للسكر المكرر بين 2.82 مليار دولار عام 2006 وحوالي 2.95 مليار دولار عام 2007، وحوالي 2.88 مليار دولار عام 2008. وتقدر قيمة الفجوة التجارية لمجموعة الزيوت النباتية عام 2006 بنحو 1.73 مليار دولار، ارتفعت لنحو 2.02 مليار دولار عام 2007 ثم إلى نحو 2.56 مليار دولار عام 2008 بارتفاع نسبي يقدر بنحو 27.2% عن قيمتها عام 2007.

وتتباين قيمة الفجوة التجارية من عام لآخر لباقي المجموعات الغذائية النباتية وقد قدرت قيمة الفجوة التجارية عام 2008 لمجموعة الفاكهة بنحو 460 مليون دولار، ولمجموعة البقوليات بنحو 391 مليون دولار وتنخفض لنحو 149 مليون دولار للبطاطس (البطاطا).

وتعتبر مجموعة محاصيل الخضر المجموعة الغذائية النباتية الوحيدة التي حققت فائضاً تجارياً سنوياً قدرت قيمته عام 2006 بنحو 1.64 مليار دولار، تراجع عام 2007 إلى نحو 949 مليون دولار، إلا أنه عاود ارتفاعه عام 2008 ليصل إلى نحو 1.46 مليار دولار.

ج – الفجوة التجارية لمجموعات المنتجات الحيوانية والسمكية:

تعتبر مجموعة الأسماك المجموعة الوحيدة التي تحقق فائضاً تجارياً على مستوى الوطن العربي ضمن هذه المجموعات، ويوضح الجدول (1-9) أن هذا الفائض آخذ في الارتفاع عاماً بعد آخر، حيث قدر عام 2006 بنحو 1.13 مليار دولار، ارتفع إلى نحو 1.41 مليار دولار عام 2007 ثم إلى نحو 1.73 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية تقدر بنحو 23% عن قيمة الفائض في عام 2007.

وعلى العكس من ذلك فإن المجموعات الغذائية الحيوانية حققت عجزاً تجارياً آخذ في الارتفاع، فقد ارتفعت قيمة الفجوة التجارية للحوم الحمراء من 1.39 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 1.68 مليار دولار عام 2007، ثم إلى نحو 1.78 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية عن عام 2007 تقدر بنحو 5.8 %، وأخذت قيمة الفجوة التجارية للحوم الدواجن نفس الاتجاه، حيث ارتفعت من نحو 1.10 مليار دولار عام 2006 إلى نحو 1.25 مليار دولار عام 2007، ثم إلى نحو 1.35 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية عن عام 2007 تقدر بنحو 7.5 %.

وتتحمل مجموعة الألبان ومنتجاتها النصيب الأكبر في قيمة الفجوة التجارية من المنتجات الحيوانية، وقد شهدت قيمة فجوتها ارتفاعاً ملحوظاً من 3.31 مليار دولار عام 2006 إلى حوالي 3.95 مليار دولار عام 2007، وإلى حوالي 3.98 مليار دولار عام 2008، وبارتفاع نسبي يقدر بنحو 19.2 % عن عام 2006.

1- 3 -2 التوزيع النسبي لقيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية:

يوضح الجدول (1-01)، شكل (1-9) أن مجموعة الحبوب تساهم وحدها عام 2008 بحوالي 46.6 % من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية ذات العجز التجاري. وتشكل قيمة العجز التجاري للقمح ودقيقه نحو 47.4 % من قيمة العجز التجاري الكلي لمجموعة محاصيل الحبوب، ونحو 22.1 % من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسية. ويلي القمح من حيث قيمة الفجوة التجارية في هذه المجموعة كلاً من الذرة الشامية، والشعير، والأرز والذرة الرفيعة على الترتيب ويحقق كل منها عجزاً تجارياً يمثل نحو 9.7 %، 7.8 %، 6.3 %، 0.2 % من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع الغذاء الرئيسية التي تحقق عجزاً تجارياً على الترتيب.

ويأتي بعد مجموعة الحبوب من حيث المساهمة في قيمة الفجوة التجارية الكلية كلاً من السكر المكرر، والزيوت النباتية، حيث تساهم بنحو 11.2 % و10.0 % من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع العجز التجاري على الترتيب.

وتتراجع هذه المساهمة لأقل من 2% لمجموعات الفاكهة والبقوليات والبطاطس (البطاطا)، حيث تساهم في قيمة الفجوة الكلية لسلع العجز الغذائي بنحو 1.8 %، 1.5 %، 0.6 %، على الترتيب.

وتعتبر مجموعتا الخضر والأسماك - المجموعتان الوحيدتان - من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية التي تحقق فائضاً تجارياً تصديرياً، وتقدر مساهمتهما في القيمة الكلية لهذا الفائض عام 2008 بنحو 54.2 % لمجموعة الأسماك، ونحو 45.8 % لمجموعة الخضر.

وتحقق المجموعات الغذائية من المنتجات الحيوانية عجزاً تجارياً مستمراً، حيث تساهم قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء بنحو 6.9 %، والفجوة التجارية من لحوم الدواجن بنحو 5.3 % وذلك من القيمة الكلية للفجوة التجارية من السلع الغذائية الرئيسية التي تحقق عجزاً تجارياً. هذا بالإضافة إلى مجموعة الألبان ومنتجاتها التي تساهم وحدها بنحو 15.5 % من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الحبوب والدقيق من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الكلية.

جدول (1-10) التوزيع النسبي لمساهمة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في القيمة الإجمالية لفجوتها التجارية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

المجموعة السلعية	2006	2007	*2008
الحبوب والدقيق	45.16	48.87	46.63
القمح والدقيق	20.54	24.26	22.11
الذرة الشامية	8.94	10.16	9.67
الأرز	6.86	5.69	6.27
الشعير	7.81	7.63	7.77
الذرة الرفيعة والدخن	0.26	0.14	0.21
البقوليات	1.96	1.50	1.52
البطاطس	0.47	0.69	0.54
الخضر	45.78	40.29	45.78
الفاكهة	2.37	2.04	1.79
السكر المكرر	13.45	11.54	11.24
الزيوت النباتية	8.26	7.89	10.00
اللحوم الحمراء	6.64	6.58	6.94
لحوم الدواجن	5.27	4.90	5.25
الألبان ومنتجاتها	15.81	15.46	15.53
الأسماك	54.22	59.71	54.22

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

شكل (1-9): التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008

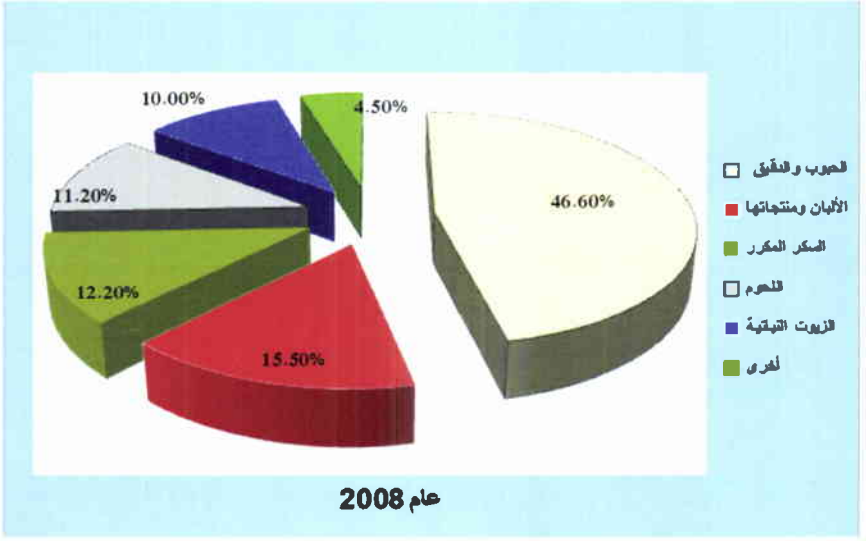

3-3-1 معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

يمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها على النحو التالي:

أ - مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي كاملة أو مرتفعة:

وتشمل المجموعتان اللتان تحققا فائضاً تصديرياً وهما الأسماك والخضر، حيث يصل معدل الاكتفاء الذاتي عام 2008 لمجموعة الأسماك إلى نحو 104.2 %، ولمجموعة الخضر إلى نحو 102 %، وضمن هذه المجموعات التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي مرتفع في نفس العام، تحقق البطاطس (البطاطا) بنحو 99.8 %، ومجموعة الفاكهة بنحو 96.4 %.

ب - مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط:

وتضم المجموعات الغذائية السلعية من المنتجات الحيوانية، وتشمل اللحوم الحمراء بمعدل اكتفاء ذاتي يقدر بنحو 83.2 %، ولحوم الدواجن بنحو 75 %، ثم مجموعة الألبان ومنتجاتها بنحو 69.1 %.

ج - مجموعات ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفض:

وتضم مجموعات البقوليات بمعدل اكتفاء يُقدر بنحو 61.6 % عام 2008، ومجموعة الحبوب بنحو 52.3 %، وتنخفض معدلات الاكتفاء الذاتي إلى أدناها في المنطقة العربية لكل من مجموعتي السكر المكرر بمعدل اكتفاء ذاتي يصل إلى نحو 30.2 % فقط، ومجموعة الزيوت النباتية بنحو 30.3 %.

ويوضح جدول (1-11)، وشكل (1-10): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008.

جدول (1-11): معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

المجموعة السلعية	2006	2007	2008*
الحبوب والدقيق	54.9	49.0	52.3
القمح والدقيق	57.3	47.8	52.0
الذرة الشامية	38.4	36.0	37.6
الأرز	74.1	75.6	75.7
الشعير	39.4	29.7	31.9
الذرة الرفيعة والدخن	95.5	97.4	96.0
البقوليات	59.4	65.3	61.6
البطاطس	100.7	99.2	99.8
الخضر	101.4	101.8	102.0
الفاكهة	97.3	96.4	96.4
السكر المكرر	30.6	29.3	30.2
الزيوت النباتية	28.6	37.9	30.3
اللحوم الحمراء	85.4	84.0	83.2
لحوم الدواجن	74.6	74.9	75.0
الألبان ومنتجاتها	69.8	69.8	69.1
الأسماك	102.8	104.9	104.2

* تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 28، 2008.

شكل (1-10): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام 2008

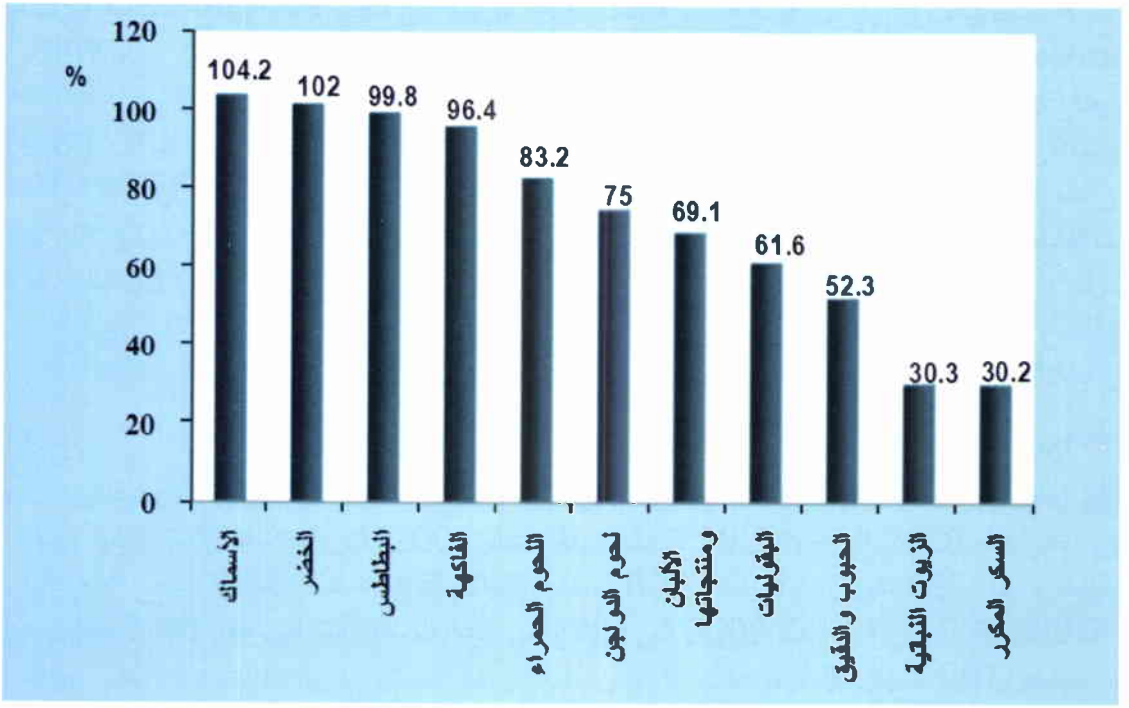

الجزء الثاني

القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

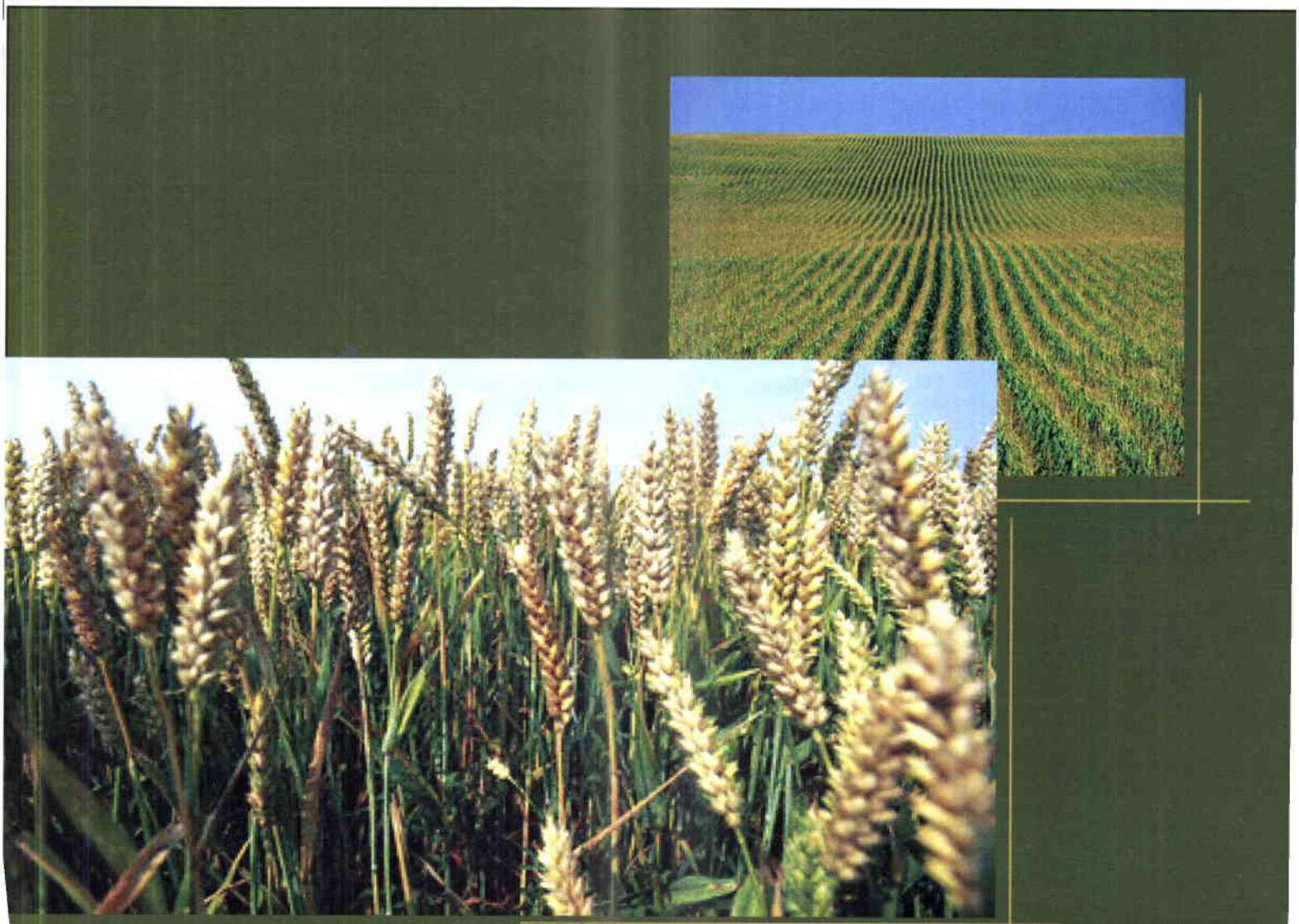

الجزء الثاني

القضايا الرئيسة المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي العربي

2-1 التطورات في العوامل المؤثرة على عرض السلع الغذائية:

يتناول هذا الجزء من التقرير العوامل التي أثرت على المعروض من السلع الغذائية في الدول العربية بين عامي 2007 و2008. يشمل ذلك العوامل الطبيعية بالإضافة إلى المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية، وكذلك إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية وتوفير مستلزمات الإنتاج من الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، وتطور استغلال وإدارة الموارد الزراعية.

2-1-1 المتغيرات الطبيعية:

يتأثر إنتاج السلع الغذائية تأثراً واضحاً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية مثل معدلات الهطول المطري ودرجات الحرارة وموجات الصقيع. وتؤثر العوامل المناخية على نوعية المحاصيل ومواعيد زراعتها حيث يعتمد الإنتاج الزراعي في معظم دول الوطن العربي على الري بالأمطار. وفي عام 2008 تأثرت أجزاء واسعة بتغيرات المناخ والتي تمثلت في تدني معدلات الأمطار بالإضافة إلى سوء توزيعها مما أثّر سلباً على إنتاجها الزراعي.

أما على المستوى القطري فقد أثرت موجة البرد والصقيع التي اجتاحت مملكة البحرين خلال شهر فبراير من عام 2008 على إنتاج الخضر حيث انخفض من نحو 19.4 ألف طن في موسم 2007/2006 إلى نحو 18.1 ألف طن في موسم 2008/2007 أي بنسبة 7% تقريباً. كما شهد إنتاج الأعلاف الخضراء والتمور انخفاضاً بلغت نسبته حوالي 2% و5% لكل منهما بالترتيب.

وفي تونس فقد اتسم الموسم الزراعي2008/2007 بظروف مناخية غير ملائمة حيث لم تبلغ كميات الأمطار المسجلة المعدلات العادية للفترة وذلك على جميع المناطق الطبيعية للبلاد ما عدا منطقة الشمال الشرقي. وتراوح النقص بين 2 %بالجنوب الشرقي إلى 48% بالوسط الغربي، مما كان له تأثيرٌ سلبيٌ واضحٌ في إنتاج الغذاء. وتوزعت كميات الأمطار في تونس بمعدلات متفاوتة حيث تميز فصل الخريف بنزول كميات من الأمطار فاقت المعدل العادي للفترة على مناطق الشمال. وتميز فصل الشتاء بقلة الأمطار المسجلة وذلك على معظم المناطق الطبيعية للبلاد، وشهد فصل الربيع نزول كميات كبيرة من الأمطار.

وفي سوريا كان موسم 2008 غير ملائماً بسبب انحباس الأمطار منذ بداية الموسم وحتى الشهر الثالث من عام 2008، إضافة إلى تعرض كافة المحاصيل إلى الصقيع الربيعي المتأخر الأمر الذي أدى إلى تراجع الإنتاج بشكل كبير. ولابدّ من التنويه إلى انخفاض كميات الإنتاج بسبب الإصابة ببعض الآفات والأمراض التي سببتها الظروف البيئية والجوية غير الملائمة، ومنها النقطة السوداء والنيماتودا على القمح اللتان أدتا إلى تراجع الإنتاج بنسبة تتراوح بين 15-20 % في بعض المحافظات الشرقية المنتجة.

وفي السودان اتسمت أمطار موسم 2008/2007 في مجملها من حيث الكم بأنها أفضل من أمطار الموسم السابق إلا أن توزيعها اتسم بالتباين من ولاية إلى أخرى، بل من منطقة إلى أخرى داخل حدود نفس الولاية، مما انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي وأدى إلى انخفاض المساحات المزروعة في المطري الآلي وارتفاعها في القطاع التقليدي. وأدى كذلك إلى انخفاض الإنتاجية لوحدة المساحة بنسبة 22 %.

وفي سلطنة عُمان فقد كانت معدلات سقوط الأمطار غير منتظمة من ناحية الكم، ويبلغ معدل متوسط سقوط الأمطار بحدود 100 ملليمتر في السنة، ويقل كلما ابتعدنا عن الساحل ويصل أقصاه 200 ملليمتر في المتوسط على المناطق الجبلية. ومن أهم المشكلات التي تواجه تحقيق أكبر استفادة ممكنة من مياه الري هي انخفاض كفاءة أساليب الري المتبعة والتي تعتمد في مجملها على أسلوب الري بالغمر، بالإضافة إلى عدم ملاءمة التركيب المحصولي الذي يشير إلى أن معظم المساحة المزروعة هي مخصصة لمحاصيل تتميز بارتفاع استهلاكها لمياه الري. وتسعى الحكومة جاهدة للتقليل من عمليات استهلاك المياه من خلال التقليل من زراعة النباتات المستهلكة للمياه من المناطق المتأثرة بالملوحة والجفاف إلى مناطق أخرى واستبدال زراعتها بمحاصيل بديلة ذات مردود اقتصادي وأقل استهلاكاً للمياه.

أما في فلسطين فتعتبر الزراعة المطرية من القطاعات الأكثر تأثراً بالعوامل الطبيعية والظروف المناخية كسائر

الدول العربية. وبصفة عامة فإن معدلات هطول الأمطار كانت جيدة خلال موسم 2008/2007، في معظم الأراضي الفلسطينية ما عدا مناطق جنوب الضفة الغربية حيث شهدت نقصاً في كميات الأمطار المسجلة مقارنة بالمعدل العادي.

تراوحت درجات الحرارة حول معدلها العام بشكل طبيعي، كما تأثرت الأراضي الفلسطينية بموجات باردة وأخرى دافئة ضمن التذبذب الطبيعي لدرجات الحرارة. ويشكل التذبذب في سقوط الأمطار عاملاً أساسياً في تلف بعض المحاصيل الزراعية، ومن العوامل المناخية الأخرى التي أثرت على المنطقة الرياح الشديدة التي دمرت عدداً من البيوت البلاستيكية.

وفي العراق تبلغ مساحة الأراضي الزراعية 4.2 مليون هكتار، إلا أن المتاح منها للزراعة هو بحدود 1.25 مليون هكتار حسب الأمطار الساقطة والحصص المائية المتاحة.

ومن أهم العوامل المؤثرة على إنتاج المحاصيل الغذائية في العراق حالياً هي ظاهرة الجفاف وانتشار التصحر. فقد واجه العراق أسوأ حالة جفاف وأدنى مستوى وصلته المياه في نهري دجلة والفرات منذ بداية العام 2007، وذلك في الموسمين الشتويين 2007 و2008 التي تدنت الإيرادات المائية فيهما، بالإضافة إلى انخفاض المخزون الإستراتيجي للمياه حيث انخفض من 36 مليار متر مكعب إلى 6 مليارات متر مكعب وقد أثّر شح المياه على تنفيذ الخطة الزراعية للمحاصيل الإستراتيجية حيث زرعت 88% من المساحة المقررة لمحصول القمح، و87 % من مساحة الشعير. ويتم حالياً الاستعانة بسقي المحاصيل الزراعية بمياه الآبار الارتوازية.

وفي المغرب رغم تناقص الأمطار الذي يقدر بحوالي 27 %، تميز هطول الأمطار خلال موسم 2008/2007 بتوزيع زمني ملائم مما مكن من تجاوز الفترات الحساسة لنمو الزراعات بمعظم المناطق الزراعية. وقد تميزت الظروف المناخية بالمؤشرات التالية:

- بلغ المعدل الوطني للأمطار267 مليمتراً، أي ما يمثل فائضاً بنسبة 13% مقارنة مع الموسم السابق (237 مليمتراً) وعجزاً بنسبة 25% مقارنة مع سنة عادية (357 مليمتراً).
- اجتاحت البلاد موجة حرارة ورياح شرقية جافة أواخر مارس – بداية أبريل 2008.
- وتميزت حالة السدود الموجهة لأغراض زراعية بما يلي:
- بلغ مخزون المياه 5.9 مليار متر مكعب مقارنة بسبع مليارات متر مكعب خلال الموسم 2007.

وفي موريتانيا سجل موسم الخريف للعام 2007 تأخراً حتى الربع الأول من شهر أغسطس، وابتداءً من 15 أغسطس، هطلت أمطار غزيرة على المناطق الشرقية والجنوبية متسببة في بعض الأحيان في فيضانات وخسائر، في حين شهدت الولايات الشمالية نقصاً كبيراً في هطول الأمطار. كما شهدت البلاد موجات متلاحقة من الجفاف تراوحت بين الخفيفة والمتوسطة أدت إلى اختلال في التوازنات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما لوحظ تناقص كبير وسوء توزيع في هطول الأمطار في بعض المناطق، في الوقت الذي اجتاحت بعضها الآخر فيضانات أوقعت خسائر بشرية ومادية.

وفي السعودية انخفضت المساحة المزروعة بالحبوب نتيجة لتطبيق سياسات زراعية تستهدف تخفيض المساحة المزروعة بالمحاصيل ذات الاحتياجات المائية المرتفعة للمحافظة على المخزون المائي. وقد انخفضت مساحة القمح من 468 ألف هكتار في عام 2006م إلى 450 ألف هكتار في عام 2007م أي بنسبة قدرها 3.8%، وانخفضت مساحة الشعير من 4.9 ألف هكتار في عام 2006م إلى 4.5 ألف هكتار في عام 2007م بنسبة 8%.

أما في اليمن فإن لمعدلات سقوط الأمطار وتوزيعها أثراً كبيراً على توفر المحاصيل الغذائية، وبخاصة الحبوب، وذلك نتيجة اعتماد أكثر من 61% من الزراعة اليمنية على مياه الأمطار والسيول اعتماد كلياً، بينما تعتمد حوالي 37% منها على المياه الجوفية.

وطبيعة هطول الأمطار في اليمن تتباين من عام إلى آخر، حيث يتراوح سقوط الأمطار بمعدلات مابين 50-1200 مليمتر في العام. وتقدر المياه المتجددة بحوالي 2.5 مليار متر مكعب سنوياً بينما الكميات المستهلكة تقدر 3.2 مليار متر مكعب سنوياً، أي أن هناك عجزاً مائياً سنوياً يقدر بحولي 0.7 مليار متر مكعب محسوبة على المياه الجوفية. ولا توجد في اليمن أي أنهار أو بحيرات حيث تعتمد الزراعة المروية على السيول وقليل من الينابيع ويكون الاعتماد الأكبر على المياه الجوفية. وتعتبر الأمطار هي المصدر الوحيد المتجدد للمياه وتقدر بعض المصادر كمية الأمطار السنوية التي تهطل على اليمن بنحو 65-93 مليار متر مكعب تتفاوت هذه من عام لآخر. واتسم موسم 2008 بقلة الأمطار وتذبذبه الأمر الذي أثّر تأثيراً كبيراً على مساحة الحبوب المزروعة وأيضاً على ضعف الإنتاجية.

2-1-2 المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية موسم 2008/2007:

تتفاوت تقديرات المساحات المزروعة والمحصودة في الوطن العربي بحسب المساحات المزروعة في القطاع المطري حيث تحدد كمية الأمطار وتوزيعها المساحات المحصودة من المساحات المزروعة بالقطاع المطري. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن كميات الأمطار تناقصت في معظم البلدان العربية خلال موسم 2008/2007 مما أدى إلى تناقص المساحات المحصودة في مجموعات الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات بالقطاع المطري.

ويوضح الجدول (2-1) أن مساحة الحبوب المحصودة في بعض الدول العربية تناقصت عن المساحة المزروعة بنسبة 23.5 %، حيث بلغت المساحة المزروعة في دول مصر، سوريا، فلسطين، العراق، السودان، سلطنة عُمان، السعودية، اليمن والأردن 22.5 مليون هكتار بينما بلغت المساحة المحصودة مليون 17.2 مليون هكتار، أما بالنسبة لمحاصيل البذور الزيتية فقد تناقصت المساحة المحصودة عن المساحة المزروعة بنسبة 24 %، حيث بلغت المساحة المزروعة في كل من مصر، موريتانيا، العراق، والسعودية والسودان واليمن نحو 3.5 مليون هكتار بينما بلغت المساحة المحصودة نحو 2.6 مليون هكتار.

وبالنسبة لمجموعة البقوليات تناقصت نسبة المساحة المزروعة عن المحصودة بنسبة 32 %، حيث بلغت المساحات المزروعة بالبقوليات في مصر وسوريا وتونس وفلسطين والعراق 425.6 ألف هكتار، بينما بلغت المساحات المحصودة 287.6 ألف هكتار. ولم تتغير المساحات المحصودة عن المساحات المزروعة لمجموعات الدرنات والخضر والفاكهة وذلك لأنها تزرع في القطاع المروي غالباً. وقد بلغت المساحات المزروعة بالدرنات في دول مصر وفلسطين والعراق والسعودية والأردن واليمن 20.3 ألف هكتار، بينما بلغت المساحات المزروعة بالخضر في دول الأردن، وتونس والبحرين والسعودية والسودان، والعراق ومصر، وموريتانيا، واليمن نحو 1.12 مليون هكتار، كما بلغت مساحات الفاكهة في دول الأردن، والسعودية، والسودان، وفلسطين، وسلطنة عُمان، ومصر، واليمن نحو 1.02 هكتار.

جدول (2-1): المساحات المزروعة والمحصودة من المحاصيل الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية موسم 2008/2007

المساحة (ألف هكتار)

المجموعة السلعية	المساحات المزروعة	المساحات المحصودة	معدل التغير (%)
الحبوب	22481.6	17195	-23.5
البذور الزيتية	3482.9	2646.9	-24
البقوليات	425.6	287.6	-32
الدرنات	20.3	20.3	0
الخضر	1123.4	1123.4	0
الفاكهة	1018.7	1018.7	0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

2-1-3 توفير مستلزمات الإنتاج:

في سبيل تحسين أوضاع الأمن الغائي تبنت معظم الدول العربية سياسات لرفع الإنتاجية الرأسية للمحاصيل الغذائية. وقد اشتمل ذلك على تشجيع استخدام الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة، حيث سعت الدول العربية إلى توفير الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة للمزارعين من مصادر محلية ومصادر خارجية. كما عملت بعض الدول العربية على وضع سياسات سعرية وتجارية لتسهيل وصول هذه المستلزمات الإنتاجية بأسعار منخفضة للمزارعين. إلا أن ارتفاع تكاليف استخدام هذه التقنيات النسبي، وعدم مصاحبتها ببرامج دعم إرشادي أدى إلى ضعف تبني هذه التقانات.

وعلى المستوى القطري تعتمد بعض الدول العربية مثل الأردن على الاستيراد في توفير بعض الأصناف والبذور المحسنة عالية الإنتاجية، ويقوم القطاع الخاص بتوفيرها بشكل أساسي، وتتم زراعة بعض الأنواع لاختبارها. كما تقوم وزارة الزراعة بالتعاون مع المؤسسة التعاونية الأردنية بإنتاج بذور الحبوب بالتعاون مع المزارعين. كذلك تتم تغطية نحو

نصف التقاوي المستخدمة للبطاطا من الإنتاج المحلي. وبالنسبة لشتلات المحاصيل البستانية فتقوم الوزارة بإنتاج أصناف مقاومة للأمراض وذات إنتاجية عالية وبخاصة الزيتون. أما شتلات اللوزيات والتفاحيات والعنب فتنتج الوزارة كميات محدودة والباقي يتم استيراده من قبل القطاع الخاص. ومن أهم مشاكل ومحددات توفير البذور المحسنة في الأردن ارتفاع أسعار البذور المحسنة وصعوبة توفيرها لأغلب المزارعين. وكذلك ندرة توفير أصناف مقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي، بالإضافة إلى أن عمليات التجارب لمدى ملاءمة الأصناف الجديدة للظروف المحلية ما زال محدودا. ساهمت كل هذه العوامل في بطء تبني المزارعين للتقنيات الجديدة ممثلة في استخدام الأصناف والبذور المحسنة.

وحول استخدام الأسمدة فيتم توفيرها إما عن طريق ما ينتج محلياً خاصة الأسمدة النيتروجينية والبوتاسية أو عن طريق الاستيراد. حيث بلغت كميات الأسمدة المستوردة في العام 2008 حوالي 40 ألف طن من الأسمدة النيتروجينية و166 طناً من الأسمدة الفوسفاتية و176 طناً من الأسمدة البوتاسية. ومن أهم معوقات استخدام الأسمدة ارتفاع أسعار الأسمدة في السنتين الماضيتين والذي كان مرتبطاً بارتفاع أسعار البترول عالمياً حيث أثر هذا على ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي تراجع ربحية المزارع بالإضافة إلى قلة التوصيات البحثية الخاصة بمعدلات التسميد سواء كان بالأراضي المطرية أو المروية.

وفي البحرين يتولى القطاع الخاص مهمة توفير البذور في السوق المحلي، وتقوم إدارة الشئون الزراعية بالوزارة بمهمة التأكد من صلاحية البذور وملاءمتها للظروف المحلية. كما يقوم بعض المزارعين بجلب البذور من أسواق بعض الدول مثل: السعودية وإيران وسوريا، ولا توجد مشاكل من نواحي الصلاحية والملاءمة بالنسبة للبذور المحسنة، وتكمن المشكلة في ارتفاع تكلفتها. وتتوفر الأسمدة الكيماوية في البحرين للمحاصيل الزراعية وتكمن المشكلة في ارتفاع تكلفتها، وكذلك الحال بالنسبة للأسمدة الطبيعية التي تعتمد عليها زراعة الخضر بدرجة رئيسية، حيث يعتمد أغلبية المزارعين على التمويل الذاتي للحصول على الأسمدة، والقليل يقترض من بنك البحرين للتنمية. ومن أهم مشاكل استخدام الأسمدة في البحرين ارتفاع التكلفة مما أدى إلى تقليل الكميات التي يحتاجها النبات. وكذلك عدم إلمام بعض المزارعين بالطرق الصحيحة للتسميد وخاصة فيما يتعلق بالجرعات المناسبة وأنواع الأسمدة ومواعيد التسميد.

في تونس تعمل الدولة على توفير مستلزمات الإنتاج من البذور المحسنة والأسمدة الكيمائية والمبيدات. وقدرت كميات البذور المحسنة من الحبوب المقدمة للمزارعين خلال الموسم الزراعي 2008/2007 حوالي 21 ألف طن مقابل 16.7 ألف طن خلال موسم 2007/2006. وقد تم استعمال كل كميات البذور الممتازة التي تم وضعها للمزارعين. ومقارنة بموسم 2007/2006، فقد سجلت الكميات المستعملة من البذور المحسنة من الحبوب خلال موسم 2008/2007 زيادة بحوالي 27%، وقد تحسنت نسبة استعمال البذور المحسنة لتصل إلى قرابة 16% من إجمالي المساحة المزروعة. كما ازداد إنتاج البذور المحسنة من البطاطا بنسبة 20%. وقد شهد موسم 2008/2007 في تونس بداية استعمال سمادي اليوريا والأمونيوم نيترات سلفات إلى جانب الأمونيتر. وقد تم خلال هذا الموسم برمجة تزويد المزارعين بحوالي 30 ألف طن من الفوسفات الثلاثي و20 ألف طن من الأمونيوم نيترات سلفات، و60 ألف طن من اليوريا. وقد بلغت كميات الأسمدة الكيميائية المستعملة في مزارع الحبوب خلال موسم 2007 /2008 حوالي 201 ألف طن مقابل 223 ألف طن خلال الموسم الماضي.

وفي مجال مقاومة الأعشاب الطفيلية تمت خلال موسم 2008/2007 معالجة مساحة تقدر بحوالي 436 ألف هكتار ضد الأعشاب الطفيلية مقابل 513 ألف هكتار خلال الموسم الماضي. ويعود هذا التراجع في المساحات إلى قلة الأمطار خاصة في المناطق شبه الجافة مثل الكاف وسليانة، في حين تم تغطية المساحات المبرمجة في باجة وبنزرت ومنوبة وأريانة.

وفي المملكة العربية السعودية تتوفر البذور المحسنة لجميع المحاصيل وذلك من خلال الشركات المحلية المتخصصة أو التجار المستوردين. حيث إن جميع البذور المستخدمة في الزراعة في المملكة هي من الأصناف المحسنة ويتم استيرادها وإنتاجها من شركات معتمدة من قبل وزارة الزراعة. كما أنه لا توجد مشاكل أو معوقات أمام توفير البذور المحسنة بل إن الدولة تقوم بتشجيع المزارعين على استخدام هذه الأصناف والبذور من خلال منحهم قروض بدون فوائد لشراء مستلزمات الإنتاج ومنها البذور والتقاوي.

وتتوفر الأسمدة الزراعية بجميع أنواعها في جميع مناطق المملكة وبكميات كافية وذلك لوجود شركات لإنتاج الأسمدة (خاصة النيتروجينية) والتي تعتبر من أكبر الشركات المنتجة للأسمدة الزراعية في العالم. ومن أهم مصادر الحصول على الأسمدة شركات الأسمدة السعودية. وتتوفر الأسمدة في المملكة لجميع المزارعين وتستخدم بكميات وفق الطرق الزراعية المناسبة لكل محصول وقد أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة.

وفي سوريا تعمل الدولة على توفير البذور المحسنة لمجموعات المحاصيل الغذائية حيث تقوم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بالأبحاث والتجارب اللازمة لإنتاج الأصناف والبذور المُحسنة وتُسلم نتائج هذه الأبحاث إلى المؤسسة العامة لإكثار البذور التي تعمل في مراكزها وبالتعاون مع بعض المزارعين على إكثار هذه الأصناف والبذور المُحسنة ثم بيعها وتوزيعها للمزارعين على مستوى الدولة وذلك للمحاصيل الإستراتيجية.

أما شتلات الأشجار المثمرة فيتم إنتاجها من قِبل مديرية الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في مشاتلها المنتشرة في كافة المحافظات السورية. كما تقوم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بتنفيذ تجارب وفحوص على كافة بذور وتقاوي الخضر المستوردة قبل السماح بدخولها بشكل تجاري تفادياً لتعرض الزراعة السورية للأوبئة.

تعمل الدولة على توفير كامل احتياج مجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية من الأسمدة الرئيسة سواء بتصنيعها محلياً أو استيراد ما لا يُصنع من الخارج. أما الأسمدة المركبة والذوابة والورقية والعناصر الصغرى فيتم تأمينها من قِبل القطاع الخاص من الدول العربية المجاورة أو الدول الأخرى. تُوزع الأسمدة الأساسية المقدمة من قِبل الدولة عن طريق المصرف الزراعي أو عن طريق الجمعيات الزراعية في القرى. أما الأسمدة المركبة والذوابة والورقية والعناصر الصغرى المصنعة محلياً أو المستوردة من قِبل القطاع الخاص فيتم تأمينها من خلال المراكز الزراعية العديدة المتوفرة في كافة المناطق والتابعة لنقابة المهندسين الزراعيين أو الإتحاد العام للفلاحين أو القطاع الخاص.

الصعوبات الأساسية التي تواجه المزارعين في سوريا في استخدام الأسمدة، هو تراكم آثارها في التربة الزراعية الأمر الذي يؤدي في بعض الحالات إلى تراجع الإنتاج بسبب ظاهرة التضاد أو الآثار السمية لهذه الأسمدة في حال ارتفاع تركيزها في التربة. لذلك تقدم الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية قسم الأراضي تحاليل التربة مجاناً للمزارعين الذين يرغبون بمعرفة محتوى تربتهم من العناصر الغذائية مع المقترحات المناسبة للتسميد.

وفي السودان شهد موسم 2008/2007 تحسناً ملموساً في مجال توفير مدخلات الإنتاج مقارنةً بالموسم السابق. وتشمل أهم مدخلات الإنتاج في التمويل، التقاوي، الأسمدة، والآلات الزراعية. وفيما يخص التمويل وبالرغم من التحسن المستمر في تدفق التمويل من حيث الحجم وفرص الحصول عليه وشروطه، إلا أنه ما زال يتسم بالإعلان المتأخر للسياسة التمويلية وقصور إمكانيات المؤسسات التمويلية عن تلبية احتياجات المزارعين واعتماد المنتجين بالقطاع المطري التقليدي على نظام التمويل التقليدي غير المؤسسي.

وبالنسبة للتقاوي هناك زيادة مطردة في استخدام الأصناف المحسنة من الذرة خاصة بولاية النيل الأزرق والتي تكاد تنعدم فيها الآن الأصناف التقليدية كما لوحظ أن إنتاجية تلك المساحات تفوق كثيراً إنتاجية المساحات التي تزرع بالتقاوي التقليدية.

وبالنسبة للأسمدة فقد فاقت الأسمدة النيتروجينية المخصصة للموسم الصيفي 2008/2007 احتياجات الموسم وتم ترحيلها واستخدامها في الموسم الشتوي. وبالنسبة للآلات الزراعية فقد شهد موسم 2008/2007 بعض التوسع في استخدام الآلة لزراعة محصول الذرة (الباذرات)، بيد أن السمة العامة هي النقص الواضح في الآليات الزراعية خاصة لصغار المنتجين في قطاع الزراعة المطرية الآلية، وترتب على ذلك التأخر في عمليات الزراعة والحصاد مما أثّر سلباً على إنتاجياتهم. وفيما يتعلق بالآفات والأمراض الزراعية فقد شهد الموسم 2007/ 2008معدلات آفات تفوق المعدل العادي نتيجة لغزارة وتواصل هطول الأمطار، فقد تأثر موسم زراعة محاصيل الحبوب في القطاع المطري ببعض الآفات مما تسبب في إعادة الزراعة لثلاث مرات في بعض المناطق مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج من جراء العمل الإضافي واستخدام التقاوي بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية نظراً لتأخير مواعيد الزراعة وخروج بعض المزارعين من الموسم الزراعي.

وفي العراق تقوم الدولة بتوفير البذور المحسنة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية حيث تقوم شركة ما بين النهرين العامة للبذور بتوفير احتياجات العراق من بذور التقاوي وهي الشركة الوحيدة حالياً المنتجة للبذور سواء على مستوى الإكثار أو الزراعة. كما قامت الشركة بتوفير احتياجات قطاع الزراعة (مشاريع الدواجن) من المادة الأولية العلفية المتمثلة بإنتاج حبوب الذرة المجففة وهذا ما ساهم في استقرار أسعار البيض واللحوم البيضاء بالإضافة إلى إمداد الثروة الحيوانية بالعليقة المالئة والمخلفات الأخرى.

وتقدر كمية بذور القمح التي تم توفيرها للمزارعين في عام 2008 بما يعادل 72765 طن وهذه الكمية ساهمت في زراعة 90.9 ألف هكتار وتجهز للمزارعين بعد إجراء عملية التنقية والتغفير عليها. كما تم تزويد المربين بحوالي 45889 طن من حبوب الذرة الصفراء.

تبلغ كميات الأسمدة التي تم استهلاكها خلال عام 2008 في العراق نحو 87776 طن من السماد المركب وحوالي 159447 طن من سماد اليوريا و2113 طن من سماد السوبر فسفيت. ويلاحظ أن هنالك نقصاً حاداً في استخدام الأسمدة وأن المنتج حالياً منها لا يسد 40% من احتياجات العراق لزراعة المحاصيل الزراعية ويتم سد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد. تقوم الدولة حالياً بتوزيع الأسمدة على المزارعين بسعر مدعوم بحوالي 50% من التكلفة الكلية لدعم زراعة

المحاصيل الغذائية. وتوفر الأسمدة المحلية المصنعة من قبل وزارة الصناعة والمعادن ممثلة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الكيماوية. أما الأسمدة المستوردة فتوفر من قبل الشركة العامة للتجهيزات الزراعية. ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في العراق عدم توفر الأسمدة الكافية لزراعة المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى زيادة أسعار النقل بسبب زيادة أسعار الوقود.

وفي سلطنة عمان تتوفر بذور وتقاوي معظم المحاصيل الحقلية الرئيسية المحلية والمحسنة وكذلك محاصيل الخضر وشتلات وفسائل أصناف الفاكهة الرئيسية، حيث تنتج محطات البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة بسلطنة عمان فسائل النخيل من مختلف الأصناف، وأنشأت الوزارة مركز الزراعة النسيجية لإنتاج فسائل النخيل للأصناف ذات الجودة العالية والأكثر اقتصادية ليتم توزيعها على المواطنين لتحل محل أشجار النخيل ذات المردود الاقتصادي المنخفض.

كما تقوم السلطنة ممثلة بوزارة الزراعة بتوزيع بعض شتلات أشجار الفاكهة الأخرى وكذلك بعض البذور والتقاوي لأصناف الحاصلات الأخرى على المزارعين إما مجاناً أو مدعومة، وتشمل: حاصلات المانجو، الليمون، البرتقال، الفيفاي، الموز، السدر، العنب، الرمان. كما أن شركات القطاع الخاص العاملة في المجال الزراعي تقوم بتوفير البذور والتقاوي للمزارعين.

وتتلخص مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في قلة الكميات المنتجة من الأصناف الموصى بها وندرة الآلات المتخصصة في إعداد وتجهيز البذور والتقاوي المحسنة والمحلية المنتجة بحقول المزارعين. كم أن هنالك بطئاً في نشر وتبني تقنيات إنتاج البذور لدى المزارعين، بجانب ارتفاع أسعار البذور والتقاوي لدى الشركات الزراعية.

أما الأسمدة فتتوفر بشكل عام من خلال السوق الحر والذي تتوفر به الأسمدة الكيماوية والأسمدة العضوية والمصنعة. ومن أهم المشاكل التي تواجه المزارعين في استخدام الأسمدة ارتفاع الأسعار وتملح الأراضي ومياه الري بالإضافة إلى تلوث الماء والأرض والبيئة والذي ينتج من استخدام الأسمدة الكيميائية.

وفي دولة قطر تستخدم جميع المزارع البذور المحسنة المستوردة حيث تقوم الدولة بتوفير بذور الخضر للمزارعين بأسعار مدعومة تقدر بحوالي 50 %. حيث بلغت قيمة البذور الموزعة لموسم 2008 بما يعادل 310 ألف دولار. كما توفر الدولة جميع أنواع الأسمدة الكيميائية والعضوية للمزارع بالمجان. وتواجه توفير الأصناف والبذور المحسنة بعض الصعوبات متمثلة في عدم كفاية الموازنة المخصصة لشراء الكميات الكافية من البذور لسد حاجة جميع المزارعين، وعدم توفر البذور المحسنة في الوقت المناسب بالإضافة إلى عدم إلمام كفاية المزارعين بأهمية استخدام البذور المحسنة.

وفي فلسطين تتوفر الأصناف والبذور المحسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية من مؤسسات القطاع الخاص بمساعدة القطاع العام، حيث توفر محطة بيت قاد الزراعية التابعة لوزارة الزراعة أصناف البذور المحسنة من خلال إنتاجها وتوزيعها على بعض المزارعين الرياديين في المنطقة، وبشكل خاص أصناف القمح والشعير. ويتم توفير أصول الشتلات المثمرة من مشاتل القطاع الخاص سواء بإكثارها أو باستيرادها. ويساعد المزارعون –أيضاً- في نقل تلك السلالات من بعض المشاريع التنموية التي تنفذها وزارة الزراعة. وتقوم وزارة الزراعة من خلال المشاتل التابعة لها بتأمين وتوزيع مختلف الشتلات الشجرية على المؤسسات الحكومية وغيرها بشكل مجاني للمساهمة في تخضير الأماكن والمباني العامة.

وتتلخص مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة في ضعف الإمكانيات المادية والمالية والفنية للمؤسسات الفلسطينية العاملة في مجال إكثار البذور المحسنة ولذا يتم اعتماد المزارع الفلسطيني وشركات القطاع الخاص على الاستيراد. وتشمل المشاكل أيضاً ارتفاع أسعار البذور المحسنة، وعدم توفر القروض لصغار المزارعين، وصعوبة الإيفاء بالشروط الائتمانية. وكذلك انخفاض الوعي لدى المزارع بأهمية البذور المحسنة، وتخوف المزارع وتردده في استخدام الأصناف المحسنة الحديثة. وكذلك عدم توفر التمويل المناسب للبحوث في مجال البذور المحسنة.

وفي مصر توافرت الأصناف والبذور المحسنة والأسمدة بكميات مناسبة خلال موسم 2008/2007. ويتم الحصول على الأسمدة لمجموعات المحاصيل الغذائية الرئيسية من بنك التنمية والائتمان الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية بالإضافة إلى القطاع الخاص. ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة ارتفاع أسعار بيع الأسمدة الأزوتية مما أدى إلى عدم إعطاء المحصول الكمية اللازمة وبالتالي أدى إلى انخفاض الإنتاجية الهكتارية لمختلف المحاصيل الغذائية.

وفي المغرب سبق موسم 2008 موسم جفاف في عام 2007، مما استلزم اتخاذ عدة تدابير استهدفت في مجملها خلق الظروف الملائمة لتشجيع المزارعين على الاستثمار وتنفيذ مختلف العمليات الزراعية. وقد اشتمل ذلك على توفير

حوالي 65 ألف طن من بذور الحبوب المختارة ودعم أسعارها. كما تمت تعبئة كميات إضافية من البذور المحسنة، لمواجهة ضغط الطلب المسجل وصلت إلى 7200 طن. بالإضافة إلى تشجيع استيراد البذور عبر الإعفاءات الجمركية وبدعم يتراوح ما بين 370 و620 دولاراً أمريكياً للطن. رغم التطور المسجل في مجال إنتاج البذور المحسنة، لا زالت هناك عدة مشاكل تحول دون نجاحه خلال السنوات الأخيرة، أهمها ضعف إنتاجية قطاع البذور على صعيد الإنتاج والتحويل والتسويق. وكذلك عدم ملاءمة الأصول الوراثية مع متطلبات جميع الجهات الزراعية. بالإضافة إلى ضعف وسائل الري التكميلي لمواجهة الجفاف.

ومن أهم مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة وآثارها على إنتاج السلع الغذائية في المغرب، هو ارتفاع أسعار الأسمدة بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة (البوتاس والأزوت والكبريت) والتي تحول دون انتشار استخدام الأسمدة. وتجدر الإشارة إلى أن المزارعين يستعملون الأسمدة العضوية كبديل لمواجهة ارتفاع أسعار الأسمدة الكيمائية، والتي لها انعكاسات سلبية على المحاصيل وخاصة عند مرحلة الجفاف التي من شأنها أن تؤثر على فعالية السماد وبالتالي ضعف الإنتاجية.

وفي موريتانيا يرتبط توفر الأسمدة في الغالب بأهمية المحصول التجاري كمحصول الأرز ذوي الأهمية التجارية العالية. وأما المحاصيل الأخرى فلا يتم تسميدها بانتظام. ومن أهم العوامل التي تحد من توفير البذور واستخدام البذور المحسنة في موريتانيا ارتفاع أسعار البذور مقابل انخفاض دخول المنتجين بصورة عامة.

في اليمن تقوم وزارة الزراعة والري ممثلة بالأجهزة البحثية والمؤسسات الإنتاجية بتربية واستنباط وتحسين وانتخاب الأصناف ذات الإنتاجية العالية وصفات الجودة المطلوبة للأسواق، والتي تتميز بمقاومتها للأمراض والمتكيفة مع حالات الجفاف. ويتم التركيز في ذلك على محاصيل الحبوب والبقوليات وبخاصة الملائمة لظروف الزراعة المطرية الصعبة في اليمن.

كما تقوم هيئة البحوث وفروعها وكليات الزراعة بإنتاج بذرة المربي ومن ثم بذرة الأساس. وبعد أن تتم الاختبارات عليها تتولى الجهات الرسمية مهام إكثارها عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذور والشركة العامة لإكثار البصل والخضار، ثم تنتج البذور المسجلة أو المعتمدة ويتم الإكثار بزراعتها في حقولها الخاصة أو بالتعاقد مع المزارعين وتحت أشراف فروعها المنتشرة في مختلف محافظات الجمهورية. وخلال العام المنصرم غطت المؤسسة 15% من حاجة السوق لبذور القمح.

ويتم توفير درنات البطاطس المخصصة للإكثار محلياً حيث تغطي المؤسسة العامة لإكثار بذور البطاطس 10% من المساحة المنزرعة، وبعد أن يتم استيراد بذور أساس وبذور معتمدة من الخارج بغرض إكثارها وبيعها للمزارعين. ويتم تغطية 90 % مما ينتجه المزارع للسوق وهذا الأمر من العوامل الهامة في تدني إنتاجية الوحدة. كما تغطي المراكز البحثية والمؤسسة العامة لإنتاج البذور 13 % من حاجة البلاد لبذور القمح، وهذه الأصناف المحسنة تتجاوز إنتاجيتها 1.5 طن للهكتار. كما تغطي هذه المراكز نحو 5% من مساحة الذرة الشامية وباقي الحاجة تتم تغطيتها من بذور منتخبة من قبل المزارع. ويتم تغطية 2% من مساحة الذرة الرفيعة والدخن. ومن الأصناف المحلية المحسنة والمنتجة من قبل الشركة العامة لإكثار بذور البصل والخضر وهي تغطي حاجة السوق من هذا الصنف والتي تغطي مساحة 20% من مساحة البصل. أما بالنسبة لشتلات الفاكهة فإن المشاتل الحكومية والخاصة تغطي ما نسبته 90% من الحاجة.

من أهم مشاكل ومحددات توفير الأصناف والبذور المحسنة محدودية الطاقة الإنتاجية للمؤسسات المعنية بإنتاج البذور وعدم قدرتها على تغطية حاجات السوق بالكميات التي يحتاجها وهذا الأمر يبقيها محصورة في نطاق ضيق من الاستخدام إضافة إلى ارتفاع ثمنها وكذلك ضعف كفاءة جهاز الإرشاد الزراعي في توصيله للرسائل الإرشادية ونتائج البحوث للمعنيين من المزارعين.

تتوفر الأسمدة بشكل دائم في عواصم المحافظات في اليمن. ولازال المزارع اليمني يعتمد بصورة رئيسة على السماد البلدي. وذلك نتيجة لعدم قناعته بدور السماد الكيمائي في تحسين الإنتاجية واعتقاده سلفاً أن استخدام السماد الكيمائي يقلل من صفات الجودة لما ينتجه. ولذلك فإن معدل ما يتم إضافته من أسمدة لا يصل إلى مستوى الحدود الدنيا من المعدلات العالمية.

ومن مشاكل ومعوقات استخدام الأسمدة في اليمن، ارتفاع أسعار الأسمدة وعدم القدرة على شراء الأسمدة من قبل المزارع. بجانب عدم إلمام كافة المزارعين بأهمية إضافة الأسمدة في رفع الإنتاجية وضعف دور الإرشاد في إقناع المزارعين وإيصال الرسالة الإرشادية بهذا الخصوص.

4-1-2 تطوير استغلال وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة:

تعمل الدول العربية على صيانة وتطوير الموارد الزراعية غير المتجددة بهدف تحسين استغلال هذه الموارد وبصورة كفئة للمساهمة في تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين أوضاع الأمن الغذائي. ويتم ذلك من خلال برامج مخصصة وموجهة. حيث تختلف طبيعة هذه الموارد غير المتجددة من دولة إلى أخرى إلا أنها تتمثل في صيانة الأراضي والتربة وحصاد المياه في معظم الدول العربية.

ففي الأردن وضعت المملكة أهداف تطوير واستغلال الموارد الزراعية غير المتجددة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية للأعوام 2002-2010 تمثلت في:

1 - إتباع التخطيط الإقليمي بما يضمن التخصيص المتوازن للاستخدامات المختلفة للأراضي وضبط التوسع العمراني على حسب الأراضي الزراعية المحدودة.
2- وضع آلية لمتابعة الالتزام بإجراءات حماية الموارد الزراعية (التربة والمياه والغطاء النباتي) في المشاريع.
3 - توفير التمويل اللازم لعمليات استصلاح الأراضي المتجددة غير المستغلة زراعياً في الوقت الحاضر، ووضع آلية لتشجيع باقي هذه الأراضي للاستفادة من برنامج إقراض ميسر ضمن نظام زراعي متوازن يقلل من تكلفة الاستصلاح.
4 - الحصول على قروض ومنح من الجهات والمؤسسات الدولية المتخصصة لتنفيذ مشاريع حفظ وصيانة التربة والمياه وبلغت قيمة المشاريع المنفذة من قبل وزارة الزراعة ضمن هذا التوجه نحو 10 ملايين دولار وبلغ عددها حوالي 15 مشروعاً في عام 2007 في مختلف محافظات المملكة.
5 - تحفيز المزارعين من خلال تقديم العون المالي لتغطية تكاليف الإنشاءات في حال تنفيذ أعمال حفظ التربة وصيانتها من الانجراف.
6 - تنفيذ المشاريع المائية لاستغلال المياه وتحليلها وكذلك تنفيذ مشاريع تحديد وتبطين قنوات الري، واستخدام الري بواسطة الأنابيب المغلقة وبناء السدود الترابية.

أما في مملكة البحرين فيجري تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الري الزراعي. ويساهم هذا المشروع في تقليل المستهلك من المياه الجوفية وبالتالي تحسين نوعية هذه المياه. ويقوم مشروع مياه الصرف الصحي المعالجة في مرحلته الثانية بزيادة المساحة المروية بهذه المياه من 600 هكتار إلى 3000هكتار مع اكتمال المشروع في عام 2010.

وفي تونس فتقوم الدولة بتنفيذ الخطة الوطنية للمحافظة على المياه والتربة (2002-2011) والتي تهدف إلى إحكام استغلال الموارد الطبيعية وحمايتها من كل أشكال التدهور وخاصة الانجراف والتصحر وتملح الأراضي. حيث تم خلال موسم 2008/2007 وضع برامج لتهيئة مصبات الأودية، وصيانة وتعهد الأراضي،وتهيئة الأراضي المنحدرة، وإحداث بحيرات جبلية.

ففي مجال تهيئة المياه تم تهيئة 57270 هكتار من مصبات المياه. كما تم صيانة 33968 هكتار في خطة المحافظة على المياه والتربة. وبلغت الإنجازات المتعلقة بحماية أراضي الحبوب بالاعتماد على التقنيات الحديثة نحو 900 هكتار. وبلغت الإنجازات في مجال حصاد مياه السيول بواسطة منشآت المحافظة على المياه والتربة حوالي 168 منشأة لحصاد المياه وتغذية المياه الجوفية و14 بحيرة جبلية. تمثلت الإنجازات في مجال مقاومة التصحر في إنشاء طوابي على مسافة 292 كلم وتعلية طوابي على مسافة 665 كلم.

وفي المملكة العربية السعودية تعتبر المياه هي المورد الزراعي غير المتجدد المحدد للإنتاج الزراعي في المملكة، لذلك فقد اتخذت المملكة عدداً من التدابير والقرارات للمحافظة عليها وذلك من خلال إيقاف توزيع الأراضي الزراعية حتى اكتمال إعداد الخطة الوطنية للمياه. وكذلك تنويع الإنتاج الزراعي للاستفادة بما تتمتع به المملكة من ميزات نسبية لمناطق المملكة الزراعية، والتركيز على إصدار تراخيص للمشاريع الزراعية التي تقوم بأنشطة ذات استهلاك مائي منخفض، وإيجاد روافد لتنمية مصادر المياه مثل مياه الصرف الصحي المعالجة لاستخدامها في الأغراض الزراعية المحددة. بالإضافة إلى إقامة السدود وتعديل السياسات الزراعية بما يتلاءم والإمكانيات المائية وضمان التوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي.

وفي سوريا تعتبر المياه من أهم الموارد الزراعية المحددة لكمية الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة. لذلك اهتمت الدولة بالموارد المائية غير التقليدية وغير المتجددة وفي مقدمتها مياه الصرف الصحي، فعملت على بناء قنوات

خاصة لهذه المياه وترسل إلى مراكز خاصة لمعالجتها وتنقيتها من العوامل السامة فيها وإعادتها إلى الزراعة لاستخدامها في ري الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة. وقد بدأ الصرف الزراعي يكتسب أهمية متزايدة كمصدر غير تقليدي للمياه فثمة حركة نشيطة في مجال بناء قنوات الصرف الزراعي وإعادة تأهيل المياه المصروفة من أجل استخدامها في الري الزراعي. كما يتم في سوريا منذ العقد الأخير من القرن الماضي استخدام وتطوير مشروع للاستمطار عن طريق زرع الغيوم بهدف زيادة نسبة الهطولات المطرية واستثمار كل الإمكانات المُتاحة من هذه الغيوم.

أدت هذه الإجراءات إلى زيادة كمية المياه المتاحة للري في كافة المناطق، سواء من مياه الصرف الصحي أو الصرف الزراعي أو المياه المجمعة من الأمطار، وبالتالي ازدادت المساحة المروية.

وفي العراق تعمل الدولة على تطوير كفاءة استغلال الموارد الطبيعية والحد من هدرها، وخاصة الأراضي والمياه وذلك من خلال تبني سياسات وخطط وبرامج للتنمية الأفقية والرأسية (من خلال زيادة عرض الموارد، وزيادة الكثافة المحصولية وزيادة الإنتاجية وغيرها). ويتم ذلك من خلال:

1 - تشجيع الفلاحين والمزارعين على حفر الآبار الارتوازية وتقديم قروض ميسرة لهذا الغرض.
2 - تجهيز المزارعين بمضخات ري حيث بلغت أعداد هذه المضخات المجهزة لعام 2008، ما مجموعه (986) مضخة.
3 - تجهيز المزارعين بمنظومات الري الحديثة.
4 - استخدام أساليب حصاد المياه.
5 - توفير المولدات الكهربائية لتشغيل مضخات الري.

وفي سلطنة عمان يعد مورد التربة من أهم الموارد الطبيعية غير المتجددة، وهذا المورد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالزراعة إذ يعد من أهم العناصر اللازمة للزراعة. وحفاظاً على هذا المورد الهام قامت الدولة ممثلة في وزارة الزراعة والوزارات الأخرى المعنية بتنفيذ العديد من المشاريع والبرامج التي سعت للحفاظ على هذا المورد ولعل من أهم المشاريع التي تم تنفيذها والجاري تنفيذها في هذا المجال:

1 - مشروع حماية الأراضي الزراعية من الانجراف والذي يهدف إلى حماية الأراضي الزراعية الخصبة والصالحة للزراعة والواقعة في المناطق الجبلية وعلى ضفاف الأودية والتي تمتاز بتربة زراعية جيدة وكثافة زراعية عالية. وتقوم وزارة الزراعة سنوياً بتنفيذ عددٍ من الحوائط لحماية هذه الأراضي.
2 - إدخال أنظمة الري الحديثة لدى المزارعين: نظراً للارتباط الوثيق بين عنصري التربة والماء وتأثير كل منهما على الآخر، فقد سعت وزارة الزراعة لتنفيذ مشروع إدخال أنظمة الري الحديث لدى المزارعين عن طريق الدعم، مما أسهم إسهاماً جيداً وكبيراً في توفير مياه الري وأدى ذلك إلى التقليل من تأثر التربة بالملوحة، والتي تنتج غالباً من استخدام أنظمة الري التقليدية التي تستنزف كميات كبيرة من المياه مما يؤدي إلى تدهور نوعية المياه وبالتالي تأثر التربة بالملوحة.
3 - كما أن هناك مشروعاً آخراً مرتبطاً بتطوير أنظمة الري وهو مشروع تطوير النظم المزرعية التقليدية، ويتم تنفيذه في مناطق الأفلاج. ويتم فيه تحويل طرق الري التقليدية بالغمر المتبع بمناطق الأفلاج إلى نظام ري حديث بهدف توفير المياه واستغلال هذه المياه في ري مساحات أكبر والحفاظ بالتالي على التربة الزراعية.
4 - الحد من الزحف العمراني على الأراضي الزراعية وتقنين تحويل استخدامات الأراضي الزراعية الجيدة إلى استخدامات أخرى غير زراعية كالاستخدام السكني والصناعي وخلافه.
5 - إرشاد المزارعين لإتباع أسلوب الدورة الزراعية بهدف الحفاظ على خصوبة التربة وإدخال حاصلات تسهم في زيادة خصوبة التربة كالحاصلات البقولية، هذا بالإضافة إلى إرشاد المزارعين للعمل على حماية الأراضي الزراعية من آفات التربة والحشائش، والتقليل من استخدام المبيدات الضارة بالبيئة والإنسان والحيوان، وإرشاد المزارعين لتكثيف استخدام طرق مقاومة الآفات الطبيعية غير الضارة كالمصايد اللاصقة والضوئية واستخدام الأغطية النباتية.
6 - تكثيف إدخال الزراعات المحمية (الصوب الزراعية) حيث قامت وزارة الزراعة بدعم إدخال البيوت المحمية لدى المزارعين، وكذلك تشجيع المزارعين على إدخالها بأنفسهم مما أسهم في ترشيد استخدام المياه والحفاظ على التربة الزراعية وحمايتها.
7 - إقامة سدود التغذية الجوفية حيث عملت السلطنة على إقامة هذه السدود في مختلف المحافظات والمناطق. وقد

أسهمت هذه السدود في زيادة التغذية الجوفية لخزانات المياه وعدم ضياعها وتعويض الفاقد من المياه الجوفية، وبالتالي الحد من زحف المياه المالحة. وساهم ذلك أيضاً في الحد من تملح التربة نتيجة للحد من تداخل المياه المالحة وزحفها على المياه العذبة.

8 - إدارة المراعي الطبيعية بما يضمن استدامتها والحفاظ عليها حيث تبنت وزارة الزراعة إستراتيجية وطنية للنهوض بالمراعي الطبيعية وتنمية الثروة الحيوانية. وساهمت هذه الإستراتيجية في خلق نوع من التوازن بين حجم قطيع الحيوانات المستخدمة للمراعي وطاقة هذه المراعي في تلبية احتياجات هذه الحيوانات. كذلك من ضمن أهداف هذه الإستراتيجية زراعة النباتات الرعوية والحفاظ عليها.

وفي دولة قطر اهتمت الدولة بقطاع الموارد المائية والمراعي حيث نفذت الدولة عدداً من البرامج في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- إنشاء اللجنة الدائمة للموارد المائية: تقوم هذه اللجنة التي أنشئت عام 2004 بوضع برنامج للإدارة المتكاملة للموارد المائية في دولة قطر من خلال حماية الثروة المائية والمحافظة عليها، والتنسيق بين الجهات المنتجة والمستخدمة لتلك الموارد. وهناك العديد من الإجراءات والمقترحات حول تطوير الإنتاج الزراعي بالدولة في ظل ندرة ومحدودية المياه، ومنها زراعة المحاصيل الإستراتيجية ذات الأهمية الاقتصادية والمحاصيل ذات الأولوية في الدولة، ودراسة الاحتياجات المائية لأي محصول يراد زراعته في الدولة، وتكثيف الأبحاث والدراسات التي تهتم برفع كفاءة استخدام المياه. بالإضافة للاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة واستغلالها في إقامة مشاريع كبرى لها أهمية تطبيقية على مستوى الدولة كمشروع زراعة محاصيل علف بمساحات واسعة تساهم في سد احتياجات الثروة الحيوانية. وإتباع أساليب حصاد المياه الملائمة، وإغلاق الأودية التي تحجز بداخلها كميات كبيرة من المياه أثناء موسم هطول الأمطار للاستفادة منها في عملية الري.

2 - الإستراتيجية الوطنية للكهرباء والماء: حيث يهدف مشرع الإستراتيجية الوطنية للكهرباء والماء إلى تطوير هذين القطاعين بكفاءة وفاعلية، مع الأخذ بالاعتبار البعد البيئي، بحيث يخدمان احتياجات ومتطلبات التنمية المستدامة في الدولة، وتضمنت الوثيقة عدداً من الرؤى التي يمكن تنفيذها في صورة مشاريع إستراتيجية من بينها إنتاج مياه عذبة من تحلية المياه المالحة في طبقة أم الرضمة وإعادة تغذية الحوض الجوفي بالمياه المتوفرة من عمليات التحلية أو من تلك الناتجة عن مشاريع تسييل الغاز.

3 - تحلية مياه البحر: تم إنشاء محطات جديدة للتحلية في مدينة الدوحة ومدينة رأس لفان نظراً لشح موارد المياه العذبة في الدولة حيث تمثل مياه التحلية المعتمدة على تقنيات التقطير الومضي متعدد المراحل (MSF) ما يقارب (99%) من احتياجات الدولة من المياه، كما شيدت محطة تحلية حديثة تقع في مدينة رأس لفان الصناعية تقدر طاقتها بحوالي (182) ألف متر مكعب من المياه في اليوم. كما تم تشييد عدد من محطات التحلية في بعض المناطق الصناعية والنائية كمحطات التحلية في مسيعيد ودخان وأم باب لتوفير المياه العذبة لسكان تلك المناطق.

4 - مخزون المياه الجوفية: لوقف استنزاف مخزون المياه الجوفية، تم تنفيذ عدد من البرامج من أهمها:

- برنامج تطوير الرصد الجوي والمائي: عملت الدولة على تطوير شبكة الرصد الجوي والمائي باستخدام نظام القياس عن بعد وذلك بتركيب (3) محطات أرصاد جوية زراعية، (25) محطة أرصاد جوية مائية، (48) محطة هيدرولوجية لرصد منسوب المياه ودرجة حرارتها وملوحتها.
- الاستفادة من مياه الأمطار في تغذية حوض المياه الجوفي الشمالي: الهدف هو تجميع مياه الأمطار من المنخفضات، حيث يتم تخزين هذه المياه في باطن الأرض من خلال (341) بئراً للتغذية تم تصميمها لزيادة معدل تسرب المياه إلى الطبقات الحاملة للمياه.
- استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية: حيث تقوم الدولة بالاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في ري مزارع الأعلاف والحدائق العامة.
- تجارب الري بالمياه المالحة: تم تنفيذ عدد من التجارب الحقلية بهدف تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي من خلال استخدام المياه المالحة في عمليات الري، حيث تم وضع أدلة إرشادية عامة للمساعدة في اختيار المحاصيل الملائمة لنوعية المياه وتركيبة التربة وطرق الري المناسبة.
- برنامج الإرشاد المائي: يهدف البرنامج إلى ترشيد استهلاك المياه الجوفية من خلال توعية المزارعين والمستهلكين.

وفي مصر بدأت الدولة في تنفيذ برنامج طموح لاستصلاح 462 ألف هكتار وإضافتها للرقعة الزراعية خلال الفترة (2011/2005) وذلك عن طريق:

1- إجراء حصر حديث لتحاليل الأراضي المصرية بتعاون مختلف الجهات البحثية المعنية وبإشراف من مركز البحوث الزراعية بقيادة لجنة متخصصة من بعض أساتذة الجامعات ورؤساء البحوث.
2 - تقسيم الأراضي المصرية في مختلف المواقع الجغرافية ووضع المتشابه منها والمتقارب في مجموعة واحدة (درجة).
3 - تقوم وزارة الزراعة بإمداد مجموعة العمل بالبيانات حول أهم المحاصيل السائدة في كل موقع جغرافي.
4 - تحديد الاحتياجات السمادية للمحاصيل الرئيسية في مختلف مراحل نموها بتجميع البيانات من الدراسات السابقة للجامعات والمراكز البحثية.
5 - تنفيذ التوصيات الواردة بالأدلة في الحقول الإرشادية لتكون الدليل الواضح على انعكاس التنفيذ على كمية المحصول ونوعيته.

وفي موريتانيا تبذل الدولة جهوداً لصيانة الموارد الزراعية من خلال وضع سياسات تعتمد على:

1- الأخذ في الاعتبار أهمية التربة كمصدر للتنمية وذلك عن طريق خلق المناخ المناسب للمحافظة على هذه التربة من الملوحة عن طريق غسلها وصرف المياه بصورة فنية.
2- حماية الأراضي الزراعية من زحف الرمال عن طريق التشجير لذا تقام سنوياً حملة ولمدة أسابيع للتشجير خاصة في المناطق الزراعية.
3- استصلاح الأراضي الفيضية حيث يتم التحكم في مياه الفيضانات بالإضافة إلى إنشاء السدود والحواجز الرملية ومكافحة تدهور وانجراف التربة.

وفي اليمن تعمل الدولة جاهدة على تطوير وصيانة الموارد الزراعية غير المتجددة سواء منها المائية أو الأرضية. كما تركز الدولة في هذا الإطار على إدخال وتبني وسائل الري الحديث وترشيد استخدام مياه الري لزيادة كفاءة مياه الري، وبالتالي زيادة مساحة الرقعة الزراعية غير المستغلة. تقوم الدولة ممثلة بوزارة الزراعة بتوعية المزارعين بأهمية المدرجات الزراعية والتي تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي المساحة المنزرعة، وذلك عن طريق إقامة وتمويل المشاريع الخاصة بالحفاظ على الأراضي والمياه، وعن طريق صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي، وكذلك إقامة عدد كبير من مشاريع الري لتغذية المياه الجوفية التي تتعرض للاستنزاف.

2-2 مستويات أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم:

يشهد العالم زيادة غير مسبوقة في أسعار الأغذية إذ وصلت الأسعار الاسمية لجميع السلع الغذائية الرئيسية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2008 أعلى مستوياتها في خمسين عاماً، بينما وصلت الأسعار بالقيمة الحقيقية إلى أعلى مستوى لها منذ ثلاثين عاماً تقريباً. ورغم أن أوضاع أسواق الأغذية تختلف من بلد لآخر، وأن تطور هذه الأوضاع في المستقبل يظل أمراً غير معروف فإن التوقعات تشير إلى أن أسعار الأغذية ستواصل ارتفاعها في السنوات القليلة القادمة. وأنه من المنتظر أن تؤثر الأسعار المرتفعة على أغلب أسواق البلدان النامية.

وعلى صعيد السلع الغذائية بلغ متوسط الزيادة في أسعار سلعة القمح بين عامي 2006 و2008، 72% بينما سجلت أسعار القمح انخفاضاً في الربع الأول من عام 2009 مقارنة بمستويات الأسعار في عام 2008، ولكنها ظلت أعلى بحوالي 24% عن مستويات الأسعار في عام 2006. كما أن متوسط أسعار سلعة الأرز سجل ارتفاعاً بلغ 123 % في عام 2008 مقارنة بمتوسط أسعار 2006، وقد استمرت أسعار الأرز في الزيادة ولكن بصورة متناقصة حيث بلغت نسبة الزيادة في متوسط الأسعار في الربع الأول من عام 2009 حوالي 99% مقارنة بأسعار 2006. ويوضح الشكل (2-1) التغيرات في الأسعار العالمية لسلع القمح والأرز والذرة الرفيعة والذرة الشامية خلال الأعوام 2007-2009.

وينتج عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية العديد من المشكلات، فارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يكون مدمراً بالنسبة للعديد من السكان الذين يعانون من الجوع، وتقدر أعدادهم بما يزيد على 800 مليون نسمة. ويمثل كذلك ضغطاً كبيراً على ميزان المدفوعات في الدول النامية والدول العربية المستوردة للغذاء.

شكل (2-1): تطور الأسعار الاسمية العالمية لسلع القمح والأرز والذرة الرفيعة والذرة الشامية
خلال الفترة 2007 - 2009

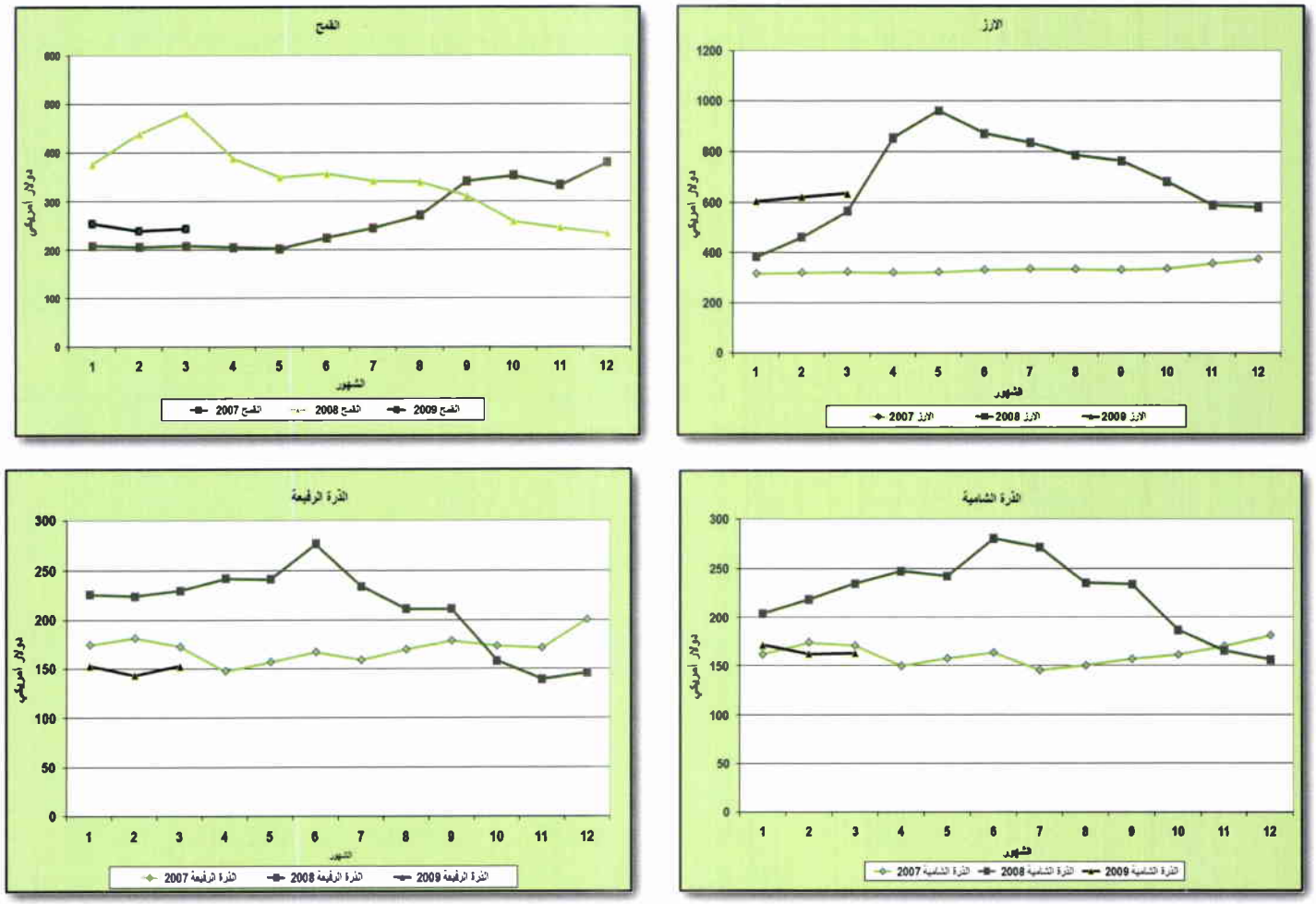

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

أما في الوطن العربي، فتشير الإحصاءات إلى استمرار ارتفاع مستويات أسعار معظم السلع الغذائية بين عامي 2007 و2008، وارتفاعها أيضاً مقارنة بالسنوات الماضية. كما توضح بيانات شكل (2-2) أن الزيادة في الأسعار الاسمية في الوطن العربي بين عامي 2007 و2008 تراوحت في المتوسط بين 24.3 % للحبوب، 17.3 % للزيوت النباتية، 6.8 % للدرنات، 15.1 % للبقوليات، 2.8 % للسكر، 15.8 % للأسماك، 13.1 % للألبان، 11.8 % للحوم الحمراء و15.8 % للحوم البيضاء.

شكل (2-2): التغير النسبي للأسعار الاسمية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي 2007-2008

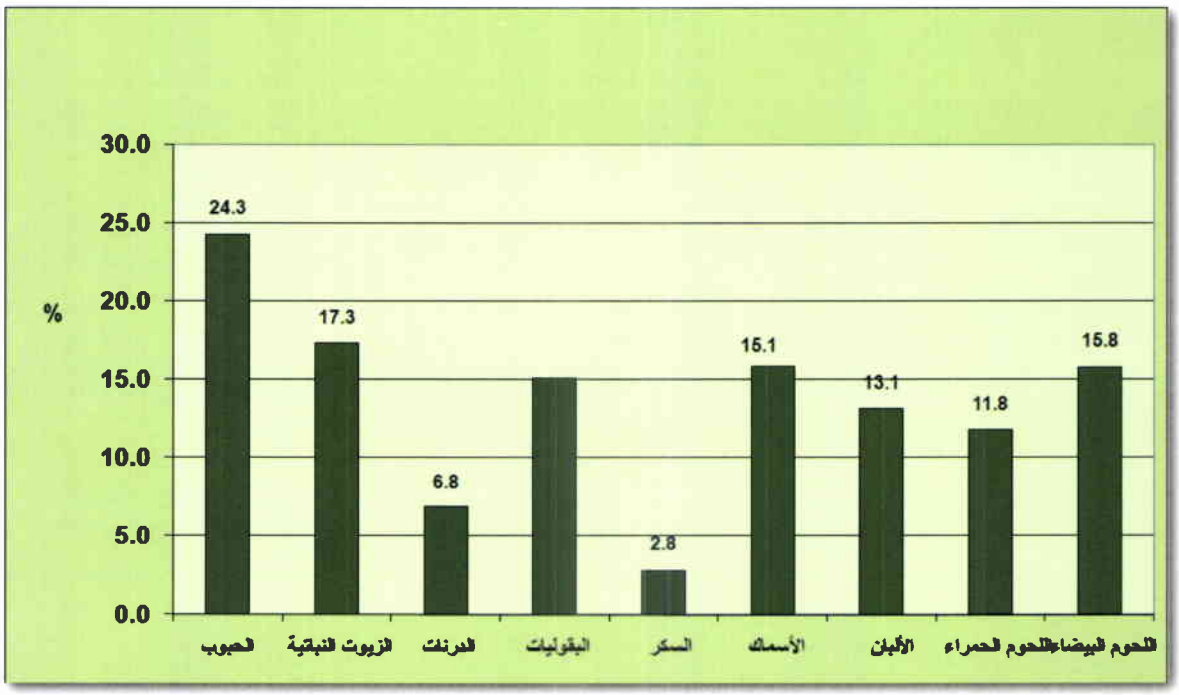

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

أما على المستوى القطري في الدول العربية كما يوضح الشكل (2-3) فقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عامي 2007 و2008. وكانت أعلى نسب الزيادة في أسعار مجموعة الحبوب بلغت نحو 55.2 % في فلسطين تلتها قطر بنسبة زيادة قدرها 48% ثم البحرين بنسبة 45.9 %. أما في دول سلطنة عمان وسوريا والعراق ومصر فقد بلغت نسبة الزيادة في أسعار الحبوب 38.3 %، 26.5 %، 23% و21% على التوالي. بينما استقرت أسعار الحبوب في موريتانيا وتونس حيث تتبنى هذه الدول سياسات دعم أسعار الغذاء. وكان الارتفاع في أسعار الحبوب في الوطن العربي نتاجاً طبيعياً للزيادة في أسعاره العالمية حيث إن غالبية الدول العربية تعتبر مستوردة للحبوب وعلى رأسها القمح والأرز.

كما ارتفعت أسعار الزيوت النباتية ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية، وبنحو 38.9 % في قطر، و37.1 % في السعودية. بينما بلغت الزيادة 30.6 %، 20% و16% في كل من البحرين والعراق وفلسطين بالترتيب.

شهدت أسعار سلعة السكر تغيرات متفاوتة تارة بالزيادة كما في دولة قطر (40%). ومرة أخرى بالنقصان كما في موريتانيا (-5.21%)، بينما استقرت أسعارها في دول البحرين وتونس وسوريا والسودان والعراق. كما ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء في معظم الدول العربية بمعدل بلغ أقصاه 35% في سوريا، وأدناه 3.6 % في تونس، واستقرت في كل من السودان وموريتانيا. أما بالنسبة للحوم البيضاء فقد ازدادت بنحو 38.6 % في سلطنة عمان، وبنحو 34% البحرين. وازدادت في كل من فلسطين وسوريا والسعودية بنسب 30.1 % و18.5 % 12.7 % بالترتيب.

وكذلك الحال بالنسبة للدرنات والبقوليات التي ازدادت أسعارها في معظم الدول العربية بنسب تراوحت بين 14 % و35 %. ويعود ارتفاع السلع الغذائية في عام 2008 على المستوى العربي إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية عالمياً باعتبار أن الدول العربية مستورد صريح للغذاء بالإضافة إلى عدة عوامل مرتبطة بالوطن العربي خاصة أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء فيها ومنها:

1- انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة في موسم 2008 كما في الجزائر، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين وموريتانيا.
2- ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي وخاصة المستورد منها. وارتفاع تكاليف النقل كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار البترول.

3 -إتباع بعض الدول العربية لسياسات تصديرية لا يراعى فيها حجم الاحتياجات المحلية من السلع المصدرة بسبب ضعف آليات التنبؤ بحجم الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى أن الربع الأخير من عام 2008، والربع الأول من عام 2009 قد شهد بعض التطورات على صعيد المتغيرات الاقتصادية مثل انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الأخرى، وانخفاض أسعار اليورو مما أدى إلى تراجع أسعار العديد من السلع الغذائية بشكل ملموس. هذا بالإضافة إلى آثار الكساد الاقتصاد العالمي والذي ساعد على الانخفاض في أسعار السلع الغذائية عالمياً نتيجة لانخفاض الطلب عليها. غير أن استمرار هذه الأزمة قد يؤدي إلى انخفاض في جملة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة مما قد يترجم في قلة المعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها.

شكل (2-3) التغيرات النسبية لأسعار المجموعات الغذائية في بعض الدول العربية بين عامي 2007-2008

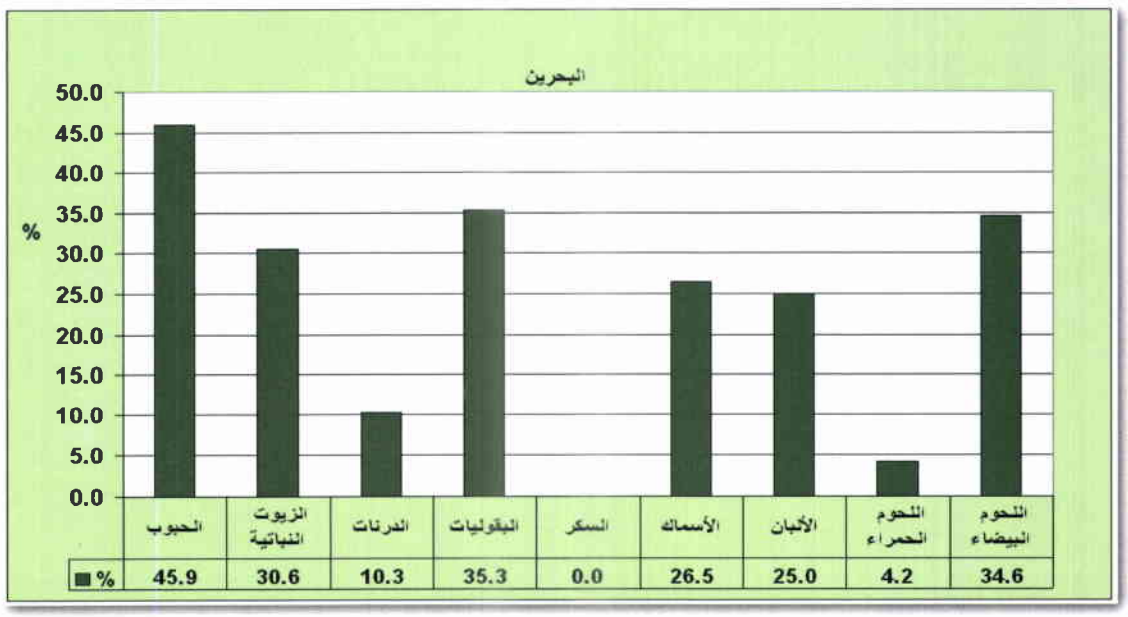

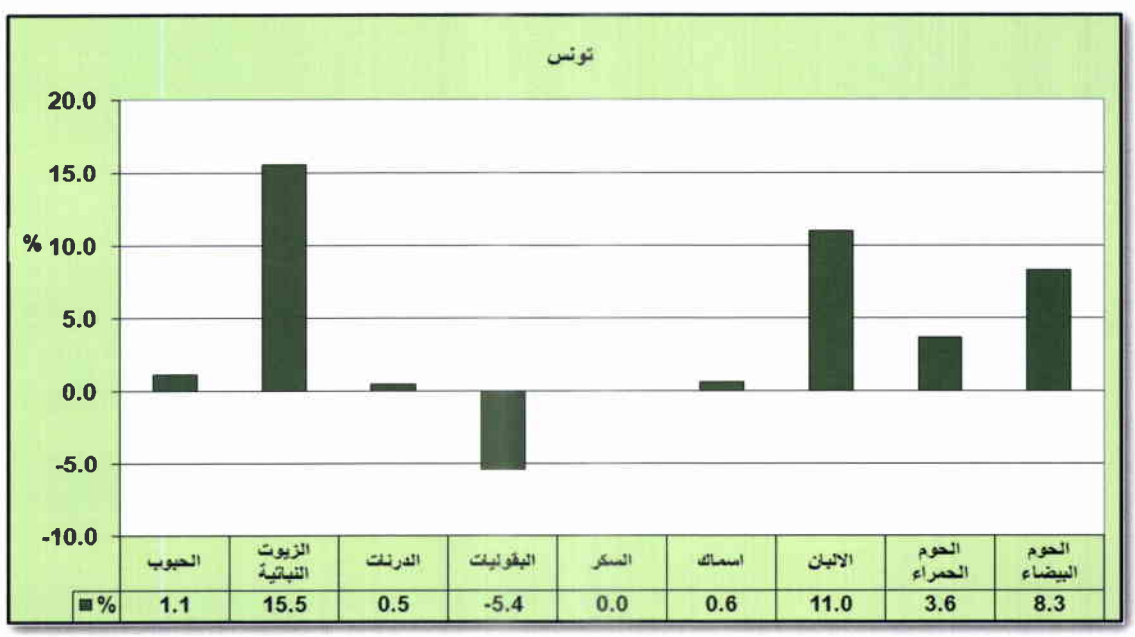

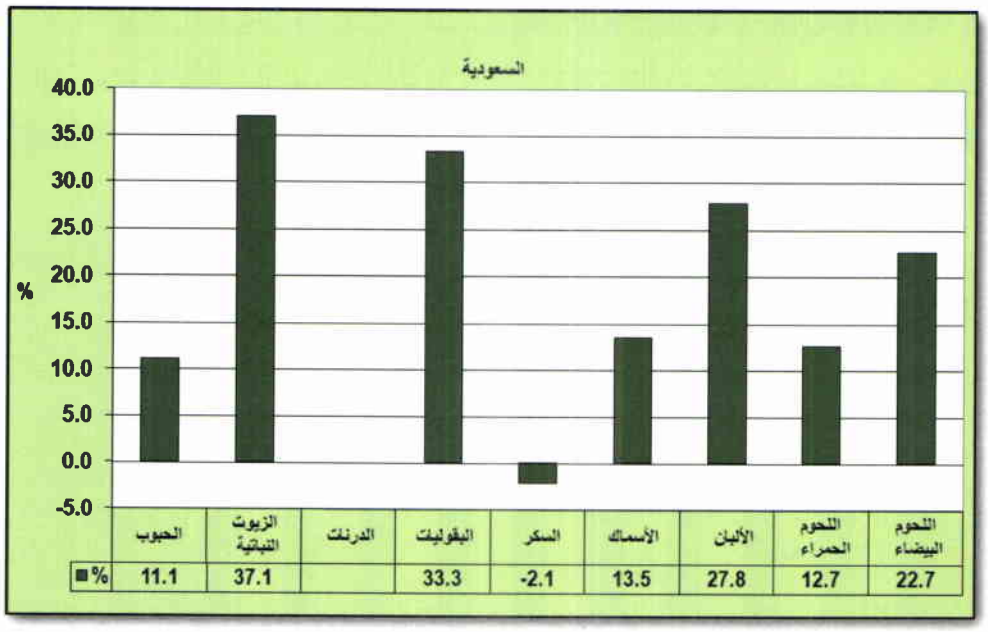

	الحبوب	الزيوت النباتية	الدرنات	البقوليات	السكر	الأسماك	الألبان	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
%	11.1	37.1		33.3	-2.1	13.5	27.8	12.7	22.7

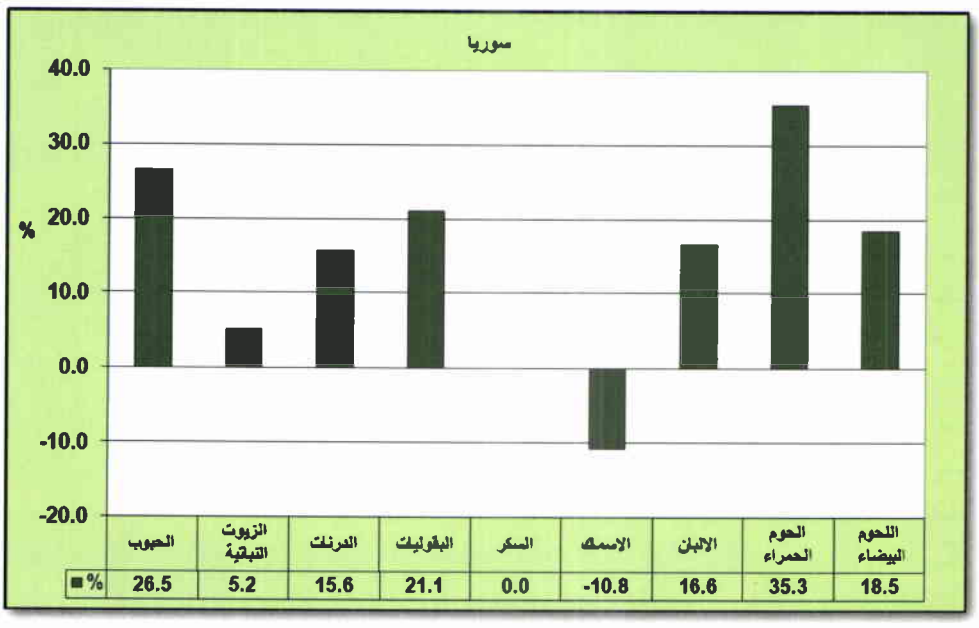

	الحبوب	الزيوت النباتية	الدرنات	البقوليات	السكر	الاسماك	الالبان	الحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
%	26.5	5.2	15.6	21.1	0.0	-10.8	16.6	35.3	18.5

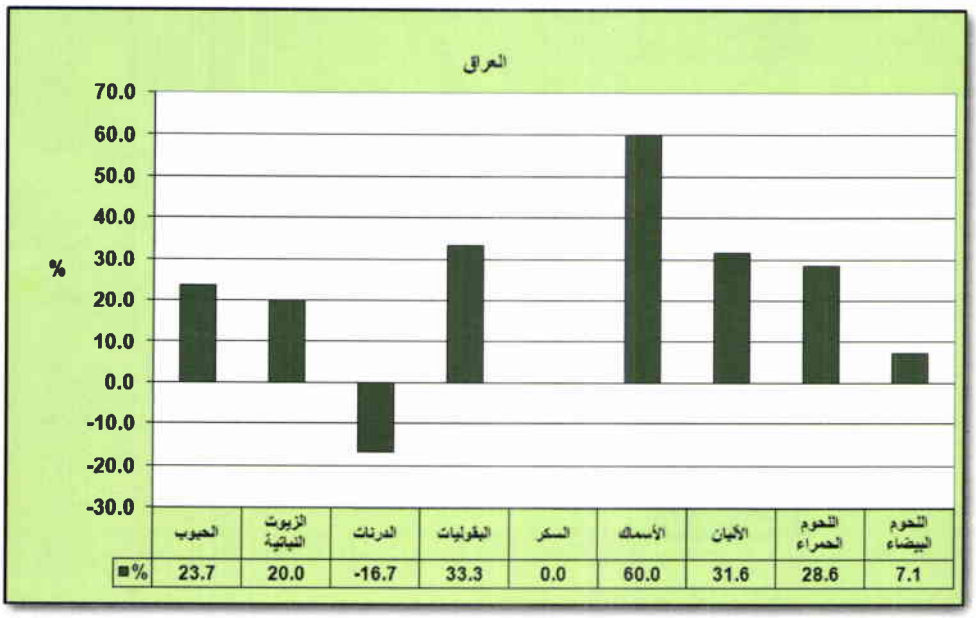

	الحبوب	الزيوت النباتية	الدرنات	البقوليات	السكر	الأسماك	الألبان	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء
%	23.7	20.0	-16.7	33.3	0.0	60.0	31.6	28.6	7.1

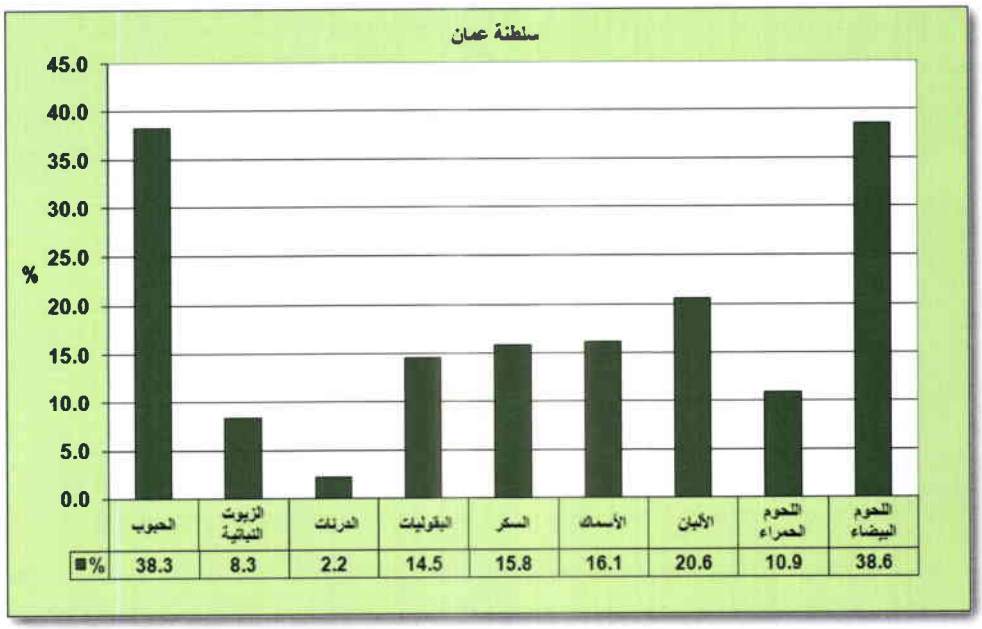
سلطنة عمان
45.0
40.0
35.0
30.0
25.0
20.0
15.0
10.0
5.0
0.0
%
الحبوب
الزيوت النباتية
الدرنات
البقوليات
السكر
الأسماك
الألبان
اللحوم الحمراء
اللحوم البيضاء
%
38.3
8.3
2.2
14.5
15.8
16.1
20.6
10.9
38.6

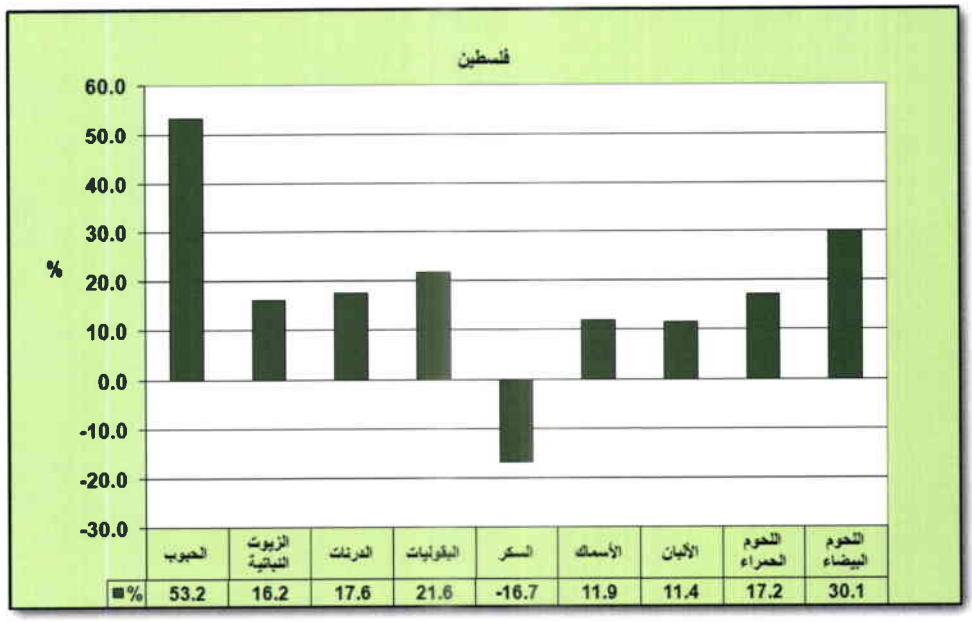
فلسطين
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
-10.0
-20.0
-30.0
%
الحبوب
الزيوت النباتية
الدرنات
البقوليات
السكر
الأسماك
الألبان
اللحوم الحمراء
اللحوم البيضاء
%
53.2
16.2
17.6
21.6
-16.7
11.9
11.4
17.2
30.1

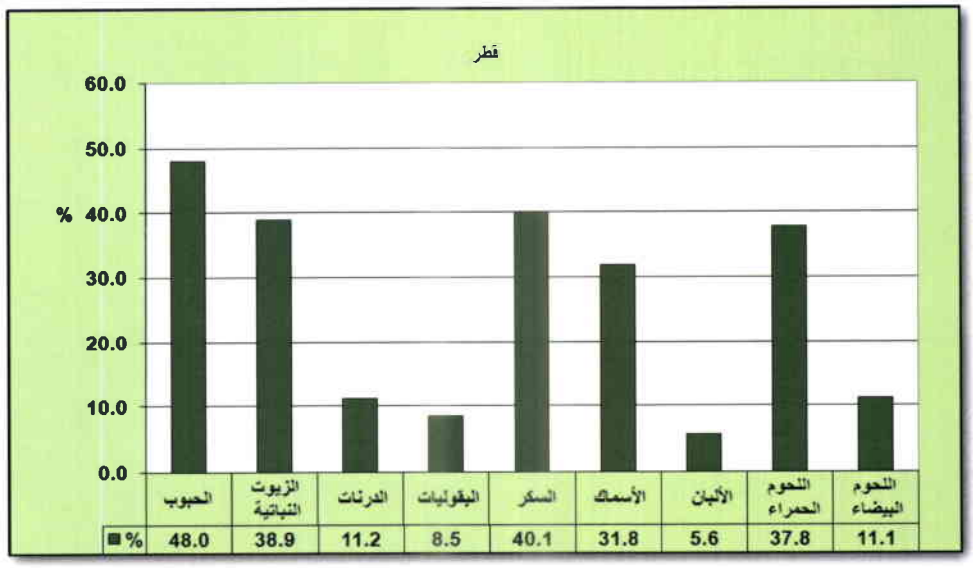
قطر
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
%
الحبوب
الزيوت النباتية
الدرنات
البقوليات
السكر
الأسماك
الألبان
اللحوم الحمراء
اللحوم البيضاء
%
48.0
38.9
11.2
8.5
40.1
31.8
5.6
37.8
11.1

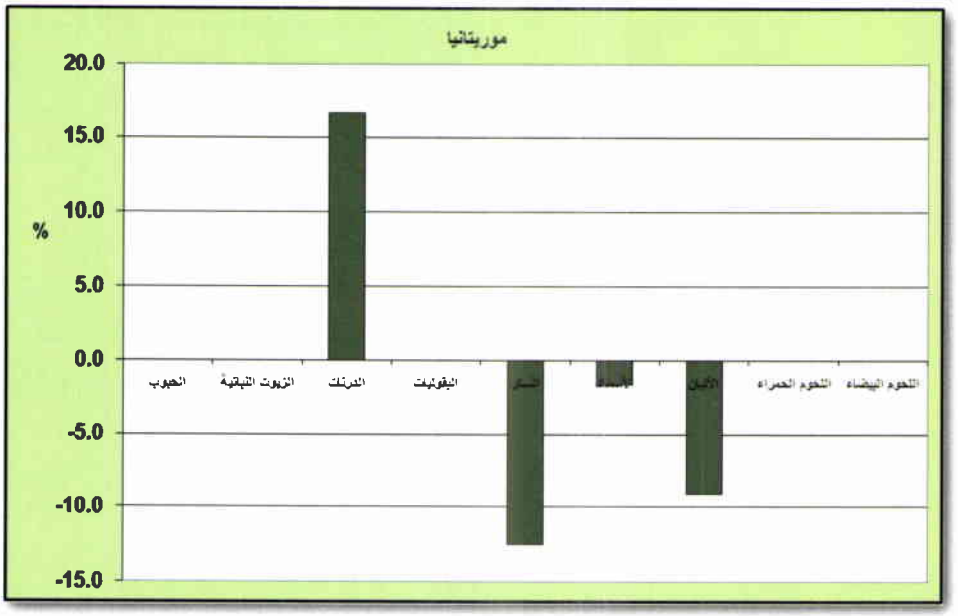

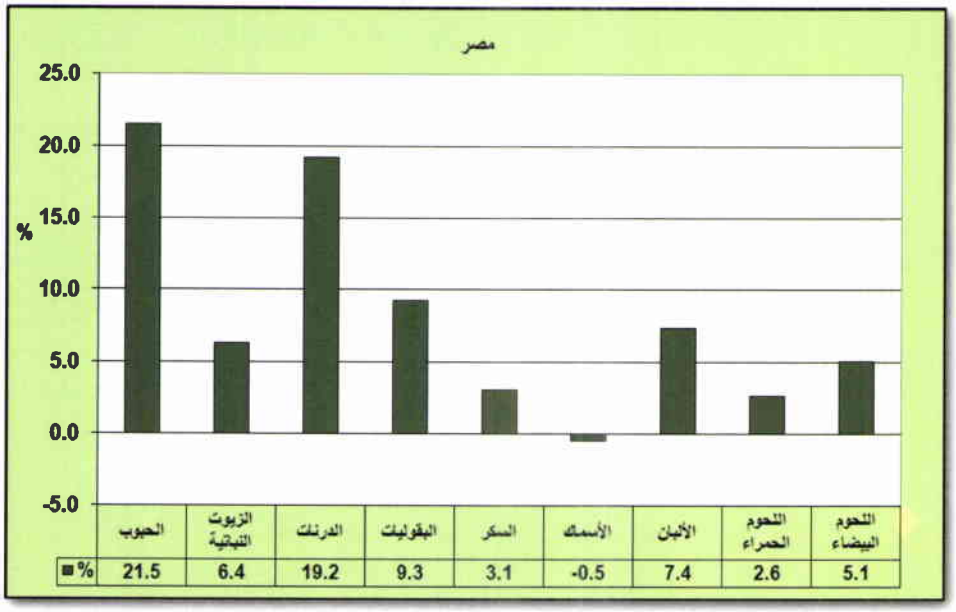

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

3-2 الأرقام القياسية لأسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم:

تعتبر الأرقام القياسية مؤشراً يعكس التطور الحقيقي لأسعار السلع الغذائية، حيث إن أسعار السلع الغذائية تُرجح عادة بالأسعار في سنة سابقة تعرف بسنة الأساس. وتوضح بيانات شكل (2-4) التطورات في الأرقام القياسية لأسعار الغذاء بصورة مجملة في العالم خلال الفترة 2006-2008. حيث بلغت الأرقام القياسية للسلع الغذائية في عام 2008 مستويات غير مسبوقة إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار الغذاء الإجمالي 213.5 في شهر يونيو 2008 مسجلاً أعلى مستوى خلال الفترة من 2006 وحتى 2008.

كما تشير بيانات شكل (2-5) إلى الارتفاع الكبير في الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار مجموعة الحبوب في عام 2008 نحو 238 مقارنة بحوالي 167 في 2007، ونحو 121 في 2006. كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار مجموعة اللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأعوام السابقة.

شكل (2-4): تطور الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في العالم خلال الفترة 2006 – 2008

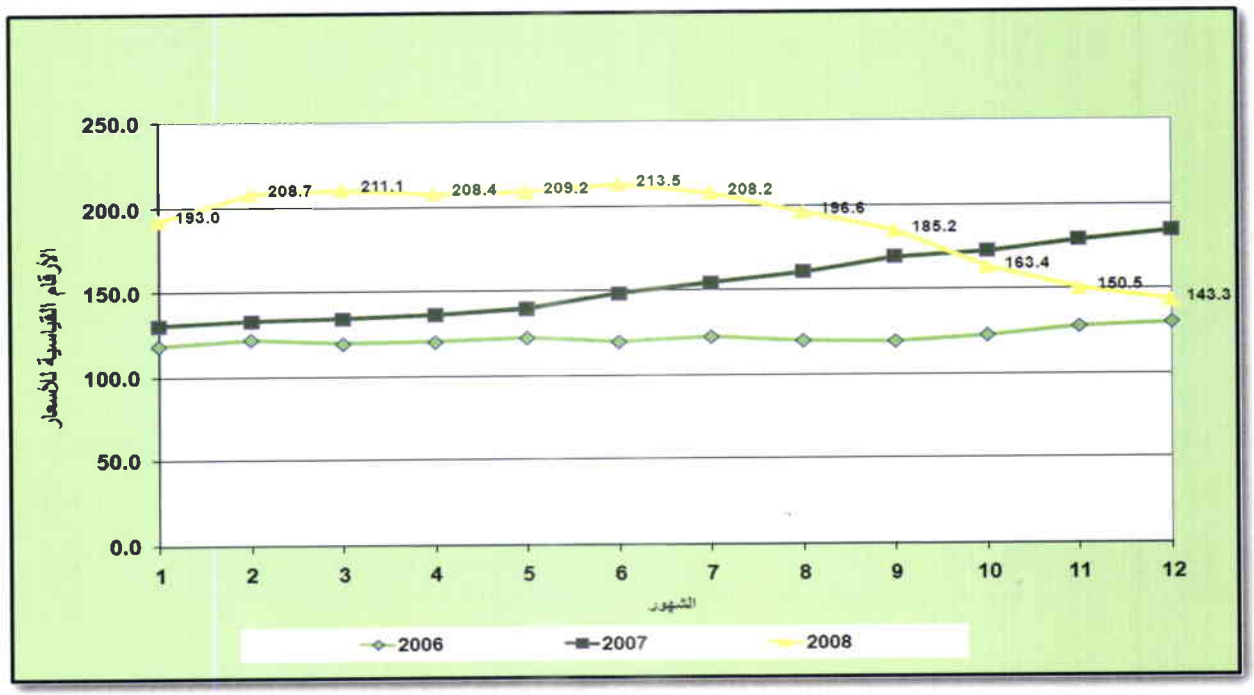

المصدر: من بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2-5): تطور الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في العالم خلال الفترة 2006-2009

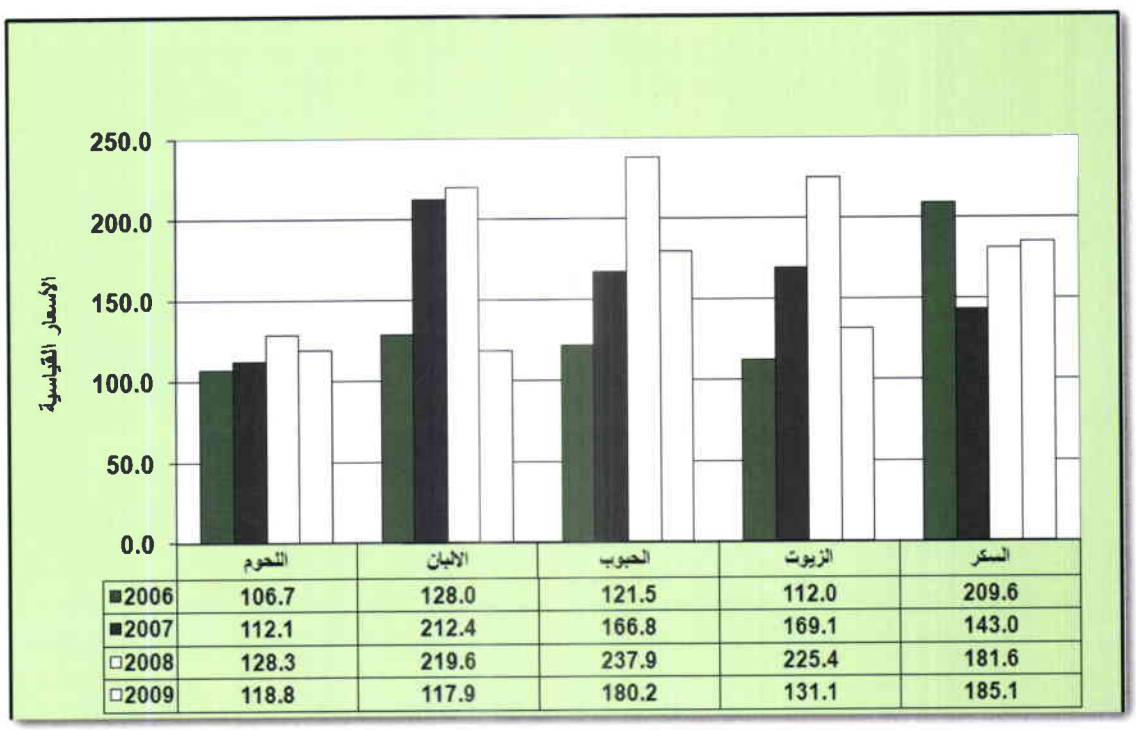

	اللحوم	الألبان	الحبوب	الزيوت	السكر
■2006	106.7	128.0	121.5	112.0	209.6
■2007	112.1	212.4	166.8	169.1	143.0
□2008	128.3	219.6	237.9	225.4	181.6
□2009	118.8	117.9	180.2	131.1	185.1

المصدر: من بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

أما على مستوى الوطن العربي فتشير معدلات الأرقام القياسية لمجموعات السلع الغذائية الرئيسية في عام 2008 إلى ارتفاع ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة كما في الجدول (2-2) الذي يوضح التطور في الأرقام القياسية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية في الوطن العربي في الفترة 2006-2008.

ويتضح من بيانات الجدول أن الأسعار القياسية لمجموعة محاصيل الحبوب قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً نظراً لأن معظم الدول العربية تعتمد على الاستيراد من خارج الوطن العربي لسد احتياجاتها من الحبوب. ويتبين من الجدول الارتفاع الكبير بين عامي 2007 و2008 في الأرقام القياسية لأسعار مجموعة الحبوب على المستوى القطري، كما هو الحال في سلطنة عمان حيث بلغت نسبة التغير 46.7 %، تليها اليمن بنسبة 44.8 % ثم قطر بنسبة 31.3 % ثم فلسطين بحوالي 30.6% ثم مصر وسوريا والسعودية بحوالي 21.8%، 20.8 %، 9.35 % بالترتيب.

كذلك ارتفعت الأرقام القياسية لمجموعة الزيوت النباتية ارتفاعاً ملحوظاً في معظم الدول العربية بين عامي 2007 و2008 حيث بلغ أعلى مستوى للزيادة في سلطنة عمان (44.7 %)، وأدناها في مصر (6.4%). أما الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الدرنات بين عامي 2007 و2008 فقد تراوحت بين 23% كما في دولة فلسطين و4.4 % كما في سلطنة عمان.

كما ازدادت أيضاً الأرقام القياسية لأسعار مجموعات البقوليات والسكر والأسماك والألبان واللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، وبنسب بلغت أعلاها 33.3 % بالنسبة للبقوليات، و9.8 % بالنسبة للسكر و27.8 % للأسماك.

جدول (2-2): تطور الأرقام القياسية لأسعار مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2006-2008

الدولة	المجموعة السلعية	سنة الأساس	2006	2007	2008	معدل التغير (%)
السعودية		1999				
	الحبوب		95	104	113*	8.7
	الزيوت النباتية		100	106	112	5.7
	الدرنات		191	222	257	15.8
	البقوليات		114	118	123	4.2
	السكر		110	110	110	0.0
	الأسماك		142	145	149	2.8
	الألبان		96	96	96	0.0
	اللحوم الحمراء		117	133	151	13.5
	اللحوم البيضاء		105	118	132	11.9
سوريا	الحبوب	2000	115	154	186	20.8
	الزيوت النباتية		140	162	180	11.1
	الدرنات		173	213	247	16.0
	البقوليات		263	290	367	26.6
	السكر		177	192	197	2.6
	الأسماك		183	204	198	- 2.9
	الألبان		144	179	222	24.0
	اللحوم الحمراء		161	186	209	12.4
	اللحوم البيضاء		183	225	267	18.7
العراق		2000				
	قمح		150	200	250	25.0
	أرز		300	400	500	25.0
	ذرة شامية		275	350	425	21.4
	الزيوت النباتية		1000	1250	1500	20.0
	الدرنات		700	600	500	-16.7
	البقوليات		1000	1500	2000	33.3
	السكر		400	400	400	0.0
	اللبن		390	570	750	31.6
	اللحوم الحمراء		5000	7000	9000	28.6

الدولة	المجموعة السلعية	سنة الأساس	2006	2007	2008	معدل التغير (%)
	اللحوم البيضاء		3250	3500	3750	7.1
سلطنة عمان		2000				
	الحبوب		105	131	192	46.6
	الزيوت النباتية		104	121	175	44.6
	الدرنات			159	166	4.4
	السكر		118	142	151	6.3
	الأسماك			133	165	24.1
	الألبان		102	109	139	27.5
	اللحوم الحمراء			142	160	12.7
	اللحوم البيضاء			123	174	41.5
فلسطين		2004				
	الحبوب		107	115	150	30.4
	الزيوت النباتية		124	124	161	29.8
	الدرنات		108	101	125	23.8
	البقوليات		113	113	143	26.5
	السكر		181	179	153	-14.5
	الألبان		102	107	118	10.3
	اللحوم الحمراء		117	120	139	15.8
	اللحوم البيضاء		110	120	142	18.3
قطر		2001				
	الحبوب		112	115	151	31.3
	الزيوت النباتية		109	108	135	25.0
	الدرنات		107	122	138	13.1
	البقوليات		107	112	131	17.0
	السكر		107	115	126	9.6
	الأسماك		164	181	231	27.6
	الألبان		102	108	118	9.3
	اللحوم الحمراء		123	138	166	20.3
	اللحوم البيضاء		116	129	165	27.9
مصر		2000				
	الحبوب		162	197	239*	21.3
	الزيوت النباتية		655	696	741	6.5
	الدرنات		144	172	205	19.2
	البقوليات		444	486	531	9.3
	السكر		294	303	312	3.0
	الأسماك		26	26	26	0.0
	الألبان		2.7	2.9	3.1	6.9
	اللحوم الحمراء		30	31	32	3.2
	اللحوم البيضاء		11	12	12	0.0
موريتانيا		1985				
	الحبوب		207	207	180	0.31 -
	الزيوت النباتية		500	500	500	0.0
	الدرنات		165	165	165	0.0
	البقوليات		168	168	168	0.0
	السكر		200	200	200	0.0
	الأسماك		700	700	600	14.3 -
	اللبن		240	240	240	0.0
	اللحوم الحمراء		1000	900	900	0.0

الدولة	المجموعة السلعية	سنة الأساس	2006	2007	2008	معدل التغير (%)
	اللحوم البيضاء		650	800	650	18.8 -
اليمن	الحبوب	2000	116	142	205	44.4
	الزيوت النباتية		111	161	202	25.5
	الدرنات		115	136	142	4.4
	البقوليات		122	187	207	10.7
	السكر		103	108	113	4.6
	الأسماك		105	112	172	53.6
	الألبان		107	124	233	87.9
	اللحوم الحمراء		114	119	180	51.3

المصدر : احتسبت من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

4-2 العوامل المؤثرة على أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم:

تُعرف دول الوطن العربي بأنها دول مستوردة صافية للعديد من السلع الغذائية، فهي بالتالي تتأثر بالتغيرات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية. ومن الملاحظ أن حركة الأسعار العالمية شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة 2006-2008 ولكنها بدأت في الحركة نزولاً في الربع الأخير من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. أما أهم العوامل التي يعتقد بأن لها أثراً مباشراً في ارتفاع أسعار السلع الغذائية يمكن تصنيفها على عوامل ذات علاقة بالعرض والطلب على السلع الغذائية في العالم ومن أهم العوامل المتعلقة بالعرض:

1- توجيه الموارد الزراعية لإنتاج محاصيل تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي الذي يدر عوائد عالية مقارنة بالسلع الغذائية التقليدية. حيث تتجه الولايات المتحدة وأوروبا والبرازيل إلى زيادة إنتاجها من الإيثانول والديزل من محاصيل الذرة والزيوت النباتية. والتي تنتج منها هذه الدول حوالي 10 ملايين طن من الوقود الحيوي والذي يتوقع أن يزيد إلى 12 مليون طن في عام 2016.

وكذلك فإن استراليا وبعض الدول في آسيا مثل الصين وماليزيا تتبع سياسات لزيادة إنتاجها من الطاقة الحيوية. وجميع هذه العوامل تؤدي إلى تحويل الموارد الزراعية بعيداً عن إنتاج السلع الغذائية وبالتالي يقل المعروض منها مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.

2- آثار التغييرات المناخية في العالم التي ساهمت في خلق ظروف طبيعية غير ملائمة من موجات جفاف وفيضانات وصقيع آثرت على أجزاء واسعة من العالم. أدت هذه الظروف إلى تقليص المساحة المحصودة من المحاصيل الغذائية في عدد من الدول الكبرى مثل أستراليا والصين والأرجنتين والهند وكان لذلك آثاره العكسية عل المعروض العالمي من الغذاء حيث قدر الانخفاض في إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو 20 %.

3 - إتباع الدول المنتجة والمصدرة للسلع الغذائية لسياسات تجارية حمائية تتمثل في فرض رسوم جمركية عالية وقيود على الصادرات الزراعية.

4 - الانخفاض في حركة المخزون العالمي من الحبوب حيث وصل مخزون الحبوب الأمريكي أدنى مستوى له منذ 60 عاماً في عام 2008. بينما وصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاماً ويتوقع أن ينخفض المخزون من البذور الزيتية بنحو 22 %.

5 - التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية ومن أهم مظاهره انعدام السيولة المالية في المؤسسات المالية والذي يؤدي بدوره إلى تقليص الاستثمارات في مجال إنتاج السلع الغذائية مما أدى إلى نقص المعروض من السلع الغذائية.

ومن أهم العوامل المؤثرة على جانب طلب السلع الغذائية في العالم والتي أثرت على ارتفاع أسعار الغذاء العالمي ما يلي:

1- ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة في عام 2008 حيث فاقت أسعار البترول حدود 140 دولار للبرميل. أدى هذا إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الغذائية بصورة مباشرة حيث إن عمليات إنتاج هذه السلع تتطلب استخدام الطاقة وخاصة في أساليب الإنتاج الحديثة المستخدمة. وكذلك بصورة غير مباشرة أدى ارتفاع البترول إلى ارتفاع تكاليف النقل مما أثّر على السعر النهائي للسلع الغذائية بالزيادة.

2- ارتفاع معدلات النمو ومستويات المعيشة في الاقتصاديات الناشئة ذات الكثافة السكانية العالية مثل الهند والصين مما نتج عنه تزايد في القوة الشرائية في هذه البلدان. وأدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع أسعارها.

وهناك عدة عوامل أدت إلى توجيه الأسعار نحو الانخفاض في الربع الأخير من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. ومن أهم تلك العوامل ما يلي:

1- انخفاض أسعار النفط وارتفاع أسعار الدولار وانخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار مما أدى إلى تراجع أسعار العديد من السلع بشكل ملموس.

2- استمرار التباطؤ في الاقتصاد العالمي مما أدى إلى انخفاض في الطلب على السلع الغذائية وبالتالي اتجهت أسعار السلع الغذائية نحو الانخفاض.

3- تكريس الجهود والسياسات العالمية لزيادة إنتاج الغذاء. فعلى المستوى العالمي تم صياغة العديد من السياسات في إطار مؤتمر الغذاء العالمي في روما في يونيو 2008، ومؤتمر قمة الـ 20 في لندن الذي عقد لمواجهة الأزمة المالية العالمية. وقد نادت تلك المؤتمرات بزيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية، وتطوير الاستثمار الزراعي لزيادة إنتاج الغذاء. وعلى المستوى العربي فقد تضمن إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، ومؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي عُقد بالكويت خلال الفترة 19 – 20 يناير 2009 العديد من التدابير اللازمة والتوصيات المهمة.

5-2 توقعات أسعار السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي والعالم:

بالرغم من أن أسعار الغذاء اتجهت تدريجياً نحو الانخفاض أو الاستقرار في الربع الأخير من العام 2008 والربع الأول من العام، 2009 إلا أن التوقعات تشير إلى أن أسعار الغذاء سوف تظل مرتفعة خلال عامي 2008 و2009، وذلك بسبب قلة الاستثمارات المتوقعة الموجهة إلى قطاع الزراعة في العالم والناجمة عن الأزمة المالية العالمية الحالية، ودورة الكساد الاقتصادي العالمي الراهنة. ومن المتوقع أن تظل الأسعار أعلى من مستوياتها في عام 2004 لمعظم مجموعات السلع الغذائية، خاصة وأن الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية المستخدمة في إنتاج الوقود الحيوي سوف تستمر في تخصيص المزيد من تلك السلع للتوسع في إنتاج الوقود الحيوي، كما يتوقع أن تستمر في تبني السياسات الرامية إلى تقليل حجم الصادرات من تلك السلع، وزيادة الضرائب المفروضة على الصادرات منها. كما أنه من المتوقع أن يساهم تراجع المخزون العالمي من الحبوب والمحاصيل الغذائية، واستمرار الأسعار العالمية للنفط الخام عند مستوياتٍ مرتفعةٍ، إلى إحداث تقلبات سعرية في السوق العالمي للسلع الزراعية.

ويشير تقرير مشترك لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تم نشره خلال شهر مايو (أيار) من عام 2008، إلى أن أسعار السلع الغذائية الرئيسية سوف تزداد خلال الفترة 2008-2017 عما كانت عليه خلال فترة التسعينات. حيث يتوقع التقرير أن يزداد متوسط الأسعار الاسمية للسلع الغذائية خلال الفترة 2008-2017 مقارنة مع الفترة 1998-2007 بنحو 20% للحوم و30% للسكر الخام والمكرر و40-60 % للقمح والذرة والحليب وأكثر من 60% للبذور الزيتية وأكثر من 80% للزيوت النباتية. وجدير بالذكر أن التقرير قد اعتمد على عدد من الفرضيات في الوصول إلى الأرقام سابقة الذكر والتي من أهمها تباطؤ وثبات النمو الاقتصادي وتزايد النمو السكاني العالمي بالإضافة إلى ثبات معدلات التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي ومعظم دول العالم، واستمرار أسعار النفط بالارتفاع التدريجي من متوسط 90 دولاراً للبرميل عام 2008 إلى نحو 104 دولار عام 2017 على الرغم من إمكانية وصوله لأعلى من ذلك خلال فترة أو سنة معينة. وذلك على الرغم من وجود العديد من الاختلافات بين الخبراء حول الاتجاهات المستقبلية لأسعار النفط، حيث يعتقد البعض بأن الارتفاع المستمر في أسعار النفط سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي عليه مما سيسهم في انخفاض أسعاره، في حين يرى البعض الآخر بأن أسعار النفط تتصف بكونها غير مرنة مما يعني ارتفاعها في المدى القصير.

وبصفة عامة فأن ارتفاع أسعار البترول يؤثر ايجابياً على مقتصدات الدول العربية المصدرة للبترول حيث يؤدي ذلك إلى حدوث فائض في الميزان التجاري لهذه الدول، مما يساعد هذه الدول في تنفيذ سياسات دعم الغذاء بالنسبة لمواطنيها. بينما تتأثر سلباً الدول العربية غير المنتجة للبترول حيث إن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى صعوبات في توفر العملة الأجنبية المخصصة لشراء الغذاء.

6-2 اتجاهات تكاليف إنتاج السلع الغذائية:

تؤثر تكاليف إنتاج السلع الغذائية على المعروض منها حيث إن زيادة تكاليف الإنتاج تؤدي إلى قلة المعروض منها بانتقال منحنى عرضها إلى اليسار. ومن أهم العوامل التي أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج في عام 2008 هي زيادة تكاليف الوقود التي أثرت على زيادة أسعار الأسمدة بأكثر من 160 % في بداية عام 2008 مقارنة بنفس الفترة من عام 2007. كما تؤثر زيادة أسعار الوقود على الزيادة في تكاليف إنتاج السلع الغذائية التي تستخدم الآلات في إنتاجها بالإضافة إلى الزيادة في تكاليف التسويق التي تتمثل في ارتفاع تكاليف النقل.

أما على مستوى الوطن العربي فقد شهدت تكاليف المحاصيل ارتفاعاً ملحوظاً حيث ازدادت تكاليف إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والبقوليات بين عامي 7002 و2008 بنسب 3% و19 % و19 % و10% بالترتيب. بينما ازدادت تكاليف إنتاج الدرنات والسكر والخضر بنسب 22 % و45 % و27% بالترتيب، جدول (2-3).

جدول (2-3): تطور تكاليف إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي
خلال الفترة 2006 - 2008

(دولار/هكتار)

المجموعة السلعية	2006	2007	2008	معدل التغير بين عامي 2007-2008 (%)
الحبوب	739	806	833	3
الحبوب الزيتية	568	568	675	19
البقوليات	654	687	754	10
الدرنات	4569	4764	5795	22
السكر	2304	2493	3621	45
الخضر	2024	2128	2711	27

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

وتعتبر الحبوب من أهم السلع الغذائية المنتجة في الوطن العربي سواء من حيث المساحات التي تشغلها أو من حيث أهميتها الغذائية، ويأتي على رأس مجموعة الحبوب القمح يليه الشعير ثم الأرز ثم الذرة الشامية والذرة الرفيعة. وتتسم تكاليف إنتاج الحبوب بارتفاعها نسبياً وبخاصة محصول القمح الذي يعتمد على الميكنة الزراعية في العديد من عملياته الفلاحية وخاصة في عمليتي الزراعة والحصاد، بالإضافة لاستخدامه للأسمدة الأزوتية والفسفورية. وعلى المستوى العام في الوطن العربي بلغت تكاليف إنتاج الحبوب 833 دولاراً للهكتار في عام 2008 بارتفاع طفيف (3%) عن عام 2007. وتعتبر تكاليف إنتاج القمح المروي هي الأعلى مقارنة بالحبوب الأخرى. وقد قدرت تكاليف إنتاج القمح في 2008 حوالي 1059 دولار للهكتار بزيادة قدرها 17% عن تكاليف 2007. وتزيد تكاليف إنتاج القمح المروي بنسبة 184 % عن تكاليف القمح المطري في الوطن العربي في 2008. كما أنها تقل بنسبة 2% عن تكاليف الشعير و17% عن تكاليف إنتاج الذرة الرفيعة في نفس العام.

وعلى مستوى الأقطار، ففي مصر بلغت تكاليف إنتاج القمح 1327 دولار/هكتار بنسبة زيادة 78.6 % عن عام 2007. ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع تكاليف المبيدات والأسمدة والعمليات الميكانيكية التي زادت بنسبة 77% و28% على التوالي عن العام 2007.

وفي سوريا حيث ينتج القمح المروي (طري، قاسي) بالإضافة إلى القمح المطري، فقد بلغت تكاليف إنتاج الهكتار من القمح المروي 981 دولاراً بنسبة زيادة 16.1 % من العام 2007. وتقل تكاليف إنتاج القمح المطري في سوريا كثيراً عن القمح المروي حيث بلغت تكاليف إنتاج الهكتار 287 دولاراً تعادل نحو 29.3 % من تكاليف إنتاج الهكتار من القمح المروي. وتأتت الزيادة في التكاليف كنتيجة لزيادة تكاليف الأسمدة ومياه الري بالإضافة إلى التكاليف التسويقية التي ازدادت بسبب ارتفاع أسعار البترول.

أما في فلسطين فلقد ازدادت تكاليف إنتاج القمح بنسبة 15% عن العام 2007 حيث بلغت تكاليف الهكتار نحو 1230 دولار. ومن أهم عناصر الإنتاج التي أدت إلى زيادة تكاليف إنتاج القمح في فلسطين هي تكاليف الأسمدة والعمليات اليدوية والميكانيكية ورسوم الأرض حيث تمثل العمليات الميكانيكية نسبة 47% من إجمالي التكاليف بينما تمثل رسوم

الأرض 30% من إجمالي التكاليف. وفي المملكة العربية السعودية ازدادت تكاليف إنتاج الهكتار بنحو 10 % عن العام 2007.

وفي المغرب فإن تكاليف إنتاج القمح تعتبر منخفضة نسبياً حيث بلغت 462 دولاراً/هكتار في عام 2008 بنسبة زيادة 9% عن العام 2007 وذلك، لأن القمح ينتج معظمه في القطاع المطري. وتمثلت زيادة التكاليف في بنود العمليات الميكانيكية التي ازدادت بنسبة 65% عن عام 2007، بينما لم يحدث تغير في رسوم الأرض. أما تكاليف إنتاج القمح في العراق فقد بلغت 2836 دولار للهكتار في عام 2008.

وبالنسبة لمحصول الشعير فقد بلغ متوسط تكاليف الهكتار على مستوى الوطن العربي في العام 2008 نحو 772دولاراً وذلك بنسبة زيادة 22% عن عام 2007. أما على المستوى القطري فقد بلغ متوسط تكاليف إنتاج الشعير عام 2008 نحو 153 دولاراً للهكتار في سوريا بنسبة زيادة 16.2 % عن العام 2007. وفي مصر بلغت تكاليف إنتاج الشعير 1011 دولار للهكتار بنسبة زيادة 38.3 %. وترجع الزيادة في التكاليف إلى الزيادة الكبيرة في تكاليف الأسمدة التي بلغت 56% عن مثيلتها في عام 2007، بالإضافة إلى الزيادة في بنود تكاليف عمليات الحصاد والعمليات الميكانيكية والمبيدات التي ازدادت بنسبة 37% و32% و15% بالترتيب. أما في فلسطين فقد ارتفعت تكاليف إنتاج محصول الشعير بنسبة 15% عن العام 2007 حيث بلغت نحو 1150 دولار للهكتار.

شكل(2-6): تطور تكاليف إنتاج محاصيل القمح المروي والقمح المطري والشعير والذرة الرفيعة في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

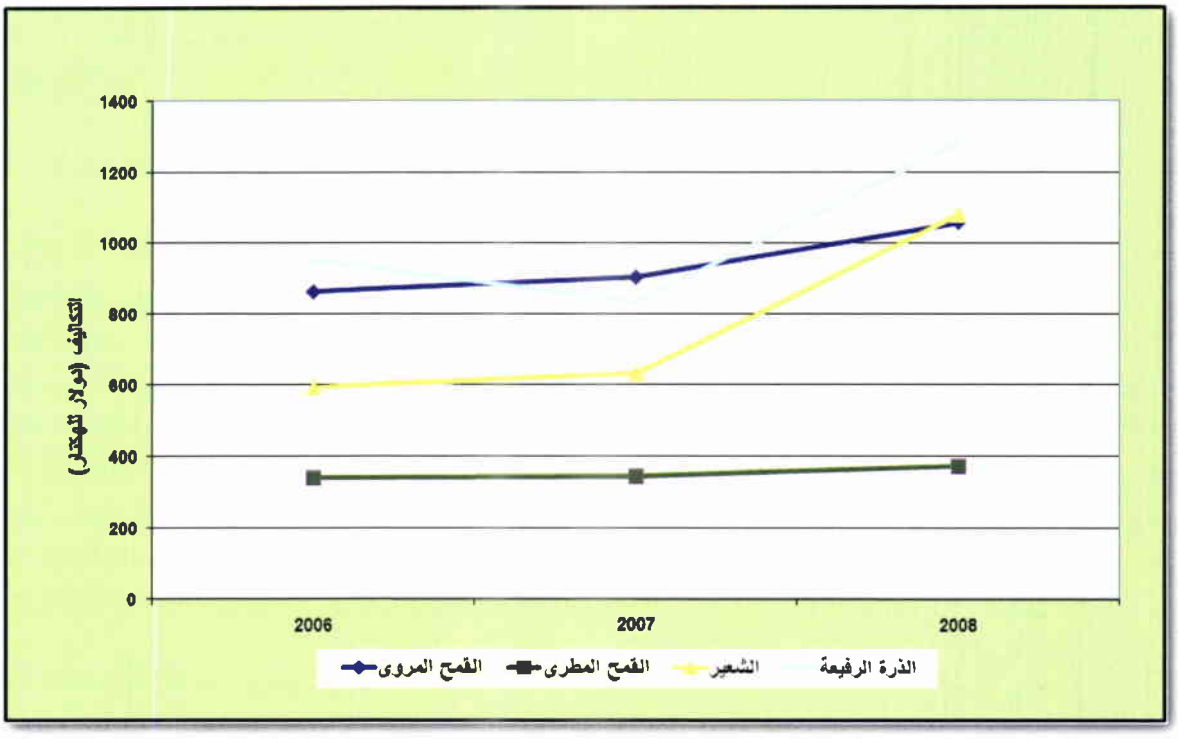

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

وبالنسبة لمجموعة الدرنات والتي تتمثل بصفة رئيسية في محصول البطاطا فقد بلغ متوسط تكاليف الإنتاج 5795 دولار/للهكتار في الوطن العربي بزيادة قدرها 7% عن العام 2007 كما يوضح الشكل (2-7). وقد بلغ متوسط تكاليف إنتاج الهكتار من البطاطا 7242 دولار للهكتار في سوريا بزيادة 60% عن العام 2007. علماً بأن تكاليف إنتاج البطاطا في سوريا تختلف باختلاف موسم إنتاجها سواء كان ذلك في الصيف أو الربيع أو الخريف. ومن أهم بنود التكاليف التي أدت إلى ارتفاع التكلفة عن العام 2007 رسوم مياه الري التي ازدادت بنسبة 250% عن العام 2007 وكذلك الزيادة في بنود المكافحة والحصاد وأجور الأرض حيث ازدادت بنسب 109 % و135 % و65% على التوالي. أما في موريتانيا فقد استقر متوسط تكاليف البطاطا بين عامي 2007 و2008 في حدود 2650 دولار للهكتار. وفي فلسطين بلغت تكاليف الهكتار من البطاطا 7579 دولار للهكتار بزيادة قدرها 10% عن العام 2007.

وبالنسبة لمجموعة البقوليات فقد بلغ متوسط تكاليف الإنتاج 754 دولاراً/للهكتار في الوطن العربي بزيادة قدرها 10% عن العام 2007، كما يوضح الشكل (2-7). وتشمل البقوليات محصول الحمص والعدس. وقد بلغت تكاليف إنتاج الحمص في سوريا 455 دولاراً للهكتار بزيادة قدرها 25% عن العام 2007. وزيادة بنسبة 42% عن متوسط تكاليف 2004-2006. وكانت الزيادة النسبية في بنود تكاليف إنتاج الحمص تتمثل في الزيادة في عمليات الترحيل بنسبة 25% وعملية الفرز والتعبئة (79%) والتسميد الكيمياوي (12%). أما في فلسطين فقد بلغت تكاليف إنتاج الحمص 965 دولاراً للهكتار في 2008 وذلك بزيادة 51% عن 2007 وكذلك 51% عن العام 2006. حيث إنه في 2008 مثلت بنود العمليات اليدوية وعمليات الحصاد والعمليات الميكانيكية 39% و38% و11% على التوالي من إجمالي التكاليف. وبالنسبة لمحصول العدس فبلغت تكاليف إنتاجه في سوريا 463 دولاراً للهكتار وذلك بنسبة زيادة 19% عن عام 2007 و35% عن متوسط الفترة 2004-2006. ومقارنة بعام 2007 بلغت نسب الزيادة في بنود الفرز والتعبئة والترحيل والبذور والفائدة على رأس المال نحو 46% و27% و40% و21% على التوالي عن نظيراتها في العام 2007.

شكل (2-7): تطور تكاليف إنتاج محاصيل البقوليات والدرنات في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

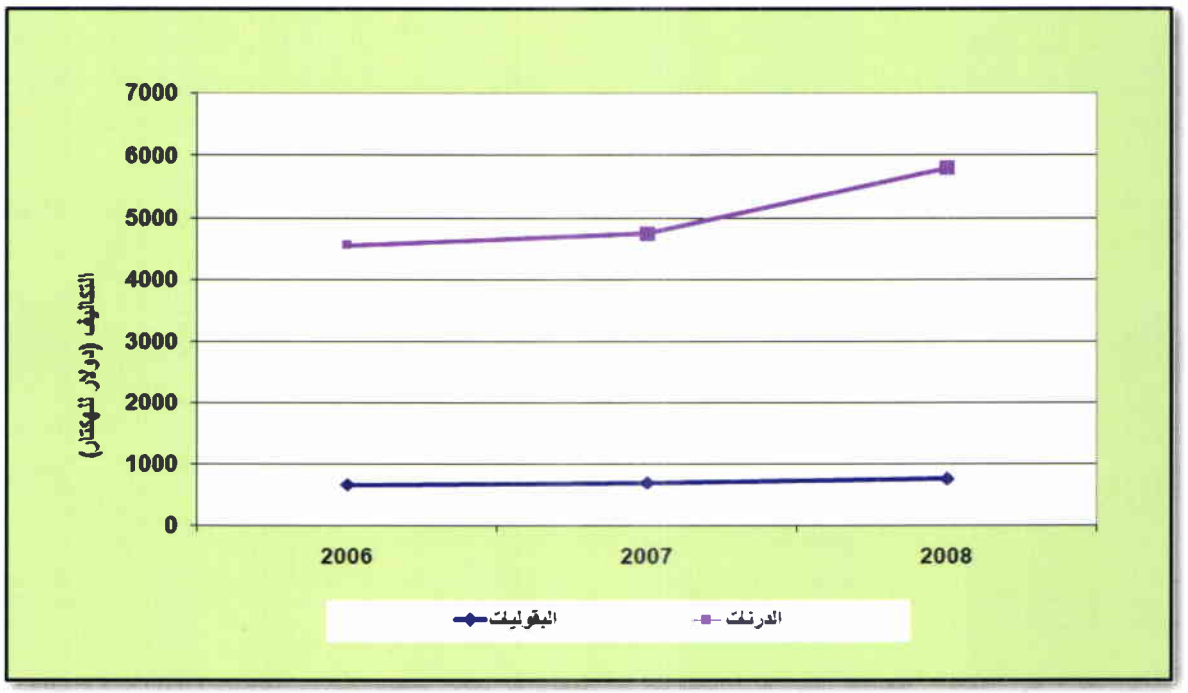

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

وضمن مجموعة الخضر يعتبر البصل والطماطم من أهم المحاصيل حيث بلغ متوسط تكاليف إنتاج البصل في الوطن العربي 4284 دولار للهكتار في عام 2008 وذلك بزيادة 25% عن العام 2007 و29% عن العام 2006 كما يوضح الشكل (2-8). أما على مستوى الأقطار، فقد بلغت تكاليف إنتاج البصل 4273 دولار للهكتار عام 2008 في سوريا، وذلك بزيادة 47% عن عام 2007 و6% عن متوسط الفترة 2004-2006. حيث شكلت تكاليف مياه الري وأجور الأرض والأسمدة نسبة 22 %، 14% و3% على التوالي من إجمالي التكاليف في 2008. وفي موريتانيا أشارت البيانات إلى استقرار تكاليف الإنتاج بين عامي 2007 و2008 وذلك نسبة للدعم الذي يتلقاه المزارعون في عمليات الإنتاج.

أما محصول الطماطم فقد بلغ متوسط تكاليف إنتاجه في الوطن العربي عام 2008 11535 دولار للهكتار وذلك بزيادة 28% عن العام 2007 (شكل 2-8). ففي سوريا بلغت تكاليف إنتاج الطماطم 6433 دولار للهكتار وذلك بزيادة 27% عن العام 2007 ونسبة زيادة 47% عن متوسط الأعوام 2004-2006. وفي موريتانيا بلغت تكاليف الهكتار 2650 دولار دون تغير في التكلفة عن الأعوام 2006 و2007. أما في فلسطين فقد بلغت تكاليف إنتاج الطماطم 24974 دولار للهكتار في 2008 حيث إنه ينتج في البيوت المحمية وذلك بنسبة زيادة 13% عن عام 2007 و32% عن عام

2006. كما شكلت بنود تكاليف العمليات اليدوية والعمليات الميكانيكية ورسوم الأرض ورسوم المياه نسب 43 %، و4%، 11% و24% من إجمالي التكاليف في 2008.

شكل (2-8): تطور تكاليف إنتاج محاصيل الطماطم والبصل في الوطن العربي خلال الفترة 2006-2008

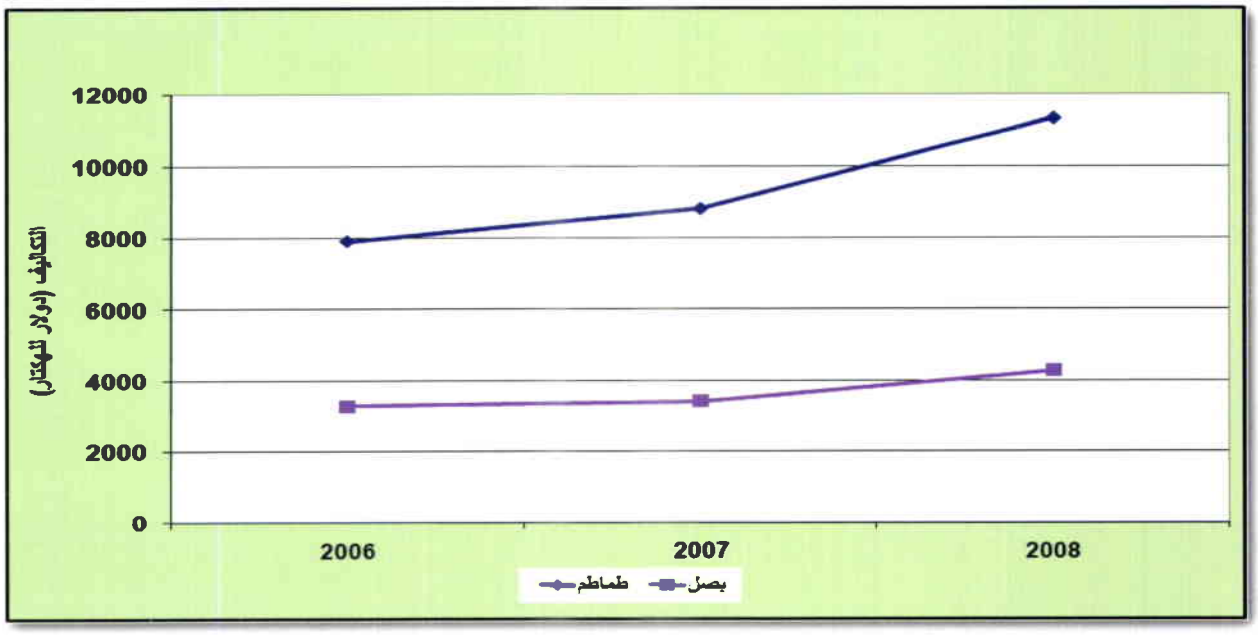

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير القطرية حول أوضاع الأمن الغذائي 2008.

7-2 السياسات والبرامج المقترحة لاستقرار أسعار السلع الغذائية بالدول العربية:

تعمل الدول العربية على وضع سياسات سعرية تهدف إلى استقرار المستوى العام لأسعار السلع الغذائية بالإضافة إلى تخفيف الأضرار الناجمة عن ارتفاع الأسعار خاصة في عام 2008 حيث إن ارتفاع الأسعار غير المسبوق أثّر سلباً على أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي وبالأخص في الدول العربية التي تنخفض فيها دخول الأفراد وفي إطار الجهود العربية المشتركة دعا أصحاب المعالي وزراء الزراعة والمسئولون عن الشؤون الزراعية العربية أعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في أبريل 2008 إلى تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والآليات من بينها:

- مبادرة البرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي بهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر، ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطرياً وقومياً.
- تبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه.

ولقد أوصى مؤتمر الغذاء بروما في يونيو 2008 بوضع سياسات لمواجهة ارتفاع الأسعار والعمل على استقرارها. ومن تلك السياسات توفير الدعم المباشر على أساس الحالات العاجلة مع توفير موارد عامة في نفس الوقت وصياغة سياسات لاستعادة نشاط الزراعة وتنشيط الاقتصاد الريفي في الأجل المتوسط. وفي حالة ارتفاع أسعار الأغذية، ينبغي أن تشمل الإجراءات العاجلة التي تهدف إلى رفع الاستجابة في جانب العرض في الأجل القصير لتيسر حصول صغار المزارعين على المدخلات اللازمة للإنتاج. هذا بجانب تحسين السياسات التجارية بما يؤدي إلى استقرار الأسعار وذلك من خلال تقييد الصادرات الزراعية التي تساعد بدورها على استقرار أسعار الغذاء في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى خفض التعريفة الجمركية على واردات السلع الغذائية.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل السياسات على ضمان زيادة المعروض من الغذاء، وبالتالي المساهمة الفعالة في ضمان استقرار أسعاره من خلال تشجيع الاستثمارات الزراعية وتحفيز استجابة العرض. وهذا ما يؤكد ضرورة استعادة الاهتمام بالقطاع الزراعي. فارتفاع أسعار الأغذية يشكل عنصراً هاماً للجهود المبذولة لإعادة انطلاق الزراعة، حيث إن هذا الارتفاع في الأسعار يعطي حافزاً للقطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج. كما أن هناك مجالاً واسعاً لإحداث زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية. حيث إن تحسين وزيادة الإنتاج والإنتاجية يحتاج إلى إدخال تحسينات ملموسة ومستمرة في المجالات التي أهملت الغذاء لفترات طويلة مثل البحوث والإرشاد الزراعي والبنية التحتية العامة إلى جانب أدوات الائتمان وإدارة المخاطر. وهذه المبادرات سوف تحتاج للتفكير والبحث في التحديات الآتية من التأثير المحتمل طويل الأجل لتغيير المناخ، والتأثير قصير الأجل لزيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة لإنتاج الوقود الحيوي.

أما في الوطن العربي فتتبنى الدول العربية سياسات وإجراءات عامة تعمل على استقرار أسعار للسلع الغذائية تشمل سياسات الدعم المباشر لأسعار السلع الغذائية وبخاصة القمح ودقيق القمح. ومن ناحية أخرى تقوم الدول العربية بالعمل على استقرار أسعار السلع الغذائية من خلال زيادة المعروض من الإنتاج المحلي بدعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات الإرشادية ودعم مراكز البحوث الزراعية بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية الزراعية.

وبصفة عامة فقد سعت الدول العربية في اتجاهين فيما يتصل بسياسات استقرار السلع الزراعية. يعمل الاتجاه الأول على دعم سلع الغذاء مباشرة، والآخر يعمل في دعم مدخلات الإنتاج بهدف زيادة المعروض من السلع الغذائية سواء من خلال تحسين الإنتاجية أو زيادة الرقعة الزراعية.

وعلى الصعيد القطري، وفي سبيل العمل على استقرار الأسعار تم إلغاء الرسوم الجمركية على مواد غذائية أساسية في الأردن حيث ألغيت الرسوم الجمركية للحوم الحمراء والبيضاء المستوردة. كما وضعت الدولة سياسات الشراء المستقبلية لبعض السلع الغذائية في مدى عام كامل، تحوطاً لارتفاع أسعار هذه السلع. أما من ناحية مدخلات الإنتاج فتسعى الدولة إلى إجراء تخفيضات جمركية على المدخلات المستوردة.

وفي مملكة البحرين وضعت الدولة سياسات سعرية وبرامج دعم لإنتاج السلع الغذائية حتى تضمن استقرار الأسعار، وبالتالي ضمان حصول المواطن على المواد الغذائية. حيث تشمل برامج دعم الأسعار شراء محصول الأرز من المزارعين بأسعار تشجيعية وطرحه في السوق بأسعار مخفضة. وكذلك يتم استيراد القمح بالسعر العالمي ويطرح في الأسواق بأسعار مخفضة. وللعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجات الزراعية وبالتالي الحفاظ على استقرار مستوياتها السعرية تقوم الدولة بتنفيذ برامج دعم لعناصر الإنتاج حيث يتم تحضير الأراضي ووقاية النبات ومراقبة الصحة الحيوانية وتوفير الأعلاف للمستثمرين في المجال الزراعي. وبلغت نسبة الدعم 85% لخدمات الميكنة الزراعية، ونحو 40% و50% للمبيدات الحشرية والأدوية، واللقاحات الحيوانية.

وفي السعودية أيضاً تعمل الدولة على شراء القمح بأسعار تشجيعية يطرح في الأسواق بأسعار ثابتة ومناسبة. وفي تونس تقوم الدولة بدعم الخبز والزيت النباتي وتتحمل الدولة الفرق بين الأسعار العالمية والأسعار المدعومة.

أما في سوريا فتقوم الدولة بنشاط كبير في مجال سياسات وبرامج دعم أسعار السوق ودعم الصادرات بالإضافة إلى دعم المستهلكين بهدف استقرار أسعار الغذاء. ويتم تقديم القسم الأكبر من الدعم الزراعي في سوريا في صورة دعم لأسعار السوق من خلال برامج الشراء الحكومية الخاص لسلع القمح والقطن والشوندر السكري. وتتباين نسب الدعم حسب تغيرات الأسعار العالمية وسياسات تخفيض العملة حتى تظل أسعار المنتجات ثابتة دون تغير في السوق المحلي. وتحظى السلع الغذائية التي يتم شراؤها من خلال برامج التسعير والشراء بدعم التصدير أو دعم المستهلك عند بيعها. كما توجه سياسات استقرار الأسعار في سوريا في صورة دعم للمستهلك من خلال طرح القمح ودقيق القمح في الأسواق بأسعار منخفضة عن السعر الحقيقي. كما يتم استخدام نظام الحصص لسلع السكر والأرز، وتقدر نسبة الدعم لهذه السلع بنسبة 60% مقارنة بالأسعار العالمية. وتشمل برامج دعم الأسعار بيع الأسمدة المحلية والمستوردة والفوائد على القروض الزراعية، وبذور القمح والشتول الغابية والرعوية والأشجار المثمرة.

وتلعب السياسات الزراعية دوراً مهماً في العراق، وتهدف إلى تحرير أسواق المنتجات والمدخلات الزراعية من سيطرة الدولة والاعتماد على آليات السوق في تحديد الأسعار بالإضافة إلى العمل على التقليل من آثار وإجراءات التشوهات السعرية متمثلة في الضرائب والدعومات والرسوم المفروضة. إلا أنه تظل هنالك بعض السياسات والإجراءات التي تتبعها الدولة للعمل على استقرار الأسواق حيث تقوم الدولة بدعم المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والشعير وذلك بطرح الأسمدة الكيماوية والمبيدات بنسبة دعم 50% من أسعارها الحقيقية، كما تقوم الدولة على صعيد آخر بتقديم الخدمات الإرشادية

والبيطرية مجاناً. بجانب تمويل البحث العلمي والميداني، وتطوير الائتمان الزراعي من خلال تأسيس بنوك وصناديق الإقراض المتخصصة في الزراعة توفر التمويل بأسعار فائدة منخفضة للمستثمرين في مجال الزراعة والغذاء.

وفي سلطنة عمان تم اعتماد سياسات تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص ودعمه في مشاريع الإنتاج الحيواني والإنتاج النباتي. وكذلك دعم البحوث الزراعية والحيوانية بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، بالإضافة إلى رفع كفاءة الإرشاد الزراعي والحيواني، وتطوير وسائل الإنتاج ونظم المعلومات لرفع مهارات العاملين في القطاع الزراعي وتشجيعهم على تبني الأساليب الحديثة في الزراعة وتربية الحيوان. وتعمل الدولة على تطوير سياسات الدعم حسب ظروف تطوير القطاع الزراعي والظروف العالمية حيث تحولت السياسات إلى سياسات دعم غير مباشر بعد انضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية. ورغم ذلك ارتفع الدعم في صورته الحالية من 2.8 مليون دولار إلى 7.5 مليون دولار بعد انضمام السلطنة إلى منظمة التجارة العالمية. وتعمل الدولة على تلافي آثار الزيادة في أسعار القمح بدعم أسعاره بالرغم من أن السياسة الزراعية المتبعة هي سياسة السوق الحر للمنتجات الزراعية. كما تقوم الدولة بدعم صادرات بعض المحاصيل مثل التمور.

أما في فلسطين فتنفذ وزارة الزراعة العديد من المشاريع التي تستهدف تزويد المزارعين بمستلزمات الإنتاج الزراعي. وعلى صعيد أسعار السلع الغذائية فلا توجد برامج دعم للأسعار وتعمل قوى العرض والطلب على تحديد الأسعار.

وفي دولة قطر يتم تقديم مدخلات الإنتاج من بذور وتقاوي وأسمدة بأسعار مدعومة، بجانب تقديم خدمات الميكنة الزراعية وذلك لتشجيع زيادة الإنتاج.

وفي مصر تم دعم أسعار السلع الغذائية بما يعادل 10.1 مليار دولار خلال عام 2008. ويقدر الدعم المقدم للخبز وحده بما يعادل 1.3 مليار سنوياً.

وفي موريتانيا تقوم الدولة بشراء الأرز والقمح لطرحه في الأسواق بأسعار مدعومة للمستهلكين. كما تقوم الدولة بتوفير مدخلات الإنتاج ودعم الأسعار حيث يتم دعم خدمات تحضير الأراضي، والصحة الحيوانية، ووقاية النباتات، وتوفير مستلزمات الري، وتوفير الأعلاف. ولقد بلغت نسب الدعم للخدمات الزراعية في عام 2008 نحو 85 %،40% و50% لخدمات الميكنة الزراعية، والمبيدات الحشرية، والأدوية واللقاحات الحيوانية بالترتيب.

8-2 الحركة في حجم المُحزون من السلع الغذائية:

تعتبر الحركة في حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات الهامة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، إذ تعكس أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توفرها وكفايتها لمقابلة حجم الطلب عليها. وقد شهدت السنوات القلية الماضية تراجعاً شديداً ومستمراً في حجم المخزون العالمي من السلع الغذائية وبخاصة سلع الحبوب والبذور الزيتية نتيجةً لانخفاض إنتاجها وتنامي الطلب عليها. وتشير الإحصاءات إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية عالمياً وبخاصة الحبوب. ونتيجة لارتفاع الطلب ونقص إنتاج الحبوب بالمقارنة مع احتياجات مختلف استخدامات الحبوب فإن مخزونات العالم من الحبوب قدرت بنحو 405 مليون طن فقط في عام 2008، بانخفاض 22 مليون طن (5%) عن العام السابق، وهو أدنى مستوى للمخزون العالمي من الحبوب منذ عام 1982. وتقدر مخزونات العالم من القمح في عام 2008 بنحو 147 مليون طن بانخفاض 51 مليون طن عن العام السابق. وهذا التراجع الحاد يضع احتياطيات العالم من القمح عند أدنى مستوى لها منذ عام 1983. وفي الولايات المتحدة الأمريكية قدر مخزون القمح بنحو 8 ملايين وهو أقل مستوى منذ 60 عاماً وفقاً للتقديرات الرسمية. كما يتوقع انخفاض مخزون القمح في بلدان الإتحاد الأوروبي الـ (72) إلى نحو 5.9 مليون طن، أي بأكثر من 3 ملايين طن مقارنة بالموسم السابق. وهو يقل كثيراً عن مستوى مخزون دول الإتحاد الأوروبي عندما كانت 15 عضواً، جدول (2-4)، وشكل (2-9).

جدول (2-4): تطور إنتاج استخدام الحبوب والحركة في حجم مخزونها على المستوى العالمي خلال الفترة 2005 – 2008

(مليون طن)

	2006/2005	2007/2006	2008/2007	معدل التغير (%)
الإنتاج:	2054.2	2010.9	2102.6	4.6
القمح	626.7	596.1	603.2	1.2
الأرز	424.3	428.1	430.4	0.5
الحبوب	1003.2	986.6	1069.0	8.4
العرض:	2524.1	2483.5	2530.0	1.9
القمح	806.3	778.9	765.0	-1.8
الأرز	523.7	532.7	534.0	0.2
الحبوب	1194.0	1172.0	1231.1	5.0
الاستخدام:	2040.8	2065.6	2120.3	2.6
القمح	620.1	621.3	619.9	-0.2
الأرز	419.8	427.6	432.4	1.1
الحبوب	1000.9	1016.7	1068.0	5.0
متوسط نصيب الفرد (الاستخدام للغذاء): كلجم/ للفرد/السنة	152.2	152.7	152.4	-0.2
مخزون نهاية الموسم:	472.6	427.4	405.3	-5.2

المصدر : احتسبت من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

شكل (2-9): إنتاج واستخدام الحبوب على المستوى العالمي خلال الفترة 2005 – 2008

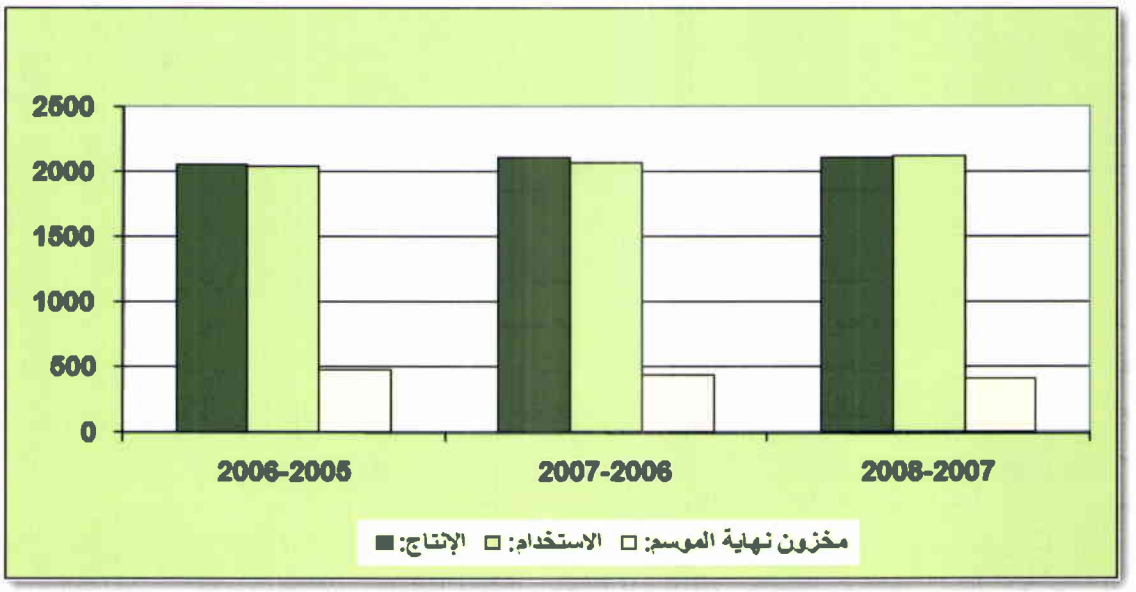

وعلى الرغم من الزيادة في إنتاج الحبوب في العالم بين عامي و2008 2007 فإن إمدادات الحبوب ظلت منخفضة بسبب تراجع مستويات المخزونات المُرّحلة من الموسم السابق. ولا تزال الأسعار العالمية لمعظم الحبوب مرتفعة، بينما تتجه الاحتياطيات العالمية للتراجع وتتجه التجارة الدولية من الحبوب للارتفاع نسبة إلى ارتفاع الطلب على الحبوب الخشنة. وفي جانب الإنتاج تشير التقديرات إلى تحسن إنتاج الحبوب في مناطق كثيرة من العالم عام 2008، بينما يقدر الاستخدام العالمي من الحبوب بنحو 1022 مليون طن في موسم 2008/2007، بزيادة 2.6 % عن الموسم السابق. ويقدر مجموع الاستهلاك الغذائي من الحبوب بنحو 1006 مليون طن، بزيادة حوالي 1% عن الموسم السابق.

يقدر إجمالي استخدام القمح في العالم بنحو 620 مليون طن، بانخفاض طفيف عن الموسم السابق.

ومن المتوقع أن يكون الانخفاض أكثر حدة في حالة المخزون العالمي من القمح الذي قدر بنحو 741 مليون طن في عام 2008 وهو ما يقل بنحو 15% عن الموسم السابق. هذا التراجع الحاد يضع احتياطيات العالم من القمح عند أدنى مستوى لها منذ عام 1983.

ويقدر المخزون العالمي المرحل من الأرز في نهاية موسم عام 2008 بنحو 102.4 مليون طن، وهو يقل بنحو 2.1 مليون طن من مخزون بداية الموسم.

وترتبط بتلك التطورات أسعار الحبوب الدولية التي لا تزال مرتفعة، ويعزز من ذلك الإجراءات والقيود المشددة على صادرات الحبوب التي تقوم بها الدول المنتجة الرئيسية في ظل الطلب المتزايد، مثل القيود المفروضة على صادرات الحبوب من جانب روسيا والصين والأرجنتين، جدول (2-5).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن المقترحات المتصلة بالتصدي لقضايا ارتفاع أسعار محاصيل الحبوب ونقص مخزوناتها على المستوى العالمي تشتمل على إنشاء شبكة دولية من احتياطي الغذاء تكون جزءاً من إطار متعدد الأطراف يسهل تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع والمواد الغذائية الضرورية على الصعيدين المحلي والوطني، ويدعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع العائلية. فالاحتياطي الغذائي الدولي وإدارة العرض والسياسات يمكن أن يلعبا دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار الأسعار للسلع الغذائية الرئيسية وكمرحلة انتقالية نحو تحقيق السيادة الغذائية.

أما على المستوى العربي فتجدر الإشارة إلى أهمية تنفيذ التدابير التي تضمنها إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية وبخاصة تلك المتصلة بتبني برنامج غذاء عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضرراً من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج وآليات تنفيذه، والبرنامج العربي الطارئ للأمن الغذائي الذي يستهدف زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي. هذا إلى جانب أهمية تطوير نظم المخزون الإستراتيجي ومخزونات الطوارئ للسلع الغذائية بالوطن العربي.

جدول (2-5): أسعار التصدير للقمح، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة والأرز عامي 2007 و2008

(دولار للطن)

	2007			2008		
	يناير	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير
الولايات المتحدة:						
القمح	208	343	352	332	381	381
الذرة الشامية	164	158	163	171	178	206
الذرة الرفيعة	173	177	172	171	192	225
الأرجنتين:						
القمح	183	325	321	290	310	330
الذرة الشامية	161	170	180	179	171	207
تايلاند:						
الأرز (أبيض)	318	332	338	358	376	385
الأرز (المكسور)	245	279	297	318	342	365

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

9-2 تغير المناخ والأمن الغذائي العربي:

بالرغم من أن البلدان المتقدمة هي المسؤولة عن ثلاثة أرباع انبعاثات الغازات الدفيئة، وبالتالي عن التغيرات المناخية في العالم، إلا أن أشد الناس فقراً في العالم هم الأكثر تأثراً بتلك التغيرات. لذلك تعتبر قضية التغير التقلبات المناخية الهاجس الأكبر لدى المجتمع المعاصر، إذ أن تغير وتقلب المناخ قضية تتعلق بالبيئة والتنمية معاً. وتعتبر البلدان النامية أكثر عرضة لخطر تغير وتقلب المناخ من البلدان الصناعية الكبرى للعديد من الأسباب أهمها عدم الاهتمام بقضايا التغير المناخي بالدول النامية. ويؤدي ذلك مع وجود نسبة عالية من محدودي الدخل وصغار المزارعين في المجال الزراعي، وعدم مواءمة معظم البنيات التحتية لكوارث الطقس والمناخ إلى زيادة كبيرة في درجة الانكشاف الغذائي والمائي لهذه الدول.

ويرتبط التغير والتقلب المناخي بنوعين من الوسائل لمجابهته والتقليل من آثاره الضارة، حيث تعتمد الوسيلة الأولى على الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة فيما يعرف بالتخفيف.وتنشأ في إطار هذا المجال صراعات بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية وذلك لارتباط وسائل التخفيف بمسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة تخلي الدول الكبرى عن مسؤولياتها في التكاليف المتعلقة سواء بتقليل الانبعاثات أو بمساعدة الدول الأقل نمواً على التأقلم مع التغير والتقلبات المناخية.

وتعتمد الوسيلة الثانية على التكيف أو معايشة التغير والتقلبات المناخية للتخفيف من آثارها الضارة قدر الإمكان. وهذا التكيف ينطوي على تكاليف إضافية تجد الدول النامية صعوبة في تمويل وسائله المتعددة بل وفي معظم الأحيان ينطوي على إدخال تكنولوجيات جديدة وموارد إضافية للبحوث ونشر الوعي وإعادة النظر في إدارة الكثير من المشاريع القائمة وتخطيط المشاريع المستقبلية.

وحول مستجدات التغير والتقلبات المناخية يشير التقرير التجميعي الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والصادر في نوفمبر 2007م إلى أهم التغيرات المرصودة خلال القرن العشرين والتي تشمل الغلاف الجوي والمناخ والنظام الحيوي الفيزيائي. وقد أشار التقرير إلى تزايد المتوسط العالمي لدرجة الحرارة السطحية بمقدار 0.6 ±0.2 درجة مئوية تعرضت فيه اليابسة لاحترار أشد من المحيطات. ولهذا آثار تنعكس على كل الكرة الأرضية، ويعرف أن ارتفاع الحرارة يزيد من سعة الغلاف الجوي لحمل المزيد من بخار الماء مما يرفع طاقة الغلاف الجوي فمثلاً تحويل واحد كيلو جرام من بخار الماء إلى ماء يطلق طاقة تعادل 2.5 مليون جول أي حوالي نصف مليون سعر حراري. ويظهر تفريغ هذه الطاقة في حدة وعنفوان الأعاصير. يوضح جدول (2-6) تواتر وشدة الجفاف في فصل الصيف في أجزاء من آسيا وأفريقيا والتي زادت فيها تواترات وشدة موجات الجفاف.

جدول (2-6): بعض التغيرات المناخية خلال القرن العشرين المؤثرة على الوطن العربي

المؤشر	التغيرات المرصودة
المتوسط العالمي لدرجة الحرارة السطحية	تزايد بـ 0.6 ±0.2 درجة مئوية وكان نصيب اليابسة منه أعلى من المحيطات. (مرجح جداً)
درجة الحرارة السطحية في نصف الكرة الأرضية الشمالي	تزايدت خلال القرن العشرين أكثر من أي قرن آخر خلال الألف سنة الماضية، وكان عقد التسعينات أكثرها احتراراً. (مرجح)
نطاق درجات الحرارة السطحية اليومية	تناقصت في الـ 50 سنة التي سبقت عام 2000 فوق اليابسة وتزايدت درجة الحرارة الدنيا أثناء الليل بمعدل يزيد على ضعفين عن معدل درجة الحرارة القصوى أثناء النهار. (مرجح)
أيام البرد/الصقيع	تناقصت في معظم اليابسة خلال القرن العشرين. (مرجح جداً)
تواتر وشدة الجفاف	تزايد الجفاف في فصل الصيف (مرجح) ورصدت زيادة في تواتر وشدة حالات الجفاف في العقود الأخيرة في أجزاء من آسيا وأفريقيا
الغطاء الثلجي	تناقصت مساحته بنحو 01% منذ الستينات (مرجح جداً). من المعروف أن ذلك يساهم في ارتفاع المحيطات مما يهدد الدلتاوات والسواحل المنخفضة بالوطن العربي
التكاثر والإزهار والهجرة	تبكير الإزهار في النباتات ووصول الطيور مبكراً والظهور المبكر للحشرات في نصف الكرة الشمالي
الخسائر الاقتصادية	ارتفاع حجم الخسائر العالمية المرتبطة بتطرفات الطقس

المصدر: الملخص الفني: تغير المناخ 2007. التأثيرات والتكيف وسرعة التأثر. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر يتأثر أكثر بالتمدد الناتج عن ارتفاع درجات الحرارة منه بذوبان الثلوج مما يدعو للمزيد من الحذر حيث إن من المؤكد أن يستمر تمدد المحيطات بسبب ارتفاع الحرارة حتى ولو تم الحد من انبعاث الغازات الدفيئة لامتداد آثار تسخين المياه.

وبما أن معظم أجزاء المنطقة العربية يقع ضمن المناطق الجافة وشبه الجافة، فإن التحدي الأكبر يقع على الموارد المائية وإدارتها نسبة للتراجع المتوقع في الموارد المائية بسبب تغير المناخ في معظم خطوط العرض المتوسطة والمناطق الاستوائية الجافة والتي تشكل أصلاً مناطق إجهاد مائي. ولقد أكد التقرير أن التأثيرات على نظم المياه العذبة تميل أكثر نحو السلبية منها إلى الإيجابية. كما أن ازدياد وتيرة الجفاف مع ازدياد ظواهر الأمطار المتطرفة ستؤثر تأثيراً مباشراً على البيئة والصحة، جدول (2-7)، مما يهدد مسيرة التنمية المستدامة في هذه المناطق لانعكاساتها على كل القطاعات.

وتعتبر العوامل المناخية المرتكز الرئيس لإنتاج زراعي مستقر حيث يتأثر الإمداد الغذائي بصورة مباشرة بمكونات الطقس المختلفة من أمطار ورياح ودرجات حرارة ورطوبة نسبية، لتأثير هذه العوامل المباشر على الإنتاج الزراعي. كما أن هذه المتغيرات تلعب دوراً مهماً على المدى القصير في تدهور الموارد الطبيعية من غابات ومراعٍ وانجراف التربة بالرياح والمياه إذا ما ازدادت حدة تقلبات الطقس. ولذلك فإن النظرة السريعة إلى المنطقة العربية من ناحية مناخها السائد وموقعها الجغرافي تؤكد حساسيتها للتغير والتقلبات المناخية أكثر من غيرها من العالم، لعدة أسباب أهمها وقوع المنطقة العربية أصلاً ضمن المناطق القاحلة والجافة وشبه الجافة كما تعتبر بعض الدول العربية من أفقر الدول في الموارد المائية بالإضافة إلى الاتساع المتزايد للمساحات المتصحرة في المنطقة وكذلك هشاشة وتدهور الموارد الطبيعية وبخاصة الغطاء النباتي الغابي والرعوي وغيرها من الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها المنطقة وضعف الإمكانات والقدرات في مجابهة هذه المخاطر. ولعل من المهم على المدى القريب التصدي لهذه التطرفات بما يقلل الضرر في حالة التغيير السلبي ويعظم الفائدة في حالة التغيير الإيجابي. ويحتاج التصدي لتضافر الجهود على جميع المستويات بما فيها وضع آليات لدرء الكوارث والتعامل مع الأزمات المختلفة من نقص في الغذاء وارتفاع في الأسعار أو ظهور الأمراض والآفات في أماكن جديدة وانتهاج سياسات للتسويق تدعم التعاون والعمل العربي والإقليمي في مجال الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي.

جدول (2-7): تأثير التغير والتقلب المناخي على الصحة

المؤشر	درجة الثقة	تأثير سلبي	تأثير إيجابي
الملاريا: الانقباض والانتشار، تغيرات مواسم انتقاله	ثقة عالية جداً	سلبي قوي	ايجابي
ازدياد سوء التغذية	ثقة عالية	سلبي قوي جداً	
ازدياد عدد السكان الذين يعانون الوفاة والأمراض والأضرار، من جراء التغيرات في الأحداث المتطرفة	ثقة عالية	سلبي قوي	
ازدياد تواتر الأمراض النفسية وأمراض القلب من جراء التغيرات في نوعية الهواء	ثقة عالية	سلبي قوي	
تغير في مجموعة متجهات الأمراض المعدية	ثقة عالية	سلبي	ايجابي ضعيف جداً
انخفاض الوفاة المتعلقة بالبرد	ثقة عالية		ايجابي ضعيف
زيادات حالات أمراض الإسهال	ثقة متوسطة	سلبي قوي	

المصدر: الملخص الفني: تغير المناخ 2007. التأثيرات والتكيف وسرعة التأثر. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

وعلى قلة الدراسات بالمنطقة العربية حول التغيرات المناخية وآثارها المحتملة فقد أبرز تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التغير المناخي بالنسبة لمنطقة ودول الشرق الأوسط والتي تعتبر من أكثر مناطق العالم توتراً مائياً، أنه يتوقع تناقص الهطول المطري في مصر والأردن وفلسطين، وأن درجات الحرارة المرتفعة والتغيرات في أنماط المجاري المائية ستؤثر على تدفق الأنهار التي تعتمد عليها الدول في المنطقة ومن الأمثلة التي أوردها التقرير عن بعض الدول العربية ما يلي:

- في **لبنان** يتوقع زيادة تبلغ 1.2 درجة مئوية في درجة الحرارة تؤدي إلى تقليل المتاح من المياه بمقدار 15% بسبب أنماط المجاري المائية المتغيرة والتبخر. كما يتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى انزياح في تطبق المجتمعات النباتية في مناطق الجبال وهجرة أنواعها للأعلى، كما أنه من المتوقع حدوث نقص في الأمطار وغمر لبعض المناطق الشاطئية والجزر الصغيرة.
- وبالنسبة لسوريا فهناك هبوط بنسبة 50% في توفر الماء المتجدد بحلول عام 2025م بناءً على مستويات عام 1997م.
- يتوقع أن يرتفع معدل درجة الحرارة بتونس بمقدار 1.1 م° بحلول العام 2030، وتزداد حدّة الجفاف، وأن تنخفض الموارد المائية في البلاد بنحو 28 %، ويفقد نحو 20% من الأراضي الزراعية و50% من أراضي الغابات غير المروية في جنوب البلاد بحلول العام نفسه.
- وفي **مصر** يحتمل حدوث انخفاض جوهري في غلات المحاصيل الرئيسة (القمح والذرة)، وتآكل في شواطئ الدلتا وتداخل مياه البحر مع المياه العذبة وتدهور في بعض النظم البيئية نتيجة التحول المناخي. وأن ارتفاعاً محتملاً في منسوب سطح البحر قدره 0.5-1م خلال المائة سنة القادمة سيؤدي إلى إغراق 30% من مناطق مدينة الإسكندرية، وترك مالا يقل عن مليوني شخص لمنازلهم وفقدان 195000 وظيفة وخسارة اقتصادية تقدر بحوالي 35 بليون دولار أمريكي في حال عدم اتخاذ أي إجراء، وستكون أكثر القطاعات تأثراً الزراعة والصناعة والسياحة على التوالي.
- وفي **المملكة المغربية** يتوقع ارتفاع في درجة الحرارة بحلول عام 2020 يقدر بنحو 0.6-1.1 م° ونقص بنحو 4% في معدل الأمطار وزيادة في تكرار وحدّة الجفاف. الأمر الذي يؤدي إلى نقص قدره 15% في الموارد المائية. ومن المتوقع أن ينخفض الإنتاج الزراعي بحوالي 50% في سنوات الجفاف و10% في السنوات طبيعية الأمطار. كما يتوقع زيادة في مقننات الري بمقدار 7-12 %.
- وفي **المملكة العربية السعودية** يتوقع ارتفاع في درجة حرارة الصيف يتراوح بين 2.2-2.7 م° في المناطق الشمالية الغربية من المملكة وبين 0.2-0.4 م° في الجنوب والجنوب الغربي للبلاد. وسيؤثر هذا الارتفاع سلباً على الإنتاج الزراعي بنسب تتراوح بين 5-25% في جميع المناطق. كما أن ارتفاعاً في مستوى سطح البحر بحدود 0.5 م بحلول العام 2100 سيغرق 2663 هكتار من الشواطئ الرملية في المملكة.
- وفي **السودان** يتوقع ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة بحلول العام 2060 يتراوح بين 1.5 1.3- م° وذلك حسب الفصول، ونقصان في الأمطار قدره الوسطي حوالي 6 ملم/شهر أثناء الفصل الماطر. ومن المتوقع أن تترك هذه التغيرات أثراً سلبياً على قطاعات الزراعة والموارد المائية والصحة العامة. وتشير مشاهد المناخ لشمالي كردفان إلى توقع ارتفاع في درجات الحرارة السطحية بمقدار1.5 م° بين عام 2030 و2060، وانخفاض في الأمطار بمقدار 5%، الأمر الذي سيؤثر سلباً على غلات محاصيل الذرة الرفيعة بمقدار يتراوح بين 13% – 82% وبين 20% – 76% للدخن في الأجزاء الشمالية والجنوبية من كردفان على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حول تلك المتغيرات قد اقترحت بعض التوصيات في مجال التكيف على التغير والتقلبات المناخية وفي مجال التخفيف من التغير والتقلبات المناخية. تتمثل التوصيات في مجال التكيف على التغير والتقلبات المناخية فيما يلي:

- تدريب الكوادر العربية في مجال نماذج الدوران العالمي (GCM) لأهم المناطق التي يتوقع أن تتأثر بالتغير والتقلبات المناخية بكل دولة لبلورة المشاهد على المدى القصير والمتوسط والطويل للمساعدة في اتخاذ التدابير اللازمة للتكيف معها وتقليل آثارها الضارة والاستفادة من الايجابيات.
- تدريب الكوادر البحثية والتقنية بالوطن العربي على استخدام نماذج محاكاة نمو وإنتاج المحاصيل المختلفة بما يساعد على بلورة وفهم تداعيات التحولات والتغيرات المناخية وتأثيرها على المحاصيل الزراعية المختلفة حسب المشاهد التي يتوصل إليها من إسقاطات نماذج الدوران العالمي المشار إليها أعلاه.
- إجراء دراسات مفصلة عن آثار التغير والتقلبات المناخية على الدول العربية بما يتناسق مع القطاعات الحيوية بكل دولة وبالاستفادة من الكوادر التي يتم تدريبها.
- دعم الدول للبحوث الخاصة بتأثيرات التغير والتقلبات المناخية على الموارد الحيوية من مياه وزراعة وصحة وتوفير الميزانيات والمعينات اللازمة لذلك.
- إنشاء ودعم أجهزة الإنذار المبكر والمخزون الإستراتيجي وتفعيل دورها في مواجهة الكوارث الطبيعية.

أما في مجال التخفيف من التغير والتقلبات المناخية فتتمثل التوصيات في:

- إجراء دراسات حول السبل والوسائل التكنولوجية الحديثة التي من شأنها تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة وجدواها الاقتصادية وملاءمتها للمنطقة.
- تدعيم البرامج البحثية وتوفير المعينات لدراسات انبعاثات الغازات الدفيئة في الدول العربية لدعم مواقفها التفاوضية، مع ضرورة متابعة موقف الدول من الاتفاقات الدولية في هذا المجال، وإمكانية بلورة موقف عربي موحد يحتوي على سياسات وتدابير تنسجم مع تطلعات الشعوب العربية للتنمية وحفظ مصالحها المشتركة.

10-2 أزمة الغذاء العالمية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي:

لا يزال العالم يشهد ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع الغذائية الرئيسية وتعتبر الدول العربية من الدول التي تأثر فيها المستهلكون تأثراً واضحاً، وازدادت معاناة المواطنين فيها خاصة في الدول الأقل نمواً.

من أهم مظاهر تلك الأزمة ما يلي:

- ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء.
- في المتوسط زادت أسعار الغذاء بنحو 50% في الشهور الستة الأخيرة من عام 2008، ونحو 125 % خلال السنة الأخيرة.
- انخفض الاحتياطي الغذائي العالمي إلى أدنى مستوياته على مدى 30 سنة.
- أصبحت أسواق السلع سريعة التقلبات نتيجة للمضاربات.
- نقص خطير في الكميات المتاحة للتجارة (حالة الأرز).

من أهم أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء ما يلي:

- ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى:
- زيادة تكلفة الإنتاج الزراعي والغذائي.
- زيادة تكلفة الشحن البحري للمواد الغذائية.
- التوسع في إنتاج الوقود الحيوي باستخدام المنتجات الزراعية.
- زيادة الطلب على الغذاء في الاقتصاديات الصاعدة الناتجة عن:
- معدلات النمو في الصين والهند.
- التزايد السكاني في الدول النامية.
- تغير أنماط الاستهلاك الغذائي.
- الظروف المناخية غير الملائمة.
- المضاربة في أسواق السلع.
- تناقص مخزونات الغذاء العالمية.

آثار الأزمة على الأمن الغذائي العربي:

أولاً- على محور التوافر (الإتاحة):

- تناقص المخزونات العالمية من الغذاء.
- تناقص قدرة الدول العربية (غير النفطية) على استيراد الغذاء.

ثانياً- على محور إمكانية الحصول على الغذاء:

- الفقراء أكثر تضرراً من زيادة أسعار الغذاء.
- انخفاض مستوى المعيشة لأغلب السكان.

ثالثاً- على محور الاستدامة، الآثار على محدودي الدخل:

- في المتوسط ينفق المستهلكون نحو 50% من دخلهم على الطعام والشراب.
- إذا كانت نسبة زيادة أسعار الغذاء 40% فذلك يعني أن الدخل الحقيقي للأسر انخفض بنسبة 20% .
- ينفق الفقراء نحو 80% من دخلهم على الغذاء، مما يعني أن دخلهم الحقيقي ينخفض بنسبة 32% نتيجة زيادة الأسعار.

رابعاً- آثار الأزمة على مختلف اقتصاديات الدول العربية:

وذلك من خلال آثارها السالبة على ما يلي:

- الميزانية العامة.
- فاتورة واردات الغذاء.

- عجز الميزان التجاري الزراعي.
- عجز الميزان التجاري الغذائي.
- نمو إنتاج الغذاء.
- القطاع الريفي.
- المنتجون الزراعيون.
- صغار المنتجين (مشترون صافون للغذاء).
- كبار المنتجين (بائعون صافون للغذاء).
- العمال الزراعيون.
- السكان الريفيون غير الزارعين.
- القطاع الحضري.
- المستهلكون الأغنياء.
- المستهلكون الفقراء.

- وتبعاً لتلك التطورات فقد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة العربية (الدورة 20) التي عقدت في دمشق – الجمهورية العربية السورية قراره رقم (1732) القاضي بتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم اجتماع على مستوى كبار المسئولين والخبراء المختصين من الدول العربية وبمشاركة المنظمات العربية المتخصصة لمناقشة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي.
- تابعت الأمانة العامة للجامعة تنفيذ القرار، وتم عقد اجتماع في مقر الأمانة العامة للجامعة يوم 23 يونيو 2008 لمناقشة مرئيات ومقترحات المنظمات والإتحادات العربية المعنية. وقد اتفق المشاركون على تكليف كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، الإتحاد العربي للصناعات الغذائية، والإتحاد العربي للأسمدة لصياغة ورقة واحدة حول موضوع تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي. وفي الاجتماع الثاني الذي عقد يوم 17 يوليو 2008 بمقر الأمانة العامة للجامعة تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتلقي مقترحات المنظمات المشاركة على الورقة وصياغتها بشكل نهائي للعرض على اجتماع في الفترة 3-2008/8/5، حيث تم مناقشتها وإقرارها للعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثانية والثمانين.
- تناولت الورقة تطورات وانعكاسات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، حيث بينت التطورات في الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفاعاً غير مسبوق خلال الفترة 2006 – 2008، ووضحت أسباب واتجاهات الارتفاع في أسعار الغذاء التي من المتوقع أن تظل مرتفعة نسبياً خلال عامي 2008 و2009، وتبدأ في التراجع نتيجة استجابة العرض للأسعار المرتفعة، ولكنها ستظل أعلى من مستوياتها في عام 2004 لمعظم السلع الغذائية. وعلى المستوى العام للوطن العربي استعرضت الورقة مستويات الأسعار وتطوراتها بالنسبة لمختلف السلع الغذائية إذ بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132.2 % للقمح، 134 % للأرز، 137.7 % لكل من الألبان والزيوت النباتية، ونحو 142.2 % للسكر. ومقارنة بعام 2005 فقد ارتفع متوسط الرقم القياسي لأسعار تلك السلع بنحو 8.8 % في عام 2006 وبنحو 17.5 % في عام 2007، مما أثر سلباً على حياة المواطنين وتسبب في معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع بالدول العربية في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية. كما استعرضت الورقة سياسات الأسعار والدعم في إطار منظمة التجارة العالمية.
- قدمت الورقة نماذج من الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والعربي لمجابهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وبينت أن مختلف دول العالم تسعى نحو التخفيف من حدة آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلات الإنتاجية بقطاعاتها الزراعية وتبني مختلف السياسات الاقتصادية والزراعية.
- عرضت الورقة انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على المنطقة العربية سواء من حيث تأثيرها على الإنتاج الزراعي العربي أو من حيث أثرها على الاستهلاك والاقتصاد الوطني في الدول العربية.

- كذلك تناولت الورقة آثار ارتفاع الأسعار العالمية على سلع الغذاء الأساسية على المواطن العربي سواء من حيث أثرها على الاستهلاك الفردي من المواد الغذائية أو من حيث أثرها على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن أو من حيث أثرها على الدخل ومستوى الفقر.
- وأخيراً خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات المؤدية إلى تخفيف آثار ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية على الاقتصاد العربي وعلى مستوى معيشة المواطنين نجملها فيما يلي:

1 - تطوير عمل وإمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي: ومنها مؤسسات التمويل والاستثمار الإنمائي العربية، المنظمات العربية المتخصصة العاملة في القطاع الزراعي، صناديق التمويل الوطنية.
2 - دراسة إحداث صندوق عربي لتمويل مشاريع الأمن الغذائي.
3 - تطوير وتنسيق السياسات الزراعية.
4 - تبني السياسات اللازمة لإعداد وتنفيذ برامج وطنية عاجلة في الدول العربية للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية:
- دعم مستلزمات الإنتاج، دعم الاستثمار الزراعي، برامج مساعدة صغار المزارعين، وتحسين مستويات إنتاجيتهم، وتوفير التمويل الصغير، والخدمات الإرشادية، المساعدات الغذائية المحلية، التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي، الخدمات الزراعية المساندة.
- تبني سياسات وبرامج لزيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن حظر صادرات المواد الغذائية من قبل الدول المصدرة، والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك المواد في البلدان المستوردة، وكذا الدعم في البلدان المتقدمة.
- سياسات ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف الإنتاج وأسعار الغذاء.
- السياسات التسويقية والتجارية بما في ذلك التعاقد على استيراد الحبوب بأسعار تفضيلية، ومراقبة الأسعار.

5 - تعزيز الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، وذلك من خلال:
- تنفيذ مشروعات زراعية عربية مشتركة لإنتاج السلع الغذائية الإستراتيجية في الوطن العربي.
- إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذه وإدارته.
- تنفيذ برامج طويلة الأمد لتحسين إنتاجية العمل لدى صغار المزارعين.

ومن أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار البرامج طويلة الأمد الوصول إلى الحلول الجذرية والمستدامة للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتقلبات إمدادات الغذاء. ويقترح أن تشمل تلك البرامج:

- إعداد وتنفيذ مشروعات استثمارية لزيادة واستقرار إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي، بما في ذلك إنشاء الشركات والمشروعات الزراعية الكبيرة وتطوير التصنيع الزراعي الغذائي.
- دعم وتطوير البحوث الزراعية في الوطن العربي، وتشجيع البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- إعداد وتنفيذ برامج تطوير استخدامات المياه وتنميتها والتوعية حول استخداماتها، بما في ذلك دراسات وبرامج ومشروعات حصاد المياه.
- إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات دراسة سبل أقلمة قطاع الزراعة العربية للتغير المناخي لضمان وزيادة إنتاج الغذاء.

11-2 سياسات الأمن الغذائي بالدول العربية:

تقوم الدول العربية بوضع سياسات اقتصادية وزراعية تهدف إلى المساهمة في تحقيق أمنها الغذائي وتشمل هذه السياسات، سياسات بناء المخزونات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية وسياسات توزيع الغذاء، سياسات تجارة السلع الغذائية بالإضافة إلى سياسات الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي.

2-11-1 سياسات بناء المخزونات من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية:

تتصف السلع الغذائية الزراعية بموسمية إنتاجها بينما يستمر الطلب عليها طول العام ولهذا تعمل الدول على تخزين المواد الغذائية لضمان أمنها الغذائي حيث تهدف عملية بناء المخزون من السلع الغذائية إلى سهولة انسياب المعروض من تلك السلع إلى المستهلكين طول العام تحسباً لأي أزمات تحدث في السوق العالمية أو المحلية. كما يعمل المخزون على استقرار الأسعار للسلع الزراعية من خلال ديناميكية التوازن بين العرض والطلب التي يؤمنها المخزون الإستراتيجي.

ولمواجهة أزمة الغذاء الحالية أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً بتطوير بناء المخزون الإستراتيجي ومخزون الطوارئ من السلع الغذائية وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب والتي يزداد الاهتمام بمخزونها عربياً وعالمياً.

ووفقاً للسياسات المتبعة في الوطن العربي فإن الدول العربية تسعى لتطوير الطاقة التخزينية وتخصص موارد مالية لشراء واستيراد محاصيل الحبوب كالقمح والأرز والذرة الرفيعة. وفي معظم الدول العربية عادة ما يتم تخزين كميات من السلع الغذائية الرئيسية تكفي لحاجة الدولة لفترات زمنية تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وفي سنوات الوفرة يتم إحلال المخزون بمحصول الموسم الجديد من الإنتاج المحلي أو الاستيراد. وبالإضافة إلى الحبوب يشمل المخزون سلعاً غذائية أخرى تختلف بين الدول العربية وتضم الحليب الزيوت النباتية والسكر واللحوم الحمراء وغيرها.

وعلى **المستوى القطري** بالوطن العربي عملت **مملكة البحرين** على وضع سياسات لبناء المخزون الإستراتيجي من خلال إقامة صوامع جديدة لرفع الطاقة التخزينية الحالية إلى نحو 25 ألف طن. كما اتجهت إلى توفير الغذاء بالاستثمار المباشر في القطاع الزراعي في بعض الدول الآسيوية والعربية، كما تسعى لوضع سياسة استيرادية لتخزين حاجتها من المنتجات الحيوانية لفترة (6) أشهر.

وفي **السودان** تم في عام 1996 إنشاء إدارة السلع الإستراتيجية بوزارة المالية الإتحادية، وتم في عام 2000 إنشاء هيئة المخزون الإستراتيجي التي أوكلت لها مهام جمع المعلومات الخاصة بإنتاج السلع الإستراتيجية ومتابعتها، تقدير حجم الإنتاج والاستهلاك، تحديد الفوائض والعجز، بناء مخزون إستراتيجي من الحبوب الغذائية، دعم المنتج وحماية المستهلك بما لا يتعارض مع السياسات الاقتصادية الكلية. إضافة إلى المساهمة في الدخل القومي، والدخول في الاستثمارات التي يعجز القطاع الخاص عن الدخول فيها منفرداً،و العمل على زيادة السعات التخزينية بالبلاد لمقابلة التوسع في الإنتاج والاستهلاك.

أما في **سوريا** فتعمل الدولة على خطة بناء مخزون إستراتيجي من القمح يكفي حاجة البلاد لمدة سنتين. وفي العراق تعمل الدولة إلى بناء مخزون إستراتيجي يعمل على توفير 50% من حاجة العراق السنوية من القمح والأرز، و25% من حاجة الدولة السنوية من الشعير والذرة الصفراء.

وفي **المملكة العربية السعودية** وضعت سياسات لمراقبة المخزون الإستراتيجي للسلع الغذائية الأساسية، وقسمت المواد الغذائية إلى مواد مخزون إستراتيجي وتضم القمح والشعير. وقد حددت السياسات أن يكون المخزون الإستراتيجي من القمح كافياً لمدة 6 أشهر بالإضافة إلى كميات تكفي لمدة شهرين تكون في شكل شحنات في طريقها للبلاد (بضاعة على الطريق). وحددت المخزون الإستراتيجي للشعير بما يكفي لمدة شهرين بالإضافة إلى شهر (بضاعة على الطريق). كما حدد أن يكون المخزون الإستراتيجي من المواد الأساسية بشهر واحد والتي تضم السكر والذرة والحليب المجفف واللحوم الحمراء وزيت الزيتون بالإضافة إلى شهر على الطريق. وتتولى مديرية المخزون في وزارة الصناعة والتجارة مراقبة حركة المخزون الإستراتيجي للسلع الغذائية.

وفي **قطر** توفر الدولة مخزون إستراتيجي من المواد الغذائية يكفيها لمدة 6 أشهر. حيث تقوم شركة مطاحن الدقيق القطرية بتأمين مخزون طوارئ القمح وذلك في الصوامع المملوكة لها. كما تقوم الدولة ممثلة بلجنة المناقصات المركزية بتوفير وتخزين وتوزيع المواد المدعومة للمواطن وتشمل (الأرز – الحليب – السكر وزيت الطهي). وقامت الدولة باتخاذ عدة إجراءات لتطوير المخزون من السلع الغذائية منها:

1- زيادة المخزون من المواد التموينية.
2- طرح المواد التموينية في مناقصات تنافسية مع دعوة أكبر عدد من الشركات المتخصصة لضمان أفضل الأسعار.
3 - إبرام عقود توريد ملزمة تتضمن كافة الجزاءات لضمان توفير المواد الغذائية في مواعيدها وبأسعار ثابتة طوال فترة التعاقد.
4 - تطبيق نظام الصرف الآلي للحصص الشهرية من خلال مراكز البيع مباشرة للمواطنين للاستفادة الكاملة من برنامج

دعم المواد التموينية وتقليل حجم الطلب على المواد الغذائية والسلع المماثلة للعمل على تخفيض أسعارها.
كما قامت الدولة بدراسة إمكانية توسيع السعة التخزينية الحالية لضمان تخزين كميات كبيرة من المواد الغذائية المدعومة.

وفي دولة **فلسطين** توجد دراسات ومخططات لبناء مخزون إستراتيجي ولكن تحول ظروف الاحتلال الحالية دون ذلك. كما أن تخزين المواد الغذائية لا يستمر أكثر من ثلاثة أشهر في مخازن صغيرة ومتعددة المرجعيات.

وفي **المغرب** تقدر السعة التخزينية لدى الهيئات المختصة بحوالي 1.075 مليون طن، بينما يصل المخزون بالمطاحن إلى نحو 375 ألف طن. كما تقدر سعة التخزين بالصوامع المتواجدة بالموانئ والتي تخصص لعملية عبور الحبوب بحوالي 75 ألف طن. وما يميز طاقة التخزين الداخلية بالمغرب هو تمركزها بالقرب من مناطق الإنتاج والاستهلاك. وأوضحت الدراسات بالمغرب أن بنيات التخزين المؤهلة جيداً تستطيع فقط أن تخزن 120 ألف طن من الحبوب. وأن 355 ألف طن مخزن في مواعين تتطلب إعادة التأهيل كما أنه يوجد نحو 110 ألف طن تخزن في مواعين غير ملائمة. لذلك وضعت الدولة خطة لتأهيل المخازن الحالية بحوالي 6 ملايين دولار، و60 مليون دولار لبناء مخازن جديدة، و30 مليون دولار للاستثمار في المخازن حتى عام 2010.

2-11-2 سياسات توزيع الغذاء:

يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لكل الأفراد داخل الدولة وفي جميع الأوقات الإمكانية المادية والاقتصادية للحصول على طعام كافٍ وآمن ويفي باحتياجاتهم الغذائية وما يفضلونه من أطعمة تعينهم على عيش حياة صحية ونشطة.

لذا عمدت الدول العربية إلى وضع وتنفيذ سياسات توزيع الغذاء لضمان انسياب السلع الغذائية إلى جميع المناطق الجغرافية داخل الدولة، ولضمان عدم ارتفاع أسعار الغذاء إلى مستويات تفوق القدرة الشرائية للمواطنين.

أما **على المستوى القطري**، فقد استهدفت سياسة توزيع الغذاء في **الأردن وتونس** المناطق والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للنقص الغذائي.

وفي **البحرين** تتكامل سياسات توزيع الغذاء مع سياسات بناء المخزون الإستراتيجي من السلع الأساسية مثل القمح والأرز وحيوانات الذبيح، وتتيح الدولة للمستوردين حرية الاستيراد وبدون جمارك أو رسوم أخرى، وتعمل على توفير السلع الغذائية بمختلف الأسواق.

وفي **السعودية** فإن سياسات توزيع الغذاء تتضمن إنشاء الأسواق المركزية لبيع المنتجات الزراعية في المدن الرئيسية. إنشاء الطرق الحديثة لتسهيل تنقل السلع الزراعية بين جميع المناطق. تقديم قروض لشراء سيارات النقل المبردة وبدون فوائد.

وفي **السودان** تعكف وزارة الزراعة والغابات على إعداد برنامج وطني للأمن الغذائي يغطي الولايات الخمس عشرة في الشمال ويستصحب الإنجازات التي تحققت من تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

ويقوم البرنامج على محورين رئيسيين هما: زيادة إنتاج الغذاء وزيادة دخول أسر صغار المزارعين عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتسهيل وصول الغذاء للذين يعانون من نقص الغذاء بصفة مستمرة وضحايا الكوارث. ويعتبر هذا البرنامج المرجعية الأساسية لمشروعات الأمن الغذائي في برنامج النهضة الزراعية. وتستهدف التدخلات المقترحة في هذا البرنامج إيجاد نوع من الترابط بين الأنشطة الزراعية المنتجة للمواد الخام والصناعة مما يساعد في إيجاد قيمة مضافة للإنتاج الزراعي الخام. وتكتسب تدخلات هذا البرنامج أهمية عظمى في السلع القابلة للتلف كالخضر والفاكهة والتي تتسم أيضاً بموسمية الإنتاج وتدني أسعارها في مواسم الوفرة إلى حد يجعلها عديمة الربحية. هذه التدخلات تمكن من استقرار الأسعار لدى المنتجين عموماً والمنتج الصغير بوجه أخص وتحويل السلع الخام القابلة للتلف إلى سلع مصنعة قابلة للتخزين والنقل إلى مناطق الاستهلاك.

وفي **سوريا** اعتمدت الدولة سياسة توزيع المنتجات الغذائية والزراعية بشقيها النباتي والحيواني من خلال المؤسسة العامة لخزن وتسويق المنتجات الزراعية والغذائية التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة، والتي تملك عدداً كبيراً من منافذ التوزيع في كافة المدن والبلدات والقرى والضواحي. وتبيع المؤسسة الأغذية بكافة أنواعها وبأسعار منخفضة. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية الأخيرة، تقوم وزارة الاقتصاد بتوزيع الأغذية في سيارات متنقلة في المناطق التي لا يوجد فيها أماكن بيع للمستهلك تابعة للوزارة أو المؤسسة المذكورة أعلاه.

وفي **العراق** تهدف سياسة توزيع الغذاء إلى غايتين رئيسيتين، أولاهما رفع المستوى الغذائي لطبقات أو مجموعات معينة من المواطنين، حيث إن المعدل العام لتناول السلع الغذائية الأساسية ما يزال دون المستوى المطلوب، كما أنه يعكس تفاوتاً بين مستوى تناول هذه السلع بين مناطق الريف والحضر. أما الهدف الآخر فهو تعريف المستهلكين على أنماط جديدة من الاستهلاك تؤدي إلى رفع المستوى الغذائي وبالتالي المستوى الصحي، وهنا يدخل ضمن ترشيد الاستهلاك انتقاء السلع الغذائية ذات المحتوى العالي والجيد من البروتينات والسكريات والفيتامينات والأملاح والمعادن وغيرها من العناصر الغذائية الجيدة التي تنتج محلياً ويمكن العمل على ترويج زراعتها، بما يؤدي في المستقبل إلى تقليل الاستيراد للكثير من المواد الغذائية والمشروبات الغازية المصنعة من مصادر وطنية.

وفي هذا السياق تعمل الدولة على التوزيع المناسب لإجمالي المنتجات الغذائية المطروحة في الأسواق على المناطق الإقليمية بما يتناسب والكثافة السكانية الموجودة سواء على نطاق المحافظات أو على نطاق جميع القرى والبوادي. كما تعمد الدولة إلى التوزيع الموسمي للمنتجات الغذائية وبما يتناسب مع الاحتياجات العامة للمواطنين على مختلف أشهر السنة وبالشكل الذي يؤدي إلى حصول المستهلكين على احتياجاتهم من تلك المنتجات على مدار السنة.

يعتمد العراق على نظام توزيع الأغذية شهرياً بالبطاقة التموينية لضمان توزيع الغذاء بشكل عادل ومتساو بين المواطنين. وقد شملت الأغذية الموزعة بالبطاقة التموينية أغذية أساسية منها (الدقيق، الأرز، السكر، الزيوت النباتية، الشاي، وحليب الأطفال).

أما في **سلطنة عمان** فيعتبر القطاع الخاص الركيزة الأساسية في توزيع المنتجات الغذائية وأحياناً تتدخل الدولة في هذا المجال عن طريق الهيئة العامة للمخازن والاحتياطي الغذائي. وللدولة جهود مقدرة في إقامة الأسواق بالإضافة إلى الإشراف عليها ومن ثم تترك عملية البيع والشراء للقطاع الخاص للقيام بها.

وفي **قطر** وضعت الدولة حزمة من السياسات والإجراءات من أهمها:

- إصدار قانون بيع المواد التموينية المدعومة ومنح صفة الضبط القضائي لبعض موظفي إدارة التموين للرقابة على الأسعار ومكافحة التلاعب التجاري في بيع المواد المدعومة من الدولة.
- زيادة قيمة الدعم وصرف المواد التموينية بأسعار مدعومة ومخفضة وبالتالي التأثير على أسعار المواد الغذائية المماثلة بالسوق والمحافظة على عدم ارتفاعها.
- توفير المعلومات التسويقية للمواطنين حول أماكن توفر المواد الغذائية وأسعارها.

وفي **فلسطين** تعمل وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي على توزيع وتوفير الغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة لشرائح المجتمع المختلفة، حيث يتم استيراد أكثر من 90% من إجمالي السلع الغذائية المستورة من الأسواق الإسرائيلية ما يكفي سد الاحتياجات الغذائية بجانب المنتج المحلي الذي يعرض مباشرة في الأسواق الفلسطينية المحلية، ويتمكن المواطنين من الحصول على احتياجاتهم من الغذاء نظراً لتوفره بأسعار مناسبة تضمن حصول المستهلكين عليها بصورة مستمرة. ونتيجة للإغلاقات الإسرائيلية والحواجز العسكرية الإسرائيلية فقد تم إنشاء أسواق مركزية لبيع وتوزيع المنتجات الزراعية خارج حدود المدن الرئيسية، بالإضافة إلى شق طرق زراعية حديثة لتسهيل نقل السلع الزراعية بين جميع المناطق وكبديل على الطرق الرئيسية لتجنب الحواجز العسكرية.

وفي **موريتانيا** يتم تنفيذ سياسة الغذاء مقابل العمل وهي سياسة تنتهجها الدولة لتوفير الغذاء للمجموعات الأقل دخلاً والاستفادة من جهودهم.

2-11-3 سياسة تجارة السلع الغذائية:

سعت الدول العربية إلى تعديل سياساتها التجارية بما يؤدي إلى الحد من آثار أزمة الغذاء العالمية. ومن أهم هذه السياسات في المدى القصير سياسة الإعفاء الجمركي للسلع الغذائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي المستوردة. كما تابعت الدول العربية إجراءات انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بجانب انضمام مجموعات مختلفة منها في تكتلات اقتصادية بهدف تعزيز اقتصادياتها في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية وما تتطلبه من تكامل اقتصادي يقوي من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. حيث انضمت بعض الدول لتكتلات اقتصادية إقليمية مثل مشروع السياسة التجارية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي. كما انضمت السودان ومصر إلى مجموعة السوق العامة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA).

وكما هو معلوم فإن السياسات التجارية تخضع لمدى واسع من المحددات الاقتصادية والسياسية حيث إن الدول العربية من الأعضاء الموقعين في منظمة التجارة العالمية تتمتع بمزايا تفضيلية في التجارة تحددها الاتفاقية. وبحسب مفهوم منظمة التجارة العالمية تشمل السياسات التجارية كافة الإجراءات الحكومية ذات الأثر على التجارة الخارجية، وهي تشمل بالتحديد السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية، وغيرها من السياسات التي تؤثر على التجارة الخارجية في السلع وعلى تجارة الخدمات، ونظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة. هذا وقد يكون الهدف من وراء السياسات التجارية حمائي بحت، أي يهدف إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، سواء عبر قيود كمية وحصص، أو تقديم دعم مادي للصناعات المحلية. وقد يكون الهدف من ورائها مالي كجلب مردود على الخزينة عبر المحافظة على تعريفة جمركية أو ضرائب مرتفعة.

وتسعى الدول العربية إلى تعزيز أمنها الغذائي من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتسعى منظمة التجارة العالمية إلى وضع الاتفاق النهائي لقوانين التجارة الدولية التي من بينها قوانين الزراعة من خلال جولات تفاوضية كان من أهمها جولة الدوحة 2001 والتي تتيح فرصة هامة للتعامل مع القيود التي تحول دون قدرة البلدان النامية على الاندماج بشكل فعال في الأسواق العالمية واستخدام التجارة كأداة لتحقيق النمو.

أما على المستوى القطري في الوطن العربي فقد انتهجت الدول العربية سياسة تجارية مبينة على أسس الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، وتبذل تلك الدول وبخاصة الدول ذات الإمكانات الموردية الزراعية جهوداً مكثفة لفتح اقتصادها أمام التجارة والاستثمار بهدف زيادة فرص النمو وزيادة إنتاج السلع الغذائية دفعاً لمسيرة الأمن الغذائي العربي.

2-11-4 سياسات الاستثمار في مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية والخدمية:

تهتم الدول العربية بوضع سياسات تشجيع الاستثمار في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، وتهدف هذه الاستثمارات في الظروف العادية إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام. وقد كثفت معظم الدول العربية جهودها في مجال الاستثمار في القطاع الزراعي لتشمل قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع البُنى التحتية وفي مجالات الري واستصلاح الأراضي. وكذلك شمل الاستثمار مجالات مشروعات الأمن الغذائي التسويقية والخدمية.

كما قامت بعض الدول العربية مثل السعودية والإمارات بالاستثمار المباشر خارج حدودها في قطاع الزراعة في بعض الدول ذات الإمكانيات الموردية الزراعية في داخل الوطن العربي مثل السودان ومصر. وفي خارج الوطن العربي في باكستان وبنغلاديش.

وعلى الصعيد القطري، تقوم الدولة في **الأردن** بتنفيذ السياسة والإستراتيجية الوطنية للتنمية للأعوام 2002-2010 والتي تعمل على تهيئة المناخ المناسب لكي يأخذ القطاع الخاص دوراً رئيساً في التنمية الزراعية وذلك من خلال توفير الشروط والأطر التنظيمية الضرورية لقيام سوق السلع والخدمات الزراعية بحيث يؤدي وظائفه كاملة.

ومن أهم العناصر الجاذبة للاستثمار في القطاع الزراعي بالأردن:

1- إعفاء مدخلات الإنتاج الزراعي المستوردة من الرسوم.
2- عدم وجود قيود على الصادرات من السلع الزراعية.
3 - التنوع المناخي بما يسمح بالزراعة على مدار العام.
4 - توفر العمالة المؤهلة والمدربة.
5 - تمتع المشاريع والأنشطة الزراعية بتعريفة منخفضة للتيار الكهربائي.
6 - ارتباط الأردن باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بحيث تتمتع الصادرات الزراعية الأردنية بإعفاءات من الرسوم الجمركية أو رسوم جمركية منخفضة.
7 - تقوم وزارة الزراعة ومن خلال مؤسسة الإقراض الزراعي بمنح قروض ضمن فائدة منخفضة 6.5 %.

بلغ حجم الاستثمارات في الأردن عام 2008 حوالي 18.3 مليون دولار أمريكي وشمل 467 مشروعاً. مقارنة بجملة استثمارات بلغت في عام 2007 حوالي 24.3 مليون دولار أمريكي.

وفي **تونس** بلغت الاستثمارات الإجمالية المنفذة في قطاع الفلاحة والصيد البحري خلال عام 2008 حوالي 674 مليون دولار مقابل 672 مليون دولار تم تنفيذها خلال عام 2007. وبذلك تكون الاستثمارات الزراعية الكلية قد حافظت على نفس مستوى عام 2007. وتمثل هذه الاستثمارات 7.22 % من قيمة الاستثمارات الإجمالية في الاقتصاد الوطني. وتتوزع هذه الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص بنسب 39 % و61 % بالترتيب. وقد سجلت الاستثمارات

في القطاع العام في مجال الفلاحة والصَيد البحري خلال عام 2008 تراجعاً بنسبة 3.3 % إذ بلغت 263 مليون دولار مقابل 273 مليون دولار خلال عام 2007. كما تراجعت استثمارات القطاع العام في مجال تربية الماشية والإنتاج النباتي والغابات بنسب بلغت 18 % و14 % و12 % بالترتيب، في المقابل تطورت الاستثمارات في مجال الصيد البحري والآلات الزراعية والدراسات والبحوث والإرشاد والمحافظة على المياه والتربة ومشاريع التنمية الزراعية المندمجة بنسب بلغت على التوالي 58 % و26 % و22 % و8 % و17 %.

بلغت جملة الاستثمارات الخاصَة في قطاع الزراعة والصَيد البحري خلال عام 2008 حوالي 410 مليون دولار وهو ما يمثل 61 % من الحجم الإجمالي للاستثمارات مقابل 993 مليون دولار تم تنفيذها خلال عام 2007. أما بخصوص تمويل الاستثمارات فكان بنسبة 30.2 % عن طريق الميزانية العامة وبنسبة 17 % عن طريق القروض الخارجية وبنسبة 18.6 % بواسطة القروض البنكية، في حين مثلت نسبة التمويل الذاتي 34.2 % من حجم الاستثمارات.

وفي **السعودية** يشهد الاستثمار في القطاع الزراعي نمواً متواصلاً وذلك نتيجة لما تقدمه الدولة من تشجيع ودعم لهذا القطاع حيث بلغت مساحة الأراضي الزراعية الممنوحة للمستثمرين في الزراعة حوالي 3.3 مليون هكتار استفادت منها (44) شركة زراعية و(23205) مشروعاً متخصصاً و(99544) فرداً، وبلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية المقدمة من البنك الزراعي العربي السعودي حتى عام 2007م 10805 مليون دولار، وبلغت قيمة الإعانات المقدمة للمزارعين حتى عام 2007 حوالي 4384 مليون دولار.

وفي **السودان** أعدت الحكومة خطة خمسية (2008-2011) بهدف تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وقد اختارت لها مسمى برنامج النهضة الزراعية. يعتبر تحقيق الأمن الغذائي في السودان هدف أساسي للنهضة الزراعية وبالتالي فإن البرامج التي تحقق الأمن الغذائي، ومنها برامج زيادة الرقعة الزراعية وتشجيع الاستثمار الزراعي، تحظى بتركيز خاص ضمن الإستراتيجيات. وقدم تم تعديل قانون الاستثمار في الدولة ليتضمن العديد من الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية والإجراءات التي تجعل من مناخ الاستثمار في السودان مناخاً جاذباً لكافة المستثمرين من داخل وخارج البلاد. بجانب ذلك تعكف وزارة الزراعة والغابات على إعداد برنامج وطني للأمن الغذائي يغطي الولايات الخمس عشرة في شمال السودان ويستصحب الإنجازات التي تحققت من تنفيذ البرنامج الخاص للأمن الغذائي والمبادرات الأخرى ذات الصلة.

ويقوم البرنامج على محورين رئيسيين هما:

1- زيادة إنتاج الغذاء وزيادة دخول أسر صغار المزارعين في الزراعة التقليدية عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية.
2- تسهيل وصول الغذاء للذين يعانون من نقص الغذاء بصفة مستمرة وضحايا الكوارث.

ويعتبر هذا البرنامج المرجعية الأساسية لمشروعات الأمن الغذائي في برنامج النهضة الزراعية.

وفي **سوريا** تهتم الدولة بالاستثمار الخاص، حيث إنه يعتبر مكملاً لدور الدولة في عملية التنمية الشاملة. وحرصت الدولة على إشراك القطاع الخاص بعملية التنمية، وبدأت بتنظيم التشريعات اللازمة لذلك. في عام 1991 صدر قانون تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، وقد أقتصر هذا القانون على ثلاثة قطاعات هي: النقل والصناعة والزراعة، وقد منح هذا القانون مزايا عديدة مشجعة للقطاع الخاص على الاستثمار في سوريا ومن أهم تلك المزايا:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية لكافة احتياجات المشروع من الآليات والأجهزة والتجهيزات والمعدات.
- الإعفاء من الرسم الضريبي لمدة خمس سنوات من تاريخ المباشرة بالإنتاج.
- استثناء المشاريع المقامة بموجب قانون الاستثمار من التقيد بأحكام ومنع وحصر وتقييد الاستيراد ونظام الاستيراد المباشر من بلد المنشأ وأحكام أنظمة القطع.

كما صدر مرسوم تشريعي حول امتلاك واستثمار واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لمشاريع المستثمر (بغض النظر عن جنسيته) مع إمكانية تجاوز سقف الملكية المحدد في التشريعات السارية وفي حدود احتياجات المشروع الفعلية. وتضمن المرسوم فترة إعفاء ضريبي مدتها سنتان للمشاريع التي تصدر أكثر من 05% من إنتاجها. بجانب فترة إعفاء ضريبي مدتها سنتان للمشاريع التي تقام في المناطق النامية من القطر. وإضافة فترة إعفاء ضريبي مدتها سنتان للمشاريع التي يراها المجلس الأعلى للاستثمار مشاريع حيوية.

وفي عام 2007، صدر مرسوم تشريعي آخر ركز على موضوع الخصومات الضريبية لكامل عمل المشروع، وليس الإعفاء الضريبي لفترة محددة، تشجيعاً للمستثمرين بعدم إلغاء مشاريعهم بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي، كما ركز المرسوم على التأمين على المشاريع الاستثمارية للمستثمرين الأجانب حيث سمح لهم بالتأمين على مشاريعهم لدى أي من شركات التأمين المرخص لها. كما صدر في عام 2007 المرسوم التشريعي القاضي بإحداث الهيئة السورية للاستثمار،

التي من المقرر أن تكون مشرفة على كافة أشكال الاستثمار في سوريا. وفي القطاع الزراعي بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار لعام 2008 حوالي 452 مشروعاً.

أما في **العراق** فقد شملت الاستثمارات قطاعات الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي، التصنيع الزراعي، ومجال التسويق الزراعي. وكذالك شمل الاستثمار مجال الخدمات الزراعية ومجال المستلزمات الزراعية. أما التطورات في إعداد وتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي التسويقية فتشمل: مجال النقل إذ تم إنشاء شركات للنقل خارج وداخل العراق سواء للنقل العادي (لنقل المحاصيل الحقلية كالحبوب) وللنقل المبرد (للخضراوات والفاكهة والحليب والبيض) وللنقل المجمد (للحوم الحمراء والدجاج والسمك). ومجال التخزين اذ تم تأسيس شركات للتخزين العادي والمبرد والمجمد (بناء طاقات تخزنيه جديدة) كالصوامع أو المسقفات أو مخازن مبردة ومجمدة. ومراكز التسويق سواء المتعلقة منها بالشراء من المزارعين، وأسواق الجملة أو الخاصة بالبيع للمستهلكين، وقد تكون على شكل مراكز رئيسة أو سلسلة منافذ بيع صغيرة. كما تم إعداد مشروع صوامع بمحافظة بابل يتكون من صوامع فولاذية بعدد (61) صومعة لخزن الحبوب وبطاقة تخزينية مقدارها (50000) طن والمشروع تحت التنفيذ. بتكلفة قدرها 62 مليون دولار أمريكي. بجانب مشروع إنشاء معمل تنقية البذور في العزيزية / محافظة واسط الذي يتكون من معمل تنقية وتنظيف وتعفير البذور ميكانيكياً وبطاقة 3 أطنان / ساعة يشمل أربعة مخازن بالإضافة إلى مرافق إدارية أخرى. وتقدر تكاليفه بنحو 1.7 مليون دولار أمريكي.

وفي مجال إعداد وتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي الخدمية فتتمثل أهم الجهود فيما يلي:

1- الاستمرار بتوفير السلف والقروض الاستثمارية وتوسيعها ما أمكن ذلك باعتبار أن التمويل الزراعي يمثل حجر الزاوية في تطوير الإنتاج الزراعي وتوسيعه لضمان الانسياب السلعي الزراعي إلى الأسواق من جهة وتحسين الظروف المعيشية للفلاحين والمزارعين من جهة ثانية.

2- الاستمرار بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ومخرجاته في المرحلة الراهنة من بذور وأسمدة وآلات ومبيدات الأمراض والآفات النباتية والحيوانية، وأن التركيز يتم على مخرجات الإنتاج الزراعي للمحاصيل الإستراتيجية من خلال أسعار تشجيعية تفوق نسبياً مثيلاتها في السوق العالمية.

3 -تم وضع وتطبيق سياسة واضحة للإرشاد الزراعي بغية توجيههم نحو الزراعة الحديثة واستخدام المبتكرات المستجدة وتطبيقهم لنتائج البحوث التطبيقية الخاصة باستخدام البذور المحسنة عالية الإنتاجية وذات النوعية الجيدة والمقاومة لظروف الجفاف والأمراض المختلفة، إضافة إلى توجيه الفلاحين والمزارعين نحو الاستخدام الأمثل لمياه الري وإدارة مشاريع البزل في حقولهم وذلك بإنشاء مراكز إرشادية في جميع المحافظات.

4- توجيه المزارعين نحو التركيز على التوسع العمودي في الزراعة لتدعيم الكثافة الزراعية ضمن الحصص المائية المتاحة جنباً إلى جنب مع التوسع الأفقي في زراعة المساحات الزراعية.

5- تشجيع الاستثمار لتأهيل بعض المشاريع الزراعية الكبرى مثل محطات الأبقار والدواجن.

وفي **دولة قطر** حيث يتميز الاقتصاد القطري بالنمو المستمر حققت الدول فائض ميزان التجارة بالإضافة إلى فائض الموازنة العامة. وتتوفر للدولة كافة المقومات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية. وتقوم وزارة البلدية والتخطيط العمراني وبالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص بتسهيل وتوفير تمويل المشاريع الزراعية والغذائية بفائدة رمزية حيث تواصل دراسة عدة طلبات لقروض زراعية في عدة مجالات منها إنتاج محاصيل الخضر والأعلاف وإنشاء البيوت المحمية وتمديد شبكات الري وشراء الآلات والمعدات الزراعية والحيوانية والسمكية وذلك من خلال مكتب القروض بما قيمته 275 ألف دولار أمريكي وذلك بعد دراسة تلك المشاريع والتأكد من استيفائها للشروط التي حددها مكتب القروض وبنك قطر للتنمية.

وفي **سلطنة عمان** هناك العديد من عوامل جذب الاستثمارات في مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية والخدمية منها ما هو متصل بالاقتصاد الوطني بشكل عام ومنها ما يتعلق بقطاع الزراعة على وجه الخصوص ويمكن إيجاز هذه العوامل على النحو التالي:

1- وجود البنيات الأساسية المناسبة لخلق مناخ استثماري زراعي لترتكز عليه عمليات الإنتاج والتصنيع والتسويق الزراعي.

2- الاستقرار السياسي والاقتصادي، فإلى جانب الاستقرار السياسي الذي تتمتع به السلطنة وما نتج عنها من علاقات

قوية ومستقرة إقليمياً ودولياً فإن السلطنة تتمتع باستقرار اقتصادي يشكل منطلقاً أساسياً ومواتياً لاتخاذ أي قرار استثماري خاصة في حالة الاستثمارات الأجنبية ومن أهم معالم هذا الاستقرار:

- انتهاج سياسة مالية ونقدية ثابتة تتمتع بقدر كافٍ من الشفافية، حيث نص قانون استثمار رأس المال الأجنبي على أن للمستثمرين بالمشروعات الاستثمارية حرية مباشرة النشاط الاقتصادي المرخص وتحويل رأس المال المستورد مع الأرباح المخصصة في المشروع إلى الخارج، ولا يجوز مصادرة المشروعات المشار إليها ولا تنزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة طبقاً للقانون ومقابل تعويض عادل.
- الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار وما يصاحبه من انخفاض درجة المخاطرة التي تصاحب تنفيذ المشروعات نتيجة التغيرات غير المتوقعة في التكاليف الاستثمارية، أو تكاليف التشغيل وكذلك إيرادات المشروعات عما كان مخططاً لها وفق دراسات الجدوى.

كما وضعت السلطنة قانون استثمار رأس المال الأجنبي وتعديلات حوافز للاستثمار في مجالات مختلفة ومنها تلك المرتبطة بقطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية على النحو التالي:

1- الإعفاء من ضريبة الدخل على الشركات للمشروعات التي تعمل في مجالات إنتاج المزارع ومعالجة منتجاتها بما في ذلك تربية الحيوانات ومعالجة أو تصنيع المنتجات الحيوانية والصناعات الزراعية، كذلك صيد الأسماك وتصنيعها واستزراعها وتربيتها، على أن يكون هذا الإعفاء لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الإنتاج ويجوز تجديدها في حالات الضرورة بما لا يتجاوز خمس سنوات أخرى.

2 - يجوز إعفاء هذه المشروعات من الرسوم الجمركية على وارداتها من الآلات والمعدات اللازمة لإنشائها، كما يجوز إعفاؤها من الرسوم الجمركية على المواد الأولية اللازمة للإنتاج والتي لا تتوافر في الأسواق المحلية وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ البدء في الإنتاج، ويجوز تجديد الإعفاء لمدة واحدة.

3 - يجوز تخصيص الأراضي اللازمة لهذه المشروعات بمنحها حق الانتفاع بها أو بطريق الإيجار لمدة طويلة.

يتمتع القطاع الخاص العماني بنفس المزايا المذكورة أعلاه وبالإضافة إلى ذلك فإن وزارة الزراعة تقدم المساعدات الفنية والإدارية والاقتصادية للمستثمرين الراغبين في إقامة مشروعات استثمارية تتمثل في النواحي التالية:

1- إمداد المستثمرين بالبيانات والمعلومات والإحصاءات اللازمة في مراحل إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات المقدمة.

2 - التقييم الاقتصادي والفني لهذه الدراسات بعد إعدادها.

3 - التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى لإنهاء الإجراءات اللازمة المتعلقة بالحصول على بعض الخدمات كالكهرباء والموافقات البيئية وتخصيص الأراضي.

4 - تقديم المشورة الفنية والاقتصادية في حالة تعثر المشروعات بعد التنفيذ.

تم تأسيس شركة مساهمة عمانية عامة باسم "بنك التنمية العماني" يقوم بتوفير قروض ميسرة في حدود 100 % من رأس المال المدفوع في حالة وجود المشروع في محافظة مسقط وفي حدود 130% من رأس المال المدفوع إذا كان المشروع واقعاً خارج نطاق محافظة مسقط أو في ولاية قريات وبحد أقصى 2.6 مليون دولار أمريكي. ويرتفع هذا الحد إلى 7.8 مليون دولار أمريكي في حالة الشركات المساهمة العامة التي تطرح 40 % على الأقل من أسهمها للاكتتاب العام ويتحمل أصحاب المشروع 3% من سعر العائد على هذه القروض، على أن تتحمل الحكومة فرق سعر العائد ويتم سداد القرض الميسر على أقساط خلال مدة أقصاها عشر سنوات تبدأ بعد انقضاء فترة السماح التي قد يمنحها البنك للمشروع عند الموافقة على طلب القرض.

أما على صعيد التطورات في إعداد وتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية قامت وزارة الزراعة من خلال برامجها ومشروعاتها التي تنفذ في إطار الخطط الخمسية المتعاقبة بإنجاز قدر معقول من البنيات الأساسية وتعمل باستمرار على تطويرها ورفع كفاءتها. ففي المجال البحثي أظهرت السنوات الماضية نتائج جيدة فيما يتعلق باستنباط سلالات جيدة وطرق إنتاج حديثة. كما أقامت بعض الشركات مشاريع إنتاجية ذات كفاءة عالية.

وفي مجال إعداد وتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي التسويقية يجري العمل على رفع جودة المنتجات الزراعية وزيادة فرص التشغيل وذلك بتكثيف أنشطة الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين المبرد واستخدام سيارات النقل المبرد ومن أهم المشاريع التي تصب في هذا المجال مشروع معاملات ما بعد الحصاد وضبط الجودة.

وفي **مصر** شهد الاستثمار الزراعي بالدولة في عام 2008 تطورات تتمثل في تنفيذ استثمارات تقدر بنحو 500 مليون دولار أمريكي، يخص قطاع الزراعة نحو مليون دولار أمريكي بنسبة 32.7 % من جملة الاستثمارات ويخص قطاع الري نحو 2.11 مليار جنيه بنسبة 67.3 % من جملة الاستثمارات.

أما في مجال إعداد وتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي الإنتاجية قد نجح قطاع الزراعة في تحقيق معدلات زيادة في إنتاجية العديد من الحاصلات الزراعية واحتلال مراكز متقدمة على مستوى العالم في عدد من المحاصيل الإستراتيجية، حيث حققت مصر المركز الأول بين دول العالم في إنتاجية الفدان من محاصيل قصب السكر والأرز والفول السوداني والسمسم، والمركز الثاني في محصول الذرة الرفيعة والمركز الرابع في محصول القمح والمركز السادس في محصول الفول البلدي. وفي مجال إعداد وتنفيذ مشروعات الأمن الغذائي التسويقية تم التوسع في إنشاء أسواق الجملة على مستوى محافظات الجمهورية.

أما في **المغرب** وابتداءً من عام 2004، بدأت الدولة في مشروع تأجير الأراضي من الملك الخاص للدولة لفائدة القطاع الخاص والأجانب في إطار عقود إيجار طويلة الأمد بهدف استصلاح الأراضي وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل. وقد شمل الجزء الأول من الخطة 14 ألف هكتار من الأراضي الزراعية التابعة للدولة. وفي عام 2007 تم انطلاق الجزء الثاني لإنتاج البذور المحسنة والموالح والزيتون.

فريق إعداد التقرير

خبراء من داخل المنظمة:

- الدكتور صلاح عبد القادر - مدير إدارة الأمن الغذائي والتكامل الزراعي بالتكليف
- الدكتور منير العجيزي - خبير إقتصادي

خبراء من خارج المنظمة:

الدكتور محمد بابكر الجعلي - أستاذ الاقتصاد الزراعي - جامعة الجزيرة - جمهورية السودان

الأخراج الفني:

- م. عبد الرازق محمد على - قسم المعلومات